

الكتاب: شذا العرف في فن الصرف

المجلد الاول

مقدمة

...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنه مما لا يخفى على مُطَّلِعٍ ودارسٍ بله طالب العلم الشرعي أهمية علم المصروف، هذا العلم: الذي اعتنى به العلماء قديماً وحديثاً لما له من مزية خاصة في علوم اللغة العربية، فهو لا يقل أهمية عن علم النحو -إن لم يكن أهم- لأنه علم يُعرف به تحول الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها، وهذا من الناحية العملية، أما من الناحية العلمية: فهو علمٌ بأصول يُعرف بها أحوالُ أبنية الكلمة التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ، كما عرّفه بذلك أهل الشأن، وكان ممن حصني كثرة من هذا العلم العزيز الأستاذ الشيخ أحمد بن محمد الحمالوي -رحمه الله تعالى- فإنه -رحمه الله- قد تكلم فيه وكأنه هو الذي صنعه ووضعه، بسلاسة أسلوبٍ وحسن ترتيبٍ ليس بالإسهاب الممل ولا بالاختصار المقل، فكان لزاماً علينا طلبه العلم أن نكمل ما بنّوه ونحذّو حذوهم لكي تبقى مسيرة العلم عالية خفاقة يحملها طلابُ العلم وحافظوه من كل نسيان ودرس¹، ولقد رأيت بعض طبعات هذا الكتاب قد حدث فيها تقصير كثير من حيث الطباعة من ناحية ومن حيث الاختصار والإجحاف من ناحية أخرى. وهذا الكتاب قد تعرّض كما رأيت لاختصار في تفصيلاته من ناحية وفي موضوعاته من ناحية أخرى، ولا يخفى: أن الاختصار نافع ولا يخلو من فائدة، ولكن لا ينفع طلاب العلم الذين يبحثون عن الأصول التي تجعل عندهم ملكة الاستنباط نشيطة حيّة، ومن أجل هذا حرصنا على أن يخرج هذا الكتاب، الصغير الحجم الكبير الفائدة، بجميع ما فيه من غير حذف ولا إضافة في أصله، وحرصنا على أن يخرج هذا الكتاب خالياً من الأخطاء الإملائية واللغوية، وما كان فيه من لغزٍ حاولنا فكّه بقدر ما يجعل

1 الدرس: بمعنى الضياع.

الكتاب محافظاً، وبالإضافة إلى هذا فلقد رأيت أن تكثُر النصوصُ القرآنية والحديثية في هذا الكتاب، فأُتيت بما رأيته مهماً للبيان من آياتٍ وأحاديثٍ وحرصتُ على أن تكون الأحاديثُ كُلُّها صحيحة مسندةً لِتَسْلِمَ وَيَسْلَمَ الكتابُ من كل تعارض هذا وقد رأيت بعض التعليقات للأستاذ مصطفى السقا فأبقيتها على ما هي عليه لكي تعم الفائدة فما كان من تعليق لي وضعت حرف (ن) لكي يتميز التحقيق وهذا ما توجه علينا الأمانة العلمية، أما ما يتعلق بحياة الشيخ العلمية فلقد اعتمدت على ما كتبه الأستاذ مصطفى السقا لأنه كان تلميذه رحمه الله تعالى، هذا ونسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب وناشره وقارائه وكلّ من سعى في إخراجه لطالبه إنه خير مسؤول، وفي الختام لا يسعني إلا أن أقول كما قال الشيخ الحملاوي رحمه الله تعالى: وإن رأيتَ هفوةً فقل: طغى القلم فإنّ ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم: فإنْ رَأَوْا هَفْوَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا ... مَنَى وَمَا عَلِمُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا هذا وقد وقع الفراغ منه ليلة الاثنين 25/ربيع الثاني/1422هـ وكتبه

نصر الله عبد الرحمن نصر الله العزاوي
عمان - الأردن

(6/1)

تعريف بمؤلف الكتاب¹

هو الأستاذ اللغوي الثقة الحافظ: أحمد بن محمد الحملاوي² وتربى في حجر والده وقرأ وتلقى كثيراً من العلوم الشرعية والأدبية عن أفاضل عصره أمثال الشيخ حسين المرصفي والشيخ حسن الطويل والشيخ محمد عبده والشيخ سليمان العبد وأضرابهم من الفحول.

نال الشيخ إجازة التدريس من دار العلوم، سنة 1306 هجرية - 1888 ميلادية؛ فعين مدرساً بالمدارس الابتدائية لوزارة المعارف، ثم نُقل إلى دار العلوم مدرساً للعلوم العربية إلى أن تركها سنة 1897 مؤثراً الإشتغال بالحاماة في المحاكم الشرعية، وفي أثناء ذلك أقبل على التحضير لنيل شهادة العالمية من الأزهر فنال بغيته، وكان أول من جمع بين العالمية وإجازة التدريس من دار العلوم.

كان الشيخ رحمه الله تعالى: ضليعاً في علوم العربية: نحوها وصرفها ولغتها وعروضها وبلاغتها وأدبها، وكان النحْوُ والصرفُ واللغةُ والشعرُ الميدانَ المحبَّبَ إليه يجول فيها فيمتنع، ويتتبع أقوال الأوائل والأواخر فلا يكتفى ولا يشبع. وكان رحمه الله تعالى: شاعرًا أكثرًا من الشعر يقوله في المناسبات العامة والخاصة ويقولها فيما يعرض لحياته الخاصة من شئون وما يتطلع إليه من آمال وما يضطرم في نفسه من آلام، وأشعاره تنبئ عن صفاء روحه وقوة نفسه واستمساكه بآداب الدين وفضائله حتى لقبه بعضهم: الشاعر الصوفي، وله أشعار في الالتجاء إلى الله تعالى وطلب المغفرة، وتغلب على حسنه ونفسه حبُّ النبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال في مدحه قصائد كثيرةً مُطَوَّلَةٌ تبلغ المئين.

1 هذه الترجمة مختصرة من ترجمة تلميذه مصطفى السقا. ن

2 نسبة إلى مُنية حَمَل من قرى (بُلَيْس) بمديرية الشرقية.

(7/1)

مؤلفات الشيخ

...

وللشيخ مؤلفات هي:

1- شَذَا العَرَفِ في فنِّ الصرفِ: طبع أول مرة سنة 1312هـ = 1894 ميلادية.

(7/1)

2- زَهْرُ الرَّبِّيعِ في المعاني والبيان والبديع: طبع أول مرة سنة 1327هـ =

1909 ميلادية بالمطبعة الأميرية.

3- مَوْرَدُ الصَّفا في سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم: طبع أول مرة سنة 1358هـ

= 1939 ميلادية، بمطبعة مصطفى البابي وأولاده بالقاهرة.

4- قواعدُ التَّأييد في عقائدِ التَّوحيد: رسالة صغيرة: طبعت بمطبعة مصطفى البابي

وأولاده بالقاهرة.

هذا وكانت وفاة الشيخ في يوم 22 من شهر ربيع الأول سنة 1351 للهجرة = 26 من يولييه سنة 1932 للميلاد رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

(8/1)

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب

اللَّهُمَّ إِنَّا نَحْمَدُكَ يَا مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ عَلَى مَزِيدِ نِعْمَتِكَ، وَمُتَرَادِفِ جُودِكَ وَكَرَمِكَ، غَمَرْتَنَا بِإِحْسَانِكَ، الَّذِي مَصْدَرُهُ مَجْرَدُ فَضْلِكَ، وَشَمَلْتَنَا بِمُضَاعَفِ نِعَمِكَ وَطَوْلِكَ؛ فَسَبِّحَانَكَ تَعَالَتْ صِفَاتُكَ عَنِ الشَّبِيهِ وَالْمَثَالِ، وَتَنَزَّهْتَ أَفْعَالُكَ عَنِ النِّقْصِ وَالْإِعْلَالِ؛ لَا رَادَّ لِمَاضِي أَمْرِكَ، وَلَا وَضُولَ لِقَدْرِكَ حَقَّ قَدْرِكَ، وَنَسْتَمْطُرُكَ غِيثَ صَلَوَاتِكَ الْهَامِيَةِ، وَتَسْلِيمَاتِكَ الْبَاهِرَةِ الْبَاهِيَةِ، عَلَى نَبِيِّكَ إِنْسَانِ عَيْنِ الْوُجُودِ، الْمَشْتَقِّ مِنْ سَاطِعِ نُورِهِ كُلِّ مَوْجُودٍ¹، مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى مِنْ خَيْرِ الْعَالَمِينَ نَسَبًا، وَأَرْفَعِهِمْ قَدْرًا، وَأَشْرَفِهِمْ حَسَبًا، الَّذِي صَغَّرَ بِصَحِيحِ عَزَمِهِ جَيْشَ الْجَهَالَةِ، وَمَزَّقَ بِسَالمِ حَزْمِهِ ثَمَلِ الضَّلَالَةِ، وَعَلَى آلِهِ مَظَاهِرِ الْحِكْمِ، وَصَحْبِهِ مَصَادِرِ الْهِمَمِ، الَّذِينَ مَهَّدُوا بِلُغَيْفِ جَمْعِهِمُ الْمُقْرُونِ بِالسَّدَادِ سَبِيلَ الْهُدَى وَمَعَالِمِ الرَّشَادِ.

وبعد: فما انتظم عقدُ علمٍ إِلَّا وَالصَّرْفُ واسْطُثُّهُ، وَلَا ارْتَفَعَ مَنَارُهُ، إِلَّا وَهُوَ قَاعِدَتُهُ، إِذْ هُوَ إِحْدَى دَعَائِمِ الْأَدَبِ، وَبِهِ تُعْرَفُ سَعَةُ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَتَنْجَلِي فَرَائِدُ مَفْرَدَاتِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَةِ، وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، وَهُمَا الْوَاسِطَةُ فِي الْوُصُولِ إِلَى السَّعَادَةِ الدِّينِيَّةِ وَالْدُنْيَوِيَّةِ، وَكَانَ مَنْ تَطَّلَعَ لِرَشْفِ أَفَاقِيْقِهِ، وَتَلَطَّبَ جَمْعَ تَفَارِيْقِهِ، طَلِبَةُ مَدْرَسَةِ دَارِ الْعُلُومِ، فَإِنَّهُمْ أَحْدَقُوا بِى مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَكَانَ الْمَطْلَابُ فِيْهِمْ أَكْثَرَ مِنَ الطَّالِبِ، فَمَا وَسَعَنِي إِلَّا أَنْ أَحْفَظَ الْعِلْمَ بِبَذَلِهِ، وَأَلَّا أَضِنَّ بِهِ عَلَى أَهْلِهِ، فَسَرَّحْتُ نَوَاطِرَ الْبَحْثِ فِي فِجَاجِ الْكَوَاغِدِ، وَبَعَثْتُهَا فِي طَلَبِ الشُّوَارِدِ، فَاقْتَفَتِ الْأَثَرُ، حَتَّى أَتَتْ بِالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، ثُمَّ جَعَلْتُ أُمَيِّزُ الصَّحِيحَ مِنَ الْعَلِيلِ. وَأُودِعُ مَا أَقْتَنَطَفُهُ مِنْ ثَمَارِ الْكَثِيرِ مِنَ السَّهْلِ الْقَلِيلِ، فَجَاءَ بِحَمْدِ اللَّهِ كِتَابًا تَرُوقُ مَعَانِيهِ، وَتَطْيِبُ مَجَانِيهِ، عِبَارَاتُهُ شَافِيَةٌ، وَشَوَاهِدُهُ كَافِيَةٌ،

(1) هذه العبارة مخالفة للشرع ولكل جواد كبوة بل كبوات والأفضل أن نقول عبارة

غيرها رحم الله المؤلف وغفر له. آمين. ن

(9/1)

فأنعم نظرك فيه، وقل: {ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ} [الجمعة:4] وإن رأيت هفوة فقل:
طغى القلم، فإنّ ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم:
فإنّ رأوا هفوة طاروا بها فرحاً
مني وما عملوا من صالح دَفَنُوا¹
وقد سميته:

شذا العرف، في فن الصرف
والله أسأل أن يلبسه ثوب القبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسئول.
وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب: فالمقدمة فيما لا بد منه فيه. والباب الأول:
في الفعل. والثاني: في الاسم. والثالث: في أحكام تعمهما.

1 البيت لقعب بن ضمرة.

(10/1)

الصَّرْفُ، ويُقال له التصريفُ، وَهُوَ لُغَةٌ: التَّغْيِيرُ، وَمِنْهُ تَصْرِيفُ الرِّيحِ، أَيْ تَغْيِيرُهَا.
واصطلاحاً بالمعنى العملي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودة، لا
تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى غير ذلك.
وبالمعنى العلمي: علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعرابٍ ولا
بناءً.

وموضوعه: الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال، كالصحّة والإعلال، والأصالة
والزيادة، ونحوها.
ويختصُّ بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة؛ وما وردَ من تثنية بعض الأسماء الموصولة
وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصوري لا حقيقي.
وواضعه: مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ الهَرَّاءِ¹، بتشديد الراء، وقيل سَيِّدُنَا عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ.
ومسائله: قضاياها التي تُذكر فيه صريحاً أو ضمناً، نحو: كلُّ واوٍ أو ياء تحرّكت وانفتح ما
قبلها قُلِبَتْ أَلْفًا، ونحو إذا اجتمع الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون، قُلِبَتْ
الواو ياء، وأدغمت في الياء، وهكذا.
وثمرته: صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الْخَطَا فِي الْمَفْرَدَاتِ، ومراعاة قانون اللُّغَةِ فِي الْمَكْتَابَةِ.

وَاسْتِمْدَادُهُ: من كلام الله تعالى، وكلام رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب.
وَحُكْمُ الشَّاعِرِ فِيهِ: الوجوبُ الكِفَائِي 2.
والأَبْنِيَّةُ جمعُ بناءٍ، وهى هَيْئَةُ الكلمةِ الملحوظة، من حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ، وعددٍ

-
- 1 اسمه الهَرَا: بألف مقصورة بدون همزة نسبة إلى هرة. ن
 - 2 الوجوب الكفائي: هو الذي إذا عمله البعض سقط عن الباقي. ن

(11/1)

حُرُوفٍ، وترتِيبٍ. والكلمةُ: لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضعُ ليدلَّ على معنى، بحيثُ متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِم منه المعنى الموضوعُ هو له.

(12/1)

تقسيم الكلمة

...

تنقسم الكلمة إلى اسمٍ وفِعْلٍ وَحَرْفٍ.
فالاسمُ: ما وُضِعَ ليدلَّ على معنى مستقلٍّ بالفهم ليس الزمنُ جزءاً منه، مثل رجل
وكتاب. وَالفِعْلُ: ما وُضِعَ ليدلَّ على معنى مستقلٍّ بالفهم والزمنُ جزءٌ منه، مثل كَتَبَ
ويقرأ واحفظ. والحرف: ما وُضِعَ ليدلَّ على معنى غيرِ مستَقِلٍّ بالفهم، مثل هَلْ وَفَى وَلَمْ،
ولا دَخَلَ لَهُ هنا كما مرَّ.

ويختص الاسمُ بقبول حرفِ الجرِّ، وأل، وبلحوق التنوين 1 له، وبالإضافة، وبالإسناد
إليه، وبالنداء، نحو:

الحمدُ لله مُنْشَى الخَلْقِ مِنْ عَدَمٍ

ونحو: {يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا}

ويختص الفعل بقبول قَدْ، والسين، والنواصب، والجوازم، وبلحوق تاء الفاعل، وتاء
التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المخاطبة له.

نحو: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى} [الأعلى: 14]. {سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى} [الأعلى: 6].
{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} [الضحى: 5]. {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا

{تُحِبُّونَ} [آل عمران: 92] . {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} [الإخلاص: 3] . {رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا} [غافر: 7] . {إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِجِزْيِكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا} [القصص: 25] . {لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ} [يوسف: 32] . {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ، ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً} [الفجر: 27-28] .
ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الاسم والفعل:

1 التنوين: نونٌ ساكنةٌ تلحق الآخر لفظاً لا خطاً. ن

(13/1)

الميزان الصرفي

مقدمة

...

الميزان الصرفي

1- لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثياً، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوّرة بصورة الموزون، فيقولون في وزن قَمَر مثلاً: فَعَلٌ، بالتحريك، وفي جَمَل: فَعِلٌ، بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرَم: فَعِلٌ، بفتح الفاء وضم العين، وهَلُمَّ جَرًّا، ويُسمُّون الحرف الأوّل فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

2- فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتها ناشئة من أصل وَضَعَ الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدت في الميزان لأمّا 1 أو لامين على أحرف، ف ع ل، فتقول في وزن دَخَرَ مثلاً: فَعَلَلٌ، وفي وزن جَحْمَرَش أَفْعَلَلٌ.

وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة، كرّرت ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قَدَم مثلاً، بتشديد العين: فَعَلَّ2، وفي وزن جَلَبَت: فَعَلَلٌ؛ ويقال له مضعّف العين أو اللام.

وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف سألتمونيها، التي هي حروف الزيادة، قابلت الأصول بالأصول، وعبرت عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قائم مثلاً: فاعِلٌ، وفي وزن تقدّم: تَفَعَّلٌ، وفي وزن استخرج: استَفْعَلٌ، وفي وزن

1 زيادة لام واحدة عامة في الفعل والاسم، نحو دحرج وجعفر، وزيادة لامين: خاصة بالاسم، نحو سفرجل، وخصت اللام بالتكرير، لأنها أقرب. اه منه.

2 اعلم أنه لا يؤتى في الميزان بالحرف المزيد نفسه فلا يقال في "قَدَّمَ" إنه على وزن "فَعَدَل"، والغرض هنا هو التنبيه على أن الزيادة حصلت بتكرير حرفٍ أصلي هو العين. ن

(14/1)

مجتهد: مُفْتَعِل، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال، يُنْطَقُ بها نظراً إلى الأصل، يقال مثلاً في وزن اضطرب: افتعل، لا افطعل، وقد أجازته الرضى.

3- وإن حصل حذف في الموزون حُذِفَ ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قُلْ مثلاً: قُلْ 1، وفي وزن قاضٍ: فعٍ، وفي وزن عِدَّة: عِلَّة.

4- وإن حصل قلبٌ في الموزون، حصل أيضاً في الميزان، فيقال مثلاً في وزن جاه: عَقَل، بتقديم العين على الفاء.

ويعرف بأمور خمسة:

الأول: الاشتقاق، كناء بالمد، فإن المصدر وهو النَّأي، دليل على أن ناء الممدود مقلوب نأي، فيقال وزن فَلَع، وكما في جاه، فإن ورود وجه ووجهة، دليل على أن جاه مقلوب وجه، فيقال: جاه على وزن عَقَل. وكما في قسي، فإن ورود مفردة وهو قُوس، دليل على أنه مقلوب قُوس، فقَدِّمَت اللام في موضع العين، فصار قُسُوٌّ على وزن قُلُوْع، فقلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها طَرَفًا، والواو الأولى، لاجتماعها مع الياء وَسَبْقُ إحداها بالسكون، وكُسِرَت السينُ لمناسبة الياء، والقاف لِعُسْرِ الانتقال من ضمٍّ إلى كسر، وكما في حادى أيضاً، فإن ورود وحْدَة دليلٌ على أنه مقلوب واحد، فوزن حادى: عالف.

الثانى: التصحيح مع وجود مُوجِبِ الإعلال، كما في أيسَ، فإن تصحيحه مع وجود الموجب، وهو تحريك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب ييسَ، فيقال: أيسَ على وزن عَقِل. ويُعرَفُ القلبُ هنا أيضاً بأصله، وهو اليأس.

الثالث: نُذْرَة الاستعمال، كآرام جمع رئم، وهو الظي، فإن نُذِرْتَهُ وكثرة آرام،

1 وذلك لأن الماضي: "قال" والألف منقلبة عن "واو" فأصل الفعل: "قَوْل" على وزن "فَعَلَ" فلما حذفَت الواو في الأمر بقيت على وزن "فُلْ". ن.

(15/1)

دليل على أنه: مقلوبُ أَرَام، ووزن أَرَام، أفعال: فقدِمَت العينُ التي هي الهمزة الثانية، في موضع الفاء، وسُهِلَتْ، فصارت أَرَام، فوزنه، أَعْفَال. وكذا آراء، فإنه على وزن أَعْفَال، بدليل مفردة، وهو الرأى¹. وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورودُ الأصل، وهو رُئِم ورأى.

الرابع: أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف. وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أعلَّ الفعل بقلب عينه أَلْفًا، أعلَّ اسم الفاعل منه، بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء جائي بمهمزتين، ولذا لَزِمَ القولُ بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فتقول: جائي بوزن فاعل، ثم يُعلَّ إعلال قاض فيقال جاء بوزن.

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع أفعال من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفًا. قال تعالى: {إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِيَتْهُمَا} [النجم: 23] فنقول: أصل أشياء شيئاء على وزن فعلاء قدِمَت الهمزة التي هي اللام في موضع الفاء فصار أشياء على وزن لَفَعَاء، فَمَنَعَهَا من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذي هو فَعَلَاء ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار.

1 رأى: على وزن "فَعَلَ" والجمع "أَرَاي" = "أَرَاي": على وزن: أفعال. ن

(16/1)

الباب الأول: في الفعل وفيه عدّة تقاسيم
التقسيم الأول: إلى ماضٍ ومضارع وأمر

ينقسم الفعل إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.

فالماضى: ما يدل على حدوث شيء قبل زمن التكلم، نحو قام، وقعد، وأكل، وشرب.

وعلامته أن يقابل تاء الفاعل، نحو قرأتُ. وتاء التأنيث الساكنة¹، نحو قرأتِ هند.

والمضارع: ما دلّ على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو يقرأ ويكتب، فهو صالح للحال والاستقبال. ويُعَيِّنُه للحال لام الابتداء، و "لا" وما النافيتان، نحو: {إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ} [يوسف: 13]. {لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ} [البقرة: 142]. {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} [الضحى: 5]. {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: 92]. {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} [البقرة: 184]. {إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ} [آل عمران: 160].

وعلامته: أن يصح وقوعه بعد لم، نحو: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}. ولا بد

1 تحرك هذه التاء بالكسر أو الفتح لالتقاء الساكنين، لا يخرجها عن كونها ساكنة أصالة.

(17/1)

أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف أنيت، وتسمى أحرف المضارعة.

فالهمزة: للمتكلم وحده، نحو أنا أقرأ. والنون: له مع غيره أو للمعظم نفسه، نحو نحن نقرأ. والياء: للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو محمد يقرأ، والنسوة يقرآن. والتاء: للمخاطب مطلقاً، ومفرد الغائبة ومثناها، نحو أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرآن، وأنتم تقرءون، وأنتِ يا هند تقرئين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرآن.

والأمر: ما يُطْلَبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو اجتهد. وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة: مع دلالة على الطلب.

وأما ما يدل على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له اسمُ فعل، وهو على ثلاثة أقسام اسم فعل ماضٍ، نحو هيَّهَاتَ وَشَتَانِ، بمعنى بُعدَ وافترق. واسم فعل مضارع، كَوَيْ وَأُف، بمعنى أتعجب وأتضجّر، واسم فعل أمر، كصه بمعنى اسكت وآمين بمعنى استجب، وهو أكثرها وجوداً¹.

1 اعلم أن اسم الفعل ضربان: أحدهما ما وضع من أول الأمر كذلك، كشتان وصه

ووي. والثاني: ما نقل من ظرف أو جار ومجرور نحو دونك بمعنى خذ، ومكانك بمعنى اثبت، وأمامك بمعنى تقدم، وعليك بمعنى الزم، وإليك بمعنى تنح، أو من مصدر، سواء استعمل فعله نحو رويد زيدًا، بمعنى أمهله، فإنهم قالوا: أروده إروادًا، أم لم يستعمل، نحو بله زيد أو زيدًا، بمعنى ترك زيد أو اترك زيدًا، وهو سماعي في غير فعال، فإنه ينقاس في كل فعل ثلاثي متطرف. اهـ.

(18/1)

التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتل:

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهى الألف، والواو، والياء، نحو كَتَبَ وجَلَسَ. ثم إِنَّ حرف العلة إن سَكَنَ وانْفَتَحَ ما قبله يسمى لينًا، كَثُوب وسَيْف، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمة مدًا، كقال يَقُولُ قِيلاً؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرف علة، ومدّ، ولين، لسكونها وفتح ما قبلها دائماً، بخلاف أختيها. والمعتل: ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو وجد، وقال، وسعى. ولكل من الصحيح والمعتل أقسام:

أقسام الصحيح

يقسم الصحيح إلى سالم، ومضعف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف كضرب ونصر وقعد وجلس، فإذاً يكون كل سالم صحيحًا، ولا عكس.

والمضعف: ويقال له الأصم لشدته، ينقسم إلى قسمين: مضعف الثلاثي ومزيده، ومضعف الرباعي. فمضعف الثلاثي ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: فرّ، مدّ، وامتدّ، واستمدّ، وهو محل نظر الصرّفي. ومضعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزَلَزَل، وَعَسَّعَس، وَقَلَّلَل. والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتل

ينقسم المعتل إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو وَعَدَ وَيَسَّرَ، وتُسمى بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم

(19/1)

إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو قال وباع. وسمى بذلك لخلوّ جوفه، أى وسطه، من الحرف الصحيح. ويسمى أيضاً ذا الثلاثة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرف، كقُلت وبعث، فى قال وباع.

والناقص: ما اعتلّت لامه، نحو غزا ورمى، وسمّي بذلك لنقصانه، بحذف آخره فى بعض التصاريّف، كغَزَتْ ورمّت، ويسمى أيضاً ذا الأربعة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَوْتُ ورميتُ.

واللّفيف قسمان:

مفروق، وهو ما اعتلت فاءه ولامه، نحو وَفَى ووَفَى، وسمّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفيّ العلة.

ومفروق، وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو طَوَى وروى. وسمّي بذلك لاقتزان حرفيّ العلة بعضهما ببعض.

وهذه التقاسيم التى جرت فى الفعل، تجرى أيضاً فى الاسم، نحو شمس، ووجه، ويمنّ، وقول، وسيف، ودلو، وظبيّ، ووَحْي، وجَوّ، وحَيّ، وأمر، وبئر، ونبا، وحدّ، وبلبل.

(20/1)

التقسيم الثالث للفعل: بحسب التجرّد والزيادة، وتقسيم كلّ

ينقسم الفعل إلى مجرّد ومزید، فالمجرّد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها فى تصاريّف الكلمة بغير علة. والمزید: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرّد قسمان:

ثلاثي ورباعيّ.

والمزید قسمان:

مزيد الثلاثي، ومزيد الرباعي. أما الثلاثيّ المجرّد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب، لأنه دائماً مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة أو مضمومة، نحو نصرَ وضربَ وفتحَ، ونحو كَرَمَ، ونحو فَرِحَ وحسبَ، وباعتبار الماضى مع المضارع له ستة أبواب، لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وثلاثة فى ثلاثة بتسعة،

يَمْتَنِعُ كَسْرُ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي مَعَ ضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَضَمُّ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي مَعَ كَسْرِهَا أَوْ فَتْحِهَا فِي الْمَضَارِعِ، فَإِذَنْ تَكُونُ أَبْوَابُ الثَّلَاثِي سِتَّةً:

الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ

بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ، كَنَصَرَ يَنْصُرُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ، وَقَالَ يَقُولُ، وَغَزَا يَغْزُو، وَمَرَّ يَمُرُّ.

الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِلُ

بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَكَسْرِهَا فِي الْمَضَارِعِ كَضَرَبَ يَضْرِبُ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ، وَوَعَدَ يَعِدُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَرَمَى يَرْمِي، وَوَقَى يَقِي، وَطَوَى يَطْوِي، وَفَرَّ يَفِرُّ، وَأَتَى يَأْتِي، وَجَاءَ يَجِيءُ، وَأَبَرُ النَخْلَ يَأْبِرُهُ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ، وَأَوَى يَأْوِي، وَوَأَى يَأْيِي، بِمَعْنَى وَعَدَ.

الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ

بِالْفَتْحِ فِيهِمَا: كَفَتَحَ يَفْتَحُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَسَعَى يَسْعَى، وَوَضَعَ يَضَعُ، وَبَفَع1

1 يقال: يفع الجبل: صعدته، والغلام: راهق العشرين كأيفع، ووهل إلى الشيء: ذهب وهمه إليه، وأله عبد. وأله: أجاره وأمنه. اه منه.

(21/1)

يَيْفَعُ، وَوَهَلَ يَوْهَلُ، وَأَلَهُ يَأْلَهُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ.

وَكُلُّ مَا كَانَتْ عَيْنُهُ مَفْتُوحَةً فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، فَهُوَ حَلْقِي الْعَيْنِ أَوْ اللَامِ. وَلَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ حَلْقِيًّا مَفْتُوحًا فِيهِمَا. وَحُرُوفُ الْحَلْقِ سِتَّةٌ: الهمزة والهاء، والحاء والخاء، والعين والغين1.

وَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْبَابِ بِدُونِ حَرْفِ حَلْقِي فَشَادَّ، كَأَبَى يَأْبَى، وَهَلَكَ يَهْلِكُ، فِي إِحْدَى لُغَتَيْهِ، أَوْ مِنْ تَدْخُلِ اللُّغَاتِ، كَرَكَنَ يَرْكُنُ، وَقَلَى يَقْلَى2: غَيْرُ فَصِيحٍ3. وَبَقِيَ يَبْقَى: لُغَةٌ طَبِئِي، وَالْأَصْلُ كَسْرُ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي، وَلَكِنَّهُمْ قَلَّبُوهُ فَتَحَةً تَخْفِيفًا، وَهَذَا قِيَاسٌ عِنْدَهُمْ.

الباب الرابع: فَعَلَ يَفْعَلُ

بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي، وَفَتْحِهَا فِي الْمَضَارِعِ، كَفَرَحَ يَفْرَحُ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ، وَوَجَلَ يَوْجَلُ، وَيَسَّسَ يَبْسِسُ، وَخَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وَغِيدَ يَغِيدُ، وَعَوَرَ يَعْوَرُ، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَقَوِيَ يَقْوَى، وَوَجِيَ يَوْجِي، وَعَضَّ يَعْضُّ، وَأَمِنَ يَأْمَنُ، وَسَمَ يَسْمُ، وَصَدَّى يَصْدَأُ. وَيَأْتِي مِنْ هَذَا الْبَابِ الْأَفْعَالُ الدَّالَّةُ عَلَى الْفَرَحِ وَتَوَابِعِهِ، وَالْامْتِلَاءِ وَالْخُلُوعِ، وَالْأَلْوَانِ

والعيوب، والخلق الظاهرة، التي تذكر لتحيلة الإنسان في الغزل: كفح وطرب، وبطر
وأشر، وغضب وحزن، وكشيع وروي وسكر، وكعطش وظمى وصدي وهيم، وكخير⁴
وسود، وكعور وعمش وجهر وكغيد وهيف ولمي.

1 وتسمى: حروف الإظهار. ن

2 واللغة الثانية: بكسر عين مضارعه.

3 والفصيح: بكسر عين مضارعه.

4 هذا على القياس، لوجود مصدره "الحمرة"، والوصف منه "أحمر، وحمراء" ولكن
العرب لم ينطقوا بالفعل الثلاثي استغناء باحمار، ولعله وجد ثم أميت. قال سيبويه:
"استغنوا باحمار عن حمر".

"انظر شرح ابن جني على تصريف المازني، طبعة الحلبي ص 16" السقا.

(22/1)

الباب الخامس: فَعْلُ يَفْعُل

بضم العين فيهما، كشرُف يشرف، وحسُن يحسن، ووسُم يوسم، وبُكِن يبكن، وأسل
يأسل، ولؤم يلؤم، وجرؤ يجرؤ، وسرؤ يسرؤ.

ولم يرد من هذا الباب يائي اللعين إلا لفظة هَيؤ: صار ذا هيئة. ولا يائي، اللام وهو
متصرف إلا هؤ، من النُّهية، بمعنى العقل، ولا مضاعفاً إلا قليلاً، كشرُرت مثلث الرء،
ولُبَّبت، بضم العين وكسرها، والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير.

وهذا الباب للأوصاف الخلقية، وهي التي لها مُكث.

ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في
صاحبه. وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب، فتتسلخ عن الحدث.

الباب السادس: فَعْلُ يَفْعُل

بالكسر فيهما، كحسب يحسب ونعم ينعم، وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتلّ، كما
سيأتي:

تنبيهات

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا
تكون إلا لازمة. وأما رَحَّبْتَ الدارُ فعلى التوسع، والأصل رَحَّبْتَ بك الدارُ، والأبواب

الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب.
الثاني: أن فَعَلَ المفتوح العين، إن كان أوله همزة أو واوًا، فالغالب أنه من باب ضرب،
كأَسَرَ يَأْسِرُ، وأَتَى يَأْتِي، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ، ومن غير الغالب: أَخَذُوا أَكَلٌ ووَهَلٌ.
وإن كان مُضَاعَفًا فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعديًا، كَمَدَّه يَمُدُّه،

(23/1)

وصَدَّه يَصُدُّه. ومن باب ضرب، إن كان لازماً¹، كَخَفَّ يَخْفُ، وشَدَّ يَشِدُّ، بالذال المعجمة.

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

1- أن المضاعف يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفرح، نحو سَرَّه يسرُّه، وفرَّ يفرُّ، وعَضَّه يعضه.

2- ومهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشُرف، نحو: أخذ يأخذ، وأسَرَ يأسر، وأَهَبَ يَأْهَبُ، وأَمِنَ يَأْمَنُ، وأَسْلَ يَأْسُلُ.

3- ومهموز العين يجيء من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح وشُرف، نحو: وأى يئى، وسأل يسأل، وسئم يسأم، ولؤم يلؤم.

4- ومهموز اللام يجيء من خمسة أبواب من باب نصر، وضرب وفتح، وفرح، وشُرف، نحو: برأ² يبرؤ، وهنأ يهنئ، وقرأ يقرأ، وصدأ يصدأ، وجرؤ يجرؤ.

والمثال يجيء من خمسة أبواب: من باب ضرب: وفتح، وفرح، وشُرف، وحسب؛ نحو: وعَدَ يَعِدُ، ووَهَلَ يَوْهَلُ، ووَجَلَ يَوْجَلُ، ووُسِمَ يَوْسُمُ، ووَرِثَ يَرِثُ،

1 قوله: "ومن باب ضرب إن كان لازماً.." ومن غير الغالب حبه يحبه، بفتح الياء وكسر الحاء، لغة في: أحبه يحبه.

وقد جاء الوجهان عدة أفعال متعدية، وعدة أفعال لازمة.

فمن الأول هو فلان الشيء يهره ويهره: بمعنى كرهه. وأصل الهرير: صوت الكلب الخلفي، وشد متاعه يشده ويشده: بمعنى أوثقه، وعله الشراب يعله ويعله، سقاه عللاً بعد نهل. والعلل: الشرب الثاني، والنهل محرّكاً: الشرب الأول، وبت الحبل وغيره بيته وبيته بتاً: قطعه، ونم الحديد ينمه وينمه نما وئمة: حملة وأفشاه، على وجه الإفساد.
ومن الثاني: صد عن الأمر يصد ويصد صدوداً: أعرض عنه، وأث الشجر يؤث ويث:

أي: كثر والتف، وخر الحر يخر ويخر: أي سقط من علو إلى أسفل، وحدت المرأة على زوجها تحد وتحد: تركت الزينة، وثرب العين تثر وتثر، ثروراً: غزر ماؤها: ودرت الشاة تدر وتدر، وجم الماء يجم ويجم: بمعنى كثر: وعن له الشيء يعن ويعن: بمعنى عرض. وشذ عن الجمهور يشذ ويشذ: انفرد، وشطت الدار تشط وتشطط: بمعنى بعدت، وطش المزن يطش ويطش: أمطر دون الرش، وأل السيف يؤل ويئل: لمع. 2 أي من برأ المريض، وهذه إحدى لغاته، وكذلك هنا يهنئ في إحدى لغاته اهـ.

(24/1)

وقد ورد من باب نصر لفظة واحدة في لغة عامرية: وهى وَجَدَ يَجِدُ قال جرير:

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشريةً
تَدْعُ الصَّوَادِي لا يَجِدُنْ غَلِيلاً

رُوي بضم الجيم وكسرها. يقول لمحبوبته: لو شئتِ قد رُوي الفؤادُ بشرية من ريقك، تترك الصَّوَادِي، أى: العطاش، لا يَجِدُنْ حرارة العطش.

6 والأجوف يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نَصَرَ، وضَرَبَ، وفرِحَ، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وغَيِدَ يُغَيِّدُ، وعَوَرَ يَعْوَرُ، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واوياً، وفي الثاني يائياً، وفي الثالث مطلقاً، وجاء طال يطول فقط من باب شُرْفَ.

7- والناقص يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف. نحو: دعا، ورمى، وسعى، ورضي، وسرو. ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني، ما اشترط في الأجوف منهما.

8- واللفيف المقرون يجيء من ثلاثة أبواب: من باب ضرب، وفرح، وحسب. نحو: وفي يفي، ووحى يُوْحِي، وولي يَلِي.

9- واللفيف المقرون يجيء من ضرب، وفرح. نحو: روى يَرْوِي، وقوي يَقْوِي، ولم يرد يائى العين واللام إلا في كلمتين من باب فرح، هما عَيِي، وحيي.

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضى، وبالواو في المضارع، فهو من باب نصر، كقال يقول، ما عدا طال يطول، فإنه من باب شُرْفَ. وإن كان بالألف في الماضى وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرع كباع يبيع. وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح، كخاف يخاف، وغَيِدَ يُغَيِّدُ، وعَوَرَ يَعْوَرُ.

والناقص إن كان بالألف في الماضى وبالواو في المضارع، فهو من نصر، كدعا يدعو.

وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب، كرمى يرمى. وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كسعى يسعى. وإن كان بالواو فيهما، فهو باب شرف كسرو يسرو. وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حسب كولي يلي. وإن كان

(25/1)

بالياء في الماضي وبالألف في المضارع، فهو من باب فرح، كرضى يرضى. الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثة عشر فعلاً، وهى: وثق به، ووجد عليه: أى حزن، وورث المال، وورع عن الشبهات، وورك: أى اضطجع، وورم الجرح ووري المخ: أى اكتنز، ووعق عليه: أى عجل، ووفق أمره: أى صادفه موافقاً، ووقه له أى سمع ووكم: أى اغتم وولى الأمر، وومق: أى أحب. وورد أحد عشر فعلاً، تُكسر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع، وهى: بئس، بالياء الموحدة، وحسب، ووبق: أى هلك، ووحمت الحبل، ووحر صدره، ووغر: أى اغتاظ فيهما، وولغ الكلب، ووله، ووهل، اضطرب فيهما، وبئس منه، وبئس الغصن.

السادس: كون الثلاثى على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعى، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط. ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً، لمخافة صورة المضارع للماضى الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط، لأن لكل ماض مضارعاً لا تختلف صورته فيه. السابع: ما بُني من الأفعال للدلالة على الغلبة في المفاخر، فقياس مضارعه ضمُّ عينه، كسابقني زيد فسبقتُه، فأنا أسبقُه، ما لم يكن واوياً الفاء، أو يائى العين أو اللام، فقياس مضارعه كسر عينه، كواثبته فوثبته، فأنا أثبه وبايعته فبعته، فأنا أبيعه، وراميته فرميته، فأنا أرميه.

أوزان الرباعي المجرد وملحقاته

وللرباعي المجرد وزن واحد، وهو فعلل، كدحرج يدحرج، ودربخ¹ يدربخ. ومنه أفعال نحتها العرب من مُركبات، فتحفظ ولا يقاس عليها، كبسمل: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وطلّبق إذا قال: أطال الله بقاءك،

1 دربخ الرجل، بالخاء المعجمة: وإذا طأطأ رأسه سوى ظهره.

وَدَمَعَزَ إِذَا قَالَ: أَدَامَ اللَّهُ عَزَكَ، وَجَعَفَلَ إِذَا قَالَ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.
وملحقاته سبعة:

الأول: فَعَلَّلَ، كَجَلَبَبَهَ: أَى أَلْبَسَه الْجَلْبَابَ.

الثاني: فَوَعَلَ، كَجَوْرِبَه: أَى أَلْبَسَه الْجَوْرِبَ.

الثالث: فَعَوَّلَ كَرَهْوِكَ فِي مِشِيَّتِه: أَى أَسْرَعَ.

الرابع: فَيَعَّلَ كَيَبْطُرَ، أَى أَصْلَحَ الدَّوَابَّ.

الخامس: فَعِيلَ، كَشَرِيفَ الزَّرْعِ. قَطَعَ شَرِيفُهُ 1.

السادس: فَعَلَى، كَسَلَقَى 2: إِذَا اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ.

السابع: فَعَنَلَّ كَقَلَنَسَه: أَلْبَسَه الْقَلَنَسُوةَ.

والإلحاق: أَنْ تَزِيدَ فِي الْبِنَاءِ زِيَادَةً، لِتَلْحَقَه بِآخِرِ أَكْثَرِ مِنْهُ، فَيَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ.

أوزان الثلاثي المزيد فيه

الفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما

زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة؛ بخلاف الاسم، فإنه يبلغ

بالزيادة سبعة لِثِقَلِ الفعل، وَخِفَةِ الاسم، كما سيأتى فالذى زيد فيه حرف واحد، يأتى

على ثلاثة أوزان.

الأول: أَفْعَلَ، كأكرم، وأولى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقر.

والثاني: فاعَلَ، كقاتل، وآخذ، ووالى.

الثالث: فَعَّلَ بالتضعيف، كفَرَّحَ، وَرَكَّى، وَوَلَّى، وَبَرَّأَ. والذي زيد فيه حرفان يأتى على

خمسة أوزان:

الأول: انْفَعَلَ، كانكسر، وانشقَّ، وانقاد، وانمحق.

الثاني: افْتَعَلَ، كاجتمع، واشتق، واحتار، وادَّعى، واتَّصل، واتَّقَى، واصطبر، واضطرب.

1 قال في اللسان: "شَرَنَفَ الزَّرْعُ: إِذَا قُطِعَ شَرِنَافُهُ: وَالشَّرِنَافُ: ورق الزرع إذا كثُر

وطال وَخُشِيَ فساده فُقُطِعَ".

قال الأزهري: وهي كلمة يمانية. ن

2 ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "فانطلقا بي إلى ما بين المقام وزمزم فسَلَقاني على

ظهري" أي: أَلْقِياني على ظهري. لسان العرب. ن

الثالث: افعل كاحمرّ، واصفرّ، واعورّ. وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعيوب؛
وندر في غيرهما، نحو: ارفض عرقاً، واخضلّ الروض، ومنه ازعوى.
الرابع: تفعل، كتعلم وتزكى، ومنه اذكر واظهر.
الخامس: تفاعل كتباعد وتشاور، ومنه تبارك وتعالى، وكذا اثقل، وادّارك.
والذى زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:
الأول: استفعل، كاستخرج، واستقام.
الثاني: افعوعل، كاغودن الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشبه.
الثالث: افعل كاحمار واشهاب: قويت حمرة وشهبت.
الرابع: افعوّل كاجلوّد: إذا أسرع، واعلوّط: أى تعلق بعنق البعير فركبه.
أوزان الرباعيّ المزيد فيه وملحقاته
ينقسم الرباعيّ المزيد إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذى
زيد فيه حرف واحد، وزن واحد، وهو تفعلل كندحرج. والذى زيد فيه حرفان وزنان:
الأول: افعلّل، كاحرنجم.
والثاني: افعلّّل، كاقشعرّ، واطمأنّ.
والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:
الأول: تفعلّل، كتجلّبب.
الثاني: تفعوّل، كترهوك.
الثالث: تُفَيّل، كتشيطن.
الرابع: تَفُوّعْل، كتجورب.
الخامس: تَمَفَّل، كتمسكن.

السادس: تفعلّى، كتسلقى.
والملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:
الأول: افعلّل، كاقعنسن.
والثاني: افعنلّى، كاسلنقى.

والفرق بين وزني احرنجم واقعنسس، أن افْعَنْسَسَ إحدى لامه زائدة للإلحاق، بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان.

تنبيهان

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام: ثلثي، ورباعي، وخماسي، وسُداسي وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسُّكنات سبعة وثلاثون بابًا. الثاني: لا يلزم في كل مجرّد أن يُستعمل له مَزِيدٌ، ولا في كل مَزِيد أن يُستعمل له مُجَرَّدٌ، ولا في ما استُعْمِل فيه بعضُ المَزِيدات، أن يُستعمل فيه البعض الآخر، بل المدار في كل ذلك السَّماع. ويُستثنى من ذلك الثلاثي اللازم، فَتَطَرَّدُ، زيادةُ الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب أذهب، وفي خرج أخرج.

(29/1)

فصل في معاني صيغ الزوائد

1- أَفْعَلْ

تأتي لعدّة معان:

الأول: التَّعدية، وهي تصييرُ الفاعِ بالهمزة مفعولاً، كأَقَمْتُ زَيْداً، وأَقَعَدْتُهُ، وأَقْرَأْتُهُ. الأصل: قام زيد وقعد وقرأ، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مُقَمَّداً مُقَرَّداً، فإذا كان الفعل لازماً بها متعدياً لواحد، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها متعدياً لاثنتين وإذا كان متعدياً لاثنتين، صار بها متعدياً لثلاثة. ولم يُوجد في اللغة ما هو متعد لاثنتين، صار بالهمزة متعدياً لثلاثة، إِلَّا رَأَى وَعَلِمَ، كَرَأَى وَعَلِمَ زَيْدٌ بَكْرًا قَائِمًا، تقول: أَرَيْتُ أَوْ أَعْلَمْتُ زَيْدًا بَكْرًا قَائِمًا.

(29/1)

الثاني: صَيْرُ شَيْءٍ ذَا شَيْءٍ، كَأَلَبَنَ الرَّجُلُ وَأَتَمَّرَ وَأَفْلَسَ: صار ذا لَبَنٍ وَتَمَرٍ وَفُلُوسٍ. الثالث: الدخول في شيء، مكاناً كان أو زماناً، كَأَشَامَ وَأَعْرَقَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى، أى دخل في الشَّامِ، والعراق، والصباح، والمساء. الرابع: السَّلْبُ والإزالة، كَأَقْدَيْتُ عَيْنَ فُلانٍ، وأَعْجَمْتُ الْكِتَابَ: أى أزلتُ الْقَدَى عن عينه، وأزلت عجمة الكتاب بنقطه.

الخامس: مصادفة الشيء على صفة، كأحمدتُ زيدًا: وأكرمته، وأجَلَّته، أي صادفته محمودًا، أو كريمًا، أو بخيلًا.

السادس: الاستحقاق، كأحصَدَ الزرع، وأزَوَّجَت هند، أي استحق الزرع الحصاد، وهند الزَّواج.

السابع: التعريض، كأرَهنتَ المتاع وأَبَعْتُهُ: أي عَرَضْتَهُ للرهن والبيع.

الثامن: أن يكون استفعل، كأعظمتَه: أي استعظمتَه.

التاسع: أن يكون مطاوعًا لفعل بالتشديد، نحو: فطَرْتَهُ فأفطر وبشَرْتَهُ فأبشر.

العاشر: التمكين، كأحفرته النهرَ: أي مكنته من حفره.

وربما جاء المهموز كاصله، كسَرَى وأسَرَى، أو أعنى عن أصله لعدم وروده، كأفلح: أي فاز. وندر مجيء الفعل متعديًا بلا همزة، ولأزَمًا بها، كَنَسَلْتُ ريشَ الطائر، وأنسلَ الريشُ، وعَرَضْتُ الشيء: أظهرته، وأعرض الشيء: ظهر، وكَبَيْتُ زيدًا على وجهه، وأكَبَّ زيد على وجهه، وقَشَعَتِ الرِّيحُ السحاب، وأقشَعَ السحابُ قال الشاعر:

كما أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً ... فلما رأوها أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ وَتَجَلَّتْ

2- فَاعَلْ

يكثر استعماله في معنيين، أحدهما: التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما

(30/1)

بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، وحينئذ فيُنسَب للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعديًا، نحو ماشيته، والأصل مَشَيْتَ ومشى. وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويُدُلُّ على غلبة أحدهما، بصيغة فَعَلَ من باب نصرَ مالم يكن وَاوِيَّ الفاء، أو يائِيَّ العين أو اللام، فإنه يَدُلُّ على الغلبة من باب ضربَ كما تقدم، ومتى كان فعلل للدلالة على الغلبة كان معتديًا، وإن كان أصله لازماً، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أي باب كان.

وثانيهما: المُوَالَاة، فيكون بمعنى أفعَلَ المتعدي، كواليت الصوم وتابعتَه، بمعنى أوليتُ، وأتبعْتُ، بعضَه بعضًا.

وربما كان بمعنى فَعَلَ المضعف للتكثير، كضاعفت الشيء وضعفته، وبمعنى فَعَلَ، كدافع ودفع، وسافر وسفرَ، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته، كيُخادعون الله، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام،

ومجازاته لهم، مخادعة.

3- فَعَلَ

يكثر استعمالها في ثمانية معانٍ، تُشارك أَفْعَلَ في اثنين منها، وهما التعدية، كَقَوَّمت زيدا وقَعَدته، والإزالة كَجَرَّبْتُ البعيرَ وقَشَّرْتُ الفاكهة، أى أزلت جَرَبه، وأزلت قشره. وتنفرد بستة:

أولها: التكثر في الفعل، كَجُوِّل، وطَوَّف: أكثر الجَوْلان والطَّوفان، أو في المفعول، كَغَلَّقَتِ الأبواب، أو في الفاعل، كَمَوَّتَتِ الإبلُ وبرَكَّتْ. وثانيها: صيرورة شيءٍ شبه شيءٍ، كَقَوَّس زَيْدٌ وحَجَّرَ الطين: أى صار شبه القوس في الانحناء، والحجر في الجمود. وثالثهما: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كَفَسَّقَت زَيْداً، أو كَفَّرته¹: نسبته إلى

1 ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا كَفَّرَ الرَّجُلُ أخاه فَقَدْ بَاءَ بِمَا أَحَدَهُما" رواه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنه. ن.

(31/1)

الفسق، أو الكفر.

ورابعها: التوجه إلى الشيء، كَشَرَقْتُ، أو غَرَّبْتُ¹: توجهت إلى الشرق، أو الغرب. وخامسها: اختصار حكاية الشيء، كَهَلَّلَ وسَبَّحَ وَلَبَّى وأَمَّن: إذا قال لا إله إلا الله، وسبحان الله، ولَبَّيْكَ، وآمين.

وسادسها قبول الشيء، كَشَفَّعْتُ زَيْداً: قبلت شفاعته. وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى تَفَعَّلَ، كَوَلَّى وتَوَلَّى وفَكَّرَ وتفَكَّرَ، وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كغيره إذا عابه، وعَجَزَت المرأة: بلغت السن العالية.

4- انْفَعَلَ

يأتى معنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية. ويأتى لمطاوعة الثلاثى كثيراً، كقطعته فانقطع، وكسرتة فانكسر؛ والمطاوعة غيره قليلاً، كأطلقته فانطلق، وعدلته -بالتضعيف- فانعدل، ولكونه مختصاً بالعلاجيات، لا يقال: علَّمته فانعلم، ولا فهَّمته فانفهم. والمطاوعة: هى قبول تأثير الغير.

5- افْتَعَلَ

اشتهر في ستة معانٍ:

أحدها: الاتخاذ، كاختتم زيد، واختدم، اتخذ له خاتماً، وخادماً.
وثانيها: الاجتهاد والطلب، كاكْتَسَبَ 2، واكْتَتَبَ 3، أى اجتهد وطلب الكسب والكتابة.

-
- 1 ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ ولا تَسْتَدْبِرُوهَا ببولٍ ولا غائطٍ ولكن شَرِقُوا أو غَرَبُوا" رواه مسلم عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. ن.
 - 2 كما في قوله تعالى: {لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ} [النور: 11] . ن
 - 3 كما في قوله: {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا} [الفرقان: 5] . ن

(32/1)

وثالثها: التشارك، كاختصم زيد وعمرو: اختلفا 1.
ورابعها: الإظهار، كاعتذار واعتظم، أى أظهر الغُدر، والعظْمة.
 وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، كافتدر وارتدّ، أى بالغ في القدرة والردّة.
 وسادسها: مطاوعة الثلاثي كثيراً، كعدّله فاعتدل، وجمّعه فاجتمع.
 وربما أتى مطاوَعاً للمضعف ومهموز الثلاثي، كقربته فاقترَب، وأنصفته فانتصف.
 وقد يجيء بمعنى أصله، لعدم وروده، كارتجل الخطبة، واشتمل الثوب 2.

6- افْعَلَ

يأتي غالباً لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازماً، كاحمرّ وابيضّ
واعورّ واعمشّ: قويت حمرة وبياضه وعورّه وعَمَشُهُ.

7- تَفَعَّلَ

تأتى الخمسة معانٍ:

أولها: مطاوعة فَعَّلَ مضعف العين، كنبّهته فتنّبه. وكسّرتَه فتكسّر.
وثانيها: الاتخاذ، كتوسّد ثوبه: اتخذهُ وسادة.
وثالثها: التكلف، كتصبّر وتحلّم: تكلف الصبر والحلم.
ورابعها: التجنّب كتحرّج وتهجّد 3: تجنب الحرّج والهجوم، أى النوم.
 وخامسها: التدريج، كتجرّعت الماء، وتحفّزت العلم: أى شربت الماء جرعة بعد أخرى،

وحفظت العلم مسألة بعد أخرى؛ وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي، لعدم وروده،
كتكلم وتصدى.

- 1 كما في قوله تعالى: {لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ} [الأنفال: 42] . ن
- 2 أي: تَلَقَّفَ. مختار الصِّحاح: يشمل. ن
- 3 التَهَجُّد: هو الصلاة في الليل، ويقال: هَجَدَ الرجلُ: إذا نام، وَهَجَدَ: إذا خَرَجَ من
الموجود، وهو النوم بالصلاة كما يقال: تَحَنَّتْ وتَأَمَّتْ إذا اجْتَنَبَ الحنث والإثم. ن.

(33/1)

8- تَفَاعَلَ

اشتهرت في أربعة معان:

أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، كل منهما فاعلاً في اللفظ، مفعولاً في المعنى، بخلاف
فاعل المتقدم، ولذلك إذا كان فاعل المتقدم متعدياً لاثنين، صار بهذه الصيغة متعدياً
لواحد، كجاذب زيد عمراً ثوباً، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً. وإذا كان متعدياً لواحد صار
بها لازماً، كخاصم زيد عمراً، وتخاصم زيد وعمرو.

ثانيها: النظاهر بالفعل دون حقيقته، كتناوَمَ وتغافل وتعامى: أي أظهر النوم الغفلة
والعمى، وهى منتفية عنه، وقال الشاعر:

ليس الغِيبِيُّ بسَيِّدٍ في قَوْمِهِ ... لكنَّ سَيِّدَ قَوْمِهِ المتغابي

وقال الحريري¹:

ولما تعامى الدهرُ وهو أبو الورى ... عن الرُّشدِ في أنحائه ومقاصده

تعاميتُ حتى قيلَ إني أخو عمى ... ولا غَزَوُ أن يَحْدُو الفقى حَدُو والده

وثالثهما: حصول الشيء تدريجياً، كتزايد النيل، وتواردت الإبل: أى حصلت الزيادة
بالتدريج شيئاً فشيئاً.

ورابعها: مطاوعة فاعل، كباعدته فتباعد.

9- اسْتَفْعَلَ

كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب حقيقة، كاستغفرت الله: أى طلبت مغفرته، أو مجازاً كاستخرجت
الذهب من المعدن، سُمِّيَتِ الممارسة في إخراجهِ، والاجتهاد في الحصول عليه طلباً،

1 هذا الشعر ليس للحريري وإنما هو لرجل من "سروج" وهو بلد قرب حرّان، واسم الرجل: "أبو زيد" نقل ذلك الحريري في مقاماته البرقعيدية ص73 ومعنى أخو العمى: أعمى. ن

(34/1)

حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.
وثانيها: الصيرورة حقيقة، كاستحجر الطين، واستحضن المهر: أى صار حَجَرًا وَحِصَانًا، أو مجازًا كما فى المثل: إن البُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ.
أى يصير كالنسر فى القوة. والبُعَاثُ: طائر ضعيف الطيران، ومعناه: إن الضعيف بأرضنا يصير قويًا، لاستعانتة بنا.
وثالثها: اعتقاد صفة الشيء، كاستحسنْتُ كذا واستصوبته، أى اعتقدت حسنه وصوابه.
ورابعها: اختصار حكاية الشيء كاسترجع، إذا قال: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.
 وخامسها: القوة، كاستُهِتِرَ واستكبر: أى قوى هِئْرَه وَكِبْرَه1.
وسادسها: المصادفة، كاستكرمت زيدًا أو استبخلته: أى صادفته كريمًا أو بخيلًا.
وربما كان بمعنى أفعل، كأجاب واستجاب، ولطأوعته كأحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام.
ثم إنَّ باقى الصيغ تدل على قوة المعنى، زيادة على أصله، فمثلاً اعشوشب المكان يدل على زيادة عُشْبِه أكثر من عَشَب، واخشوشن يدل على قوة الخشونة أكثر من خَشْن، واحمرار يدل على قوة اللون، أكثر من حُمْر واحمرَّ وهكذا.

1 "الكِبَرُ": بسكون الباء يعنى: التكبر والاستكبار.. "والكِبَرُ": بفتح الباء يعنى تقدّم العمر والشيخوخة وسبب تعلّيقى: أنى سمعت كثيرًا من الخطباء والوعاظ لا يفرقون بين الكلمتين فى أحاديثهم. ن.

(35/1)

التقسيمُ الرابعُ للفعلِ بحسبِ الجمودِ والتَّصريفِ:
ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف.

فالجامد: ما لازم صورةً واحدة وهو إما أن يكون ملازمًا للماضي كليس من أخوات كان، وكُزِبَ من أفعال المقاربة، وعَسَى وحرى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق، وأخذ وجعل وعلّق من أفعال الشروع، نَعِمَ وحَبَذَ في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها؛ وإما أن يكون ملازمًا للأمريّة، كهَبْ وتعلَّم، ولا ثالثَ لهما.

والمتصرف: ما لا يُلَازِمُ صورةً واحدة، وهو إما أن يكون تامَّ التصرف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كنصر ودحرج، أو ناقصة¹، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كزال يَزَال، وبرح يَبْرُحْ، وفَتَى يَفْتَنُ، وانفك ينفكُ، وكاد يكاد، وأوشك يُوشِك.

1 أي ناقص التصرف. ن

(36/1)

فصلٌ في تصريف الأفعال بعضها من بعض
كيفية تصريف المضارع من الماضي؟ أن يُرَادَ في أوله أحد أحرف المضارعة²، مضمومًا في الرباعي كيدحرج، مفتوحًا في غيره كيكتب وينطلق ويستغفر.
ثم إن كان الماضي ثلاثيًا، سَكِنَتْ فاؤه، وحَرَكَتْ عينه بضمة أو فتحة أو كسرة³، حسبما يقتضيه نصُّ اللغة، كينصرُ ويفتح ويضرب، كما تقدم، وإن كان غير ثلاثي، بقي على حاله إن كان مبدوءًا بتاء زائدة، كَيَتَشَارَكَ وَيَتَعَلَّمُ ويتدحرج، وإلا كُسِرَ ما قبل آخره، كَيُعْظَمُ ويقاتلُ، وحذفتِ الهمزة الزائدة في أوله إن كانت، كيُكْرِمُ ويسْتَخْرِجُ.
وكيفية تصريف الأمر من المضارع؟ أن يُحْدَفَ حرف المضارعة، كعَظَمَ وتشارك

2 وهي حروف "أَنَيْتُ أو نَأَيْتُ" ا. هـ

3 يعني بهذا الترتيب: "يَفْتَح=فَتَح=افتح". ن

(36/1)

وتعلم، فإن كان أول الباقي ساكنًا زيدَ في أوله همزة، كاسْرُقُ وافتَحَ. واضرب، وأكرم وانطلق واستغفر.

(37/1)

التقسيم الخامس للفعل: من حيث التعدي وال لزوم:
ينقسم الفعل إلى متعدٍ ويسمى مُجاوِزًا، وال لازم ويسمى قاصِرًا. فالمعتدي عند الإطلاق: ما يُجاوِز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس، وعلامته أن تتصل به هاء تعود إلى غير المصدر، نحو زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام، أى غير مقترن بحرف جرّ أو ظرف نحو مضروب.
وهو على ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وفَهِمَ المسألة.
وما يتعدى إلى مفعولين، إما أن يكونا أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظَنَ 1 وأخواتها، وإمّا لا، وهو أعطى 2 وأخواتها.

وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم 3 وأرى.
وال لازم: ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج على.
وأسباب تعدى الفعل اللازم أصالة ثمانية:
الأول: الهمزة، كأكرم زيدَ عَمْرًا.
الثاني: التضعيف، كفَرَحْتُ زيدا.
الثالث: زيادة ألف المفاعلة نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.
الرابع: زيادة حرف الجرّ، نحو: ذهبت بِعَلِيٍّ.
الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

-
- 1 نحو: "ظَنَّ الطالبُ الدرسَ سهلاً". ن.
 - 2 نحو: " أعطى زيدٌ عمرًا درهمًا". ن.
 - 3 نحو: "أَعْلَمَ زيدٌ عمرًا الدرسَ سهلاً". ن.

(38/1)

السادس: التّضمين النحوي¹، وهو أن تُشَرَّب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو: {تَعَزَّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ} [البقرة: 235]، ضُمِّن تعزّموا معنى تنوّوا، فعُدِّي تعديته.

السابع: حذف حرف الجرّ توسّعاً، كقوله:

تَمْرُونُ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ²

ويطرّد حذفه مع أن وأن، نحو قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [آل عمران:

18] {أَوْعَجَيْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ} [الأعراف: 63-69].

الثامن: تحويل اللازم إلى باب نصر لقصد المغالبة، نحو: قَاعَدْتَهُ فَقَعَدْتَهُ فَأَنَا أَقْعُدُهُ، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما شُمِعَت تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، ومالم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدّي أصالة خمسة:

الأول: التّضمين، وهو أن تُشَرَّب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله: {فَلْيُخَذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} [النور: 63] ضُمِّن يخالف معنى يَخْرُجُ، فصار لازماً مثله.

الثاني: تحويل الفعل المعتدي إلى فعل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو:

1 ومنه رحبتكم الطاعة، وطلع بشر اليمن، بضم العين فيهما: أي وسعتكم الطاعة، وبلغ اليمن، وليس في اللغة العربية فعل "مضمون العين" عدي إلى المفعول بالتضمين، غير هذين الفعلين.

2 البيت لجرير "ديوانه طبعة الصاوي 512" ورواية صدره في الديوان:

"أَتَمَضُّونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا"

والرواية الأخرى صحيحة.

(39/1)

ضُرِبَ زَيْدٌ: أي أَضْرَبَهُ.

الثالث: صيرورته مطاوعاً، ككسْرُته فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} [يوسف: 43] .
الخامس: الضرورة، كقوله:

تَبَلَّتْ 1 فؤادك في المنام خريدة ... تَسْقِي الضَّجِيعَ بَبَارِدٍ بَسَام
أي تَسْقِي 2 ريقًا باردًا.

-
- 1 بالمتناه الفوقية فالوحدة المفتوحة: أي أصابته بتبل، أي اسقام، ويقال اتبل بالهمزة،
وخريدة: الفتاة الحبيبة، المعجم الوسيط. ن.
2 ويحتمل أنه ضمن تسقي معنى تشفي، فعدي بالباء، أو تسقي الضجيج ريقها بفم
بارد ريقه فيكون المفعول محذوفًا، والباء للاستعانة. ا. ه صبان.

(40/1)

التقسيم السادس للفعل: من حيثُ بناؤه للفاعل، أو المفعول:
ينقسم الفعل إلى مبنيٍّ للفاعل، ويُسمَّى معلومًا، وهو ما ذُكرَ معه فاعله، نحو: حَفِظَ
محمدُ الدرس. وإلى مبنيٍّ للمفعول، ويسمَّى مجهولًا، وهو ما حُذِفَ فاعله وأُنيبَ عنه
غيره، نحو: حَفِظَ الدرسُ. وفي هذه الحالة يجب أن تغيَّر صورة الفعل عن أصلها، فإن
كان ماضيًّا غير مبدوء بهمزة وصلٍ ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفًا، ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما
قبل آخره ولو تقديرًا، نحو: تُعَلِّمُ الحسابَ، وتُقَوِّلُ مع زيد، وإن كان مبدوءًا بهمزة
وصل ضُمَّ الثالث مع الأول نحو: انطَلَقَ يزيد واستُخْرِجَ المعدن، وإن كانت عينه ألفًا
قلبت ياء، وكُسِرَ أوله، بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما في قال وباع واختار
وانقاد، تقول بيع الثوب، وقيل القول، واختيرَ هذا وانقيد له، وبعضهم يُبقي الضم،
ويقلب الألف واوًا كما في قوله:

لَيْتَ وهل ينفعُ شيئًا لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فاشترَيْتُ
وقوله:

حُوِّكْتُ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تُحَاكُ ... تَحْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ
رُويَا بإخلاص الكسر، وبه مع إشمام الضم، وبالضم الخالص. تُنسب اللغة الأخيرة لبني
فَعَسٍ وَدُيَيْرٍ، وادَّعى بعضهم امتناعها في انفعال وافتعل. هذا إذا أَمِنَ اللبس. فإن لم
يُؤْمَنَ، كُسِرَ أول الأجوفِ الواوِ، إن كان مضارعه على يفعل بضم العين، كقول العبد:
سَمِعْتُ أَى سامني المشتري، ولا تَضُمَّهُ، لإيهامِهِ أنه فاعل السَّوْمِ، مع أن فاعله غيره

وَضُمَّ أَوَّلُ الْأَجُوفِ الْيَائِيَّ.. إلخ، وكذا الواوِيّ، إن كان مضارعه على يَفْعَلْ، بفتح العين، نحو: بُعِثَ: أى: باعنى سيدي، ولا يُكْسَرُ، لإيهامه أنه فاعل البيع، مع أن فاعله غيره وكذا حُفْتُ، بضم الحاء، أى أخافنى الغير. وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثيِّ المضعف، نحو: شُدَّ ومُدَّ، والكوفيون أجازوا

(41/1)

الكسر، وهى لغة بنى ضَبَّة، وقد قُرئ {هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا} 1، {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ} 2 بالكسر فيهما وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء، بعد توهم سلب حركتها، وجَوَّز ابن مالك الاشمام فى المضعف أيضاً حيث قال: وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ، وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو: يُضْرَبُ عَلَيَّ، ويُردِّد المبيع.

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدًّا، كيَقُولُ ويبيع، قُلِبَ ألفا، كيُقَالُ، ويُباع. ولا يُبْنَى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين، أو المجرور الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَوَقَفَ أَمَامَ الْأَمِيرِ، وَجُلَسَ جُلُوسٌ حَسَنٌ، وَفُرِحَ بِقُدُومِ مُحَمَّدٍ، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو: عندَ، وإذا، وَسُبْحَانَ، وَمَعَادًا.

تنبيه: ورد فى اللغة عدة أفعال على صورة المني للمجهول، منها: عُني فلان بحاجتك: أى اهتم. وَزُهِيَ علينا: أى تكبر. وفُلِحَ: أصابه الفالِح وَحُمَ: استحرَّ بدنه من الحُمَّى. وسُلَّ: أصابه السُّل. وَجُنَّ عقله: استتر وَغُمَ الهلال: احتجب. والخبرُ: استعجم. وأُغْمِيَ عليه: غُشي. وشُدِه: دَهَشَ وتحير. وامْتَقَعَ أو انتَقَعَ لونه: تغير.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبني للمجهول، ما دامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يفهم من عباراتهم، وكأنهم لا حظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فُعِل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلا. ووردت أيضاً عدَّة أفعال مبنية للمفعول فى الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادراً أو

1 سورة يوسف آية 65 يعني بكسر الراء من قوله: "رَدَّتْ" وقوله: "رَدُّوا". ن.

2 سورة الأنعام آية 28.

شدودًا، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بهت الخصم وبهت، كفرح وكُرم، وهزل هزلة المرض، ونُحي ونُخاه، من النخوة، وزُكم وزُكمه الله، ووُعك ووُعكه، وطُل دمه وطُله، ورُهصت الدابة ورُهصها الحجر، وتُنَجَّت الناقة، وتُنَجّها أهلها.. إلى آخر ما جاء من ذلك، وعدّه اللغويون من باب عُي. وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.

التقسيم السابع للفاعل: من حيث كونه مؤكّدًا أو غير مؤكّد:
ينقسم الفعل إلى مؤكّد، وغير مؤكّد.
فالمؤكّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: {لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ} [يوسف: 32]
وغير المؤكّد: ما لم تلحقه، نحو يُسَجَّن، ويكون.
فالماضي لا يؤكّد مطلقًا، وأما قوله:
دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيَّمًا ... لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا
فضرورة شاذة، سهّلها ما في الفعل من معنى الطلّب، فعومل معاملة الأمر، كما شد توكيد الاسم في قول رُوبة بن العجاج:
أَقَاتِلَنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا
والأمر يجوز توكيده مطلقًا، نحو: اكْتُبَنَّ واجْتَهِدَنَّ.
وأما المضارع فله ست حالات:
الأولى: أن يكون توكيده واجبًا. الثانية: أن يكون قريبًا من الواجب. الثالثة: أن يكون كثيرًا. الرابعة: أن يكون قليلًا. الخامسة: أن يكون أقل. السادسة: أن يكون ممتنعًا.
1 فيجب تأكيده إذا كان مثبتًا، مستقبلاً، في جواب قسم، غير مفصول عن لاهه بفاصل، نحو: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} [الأنبياء: 57]. وحينئذ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وحُلُوهُ من أحدهما شاذ أو ضرورة.
2 ويكون قريبًا من الواجب إذا شرطًا لأن المؤكدة بما الزائدة، نحو: {وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً} [الأنفال: 58] {فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ} [الزخرف: 41]

{فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا} [مريم: 26] .

ومن ترك توكيده قوله:

يا صاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخُلَّانِ مِنْ شِيَمِي

وهو قليل في النشر، وقيل يختص بالضرورة.

3 ويكون كثيرًا إذا وقع بعد أداة طلب: أمر، أو نهي، أو دعاء، أو عرض، أو تمنٍّ، أو

استفهام، نحو: ليقومن زيد، وقوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ}

[إبراهيم: 42] وقول خريق هفان:

لَا يَبْعَدُنْ1 قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ ... سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُزُرِ

وقول الشاعر:

هَلَّا تُمُنُّ بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ ... كَمَا عَهْدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ

وقوله:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيَنِي ... لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرُؤُ بِكَ هَائِمٌ

وقوله:

أَفْبَعَدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا

4 ويكون قليلًا إذا كان بعد: لا: النافية، أو ما الفائدة، التي لم تسبق بإن الشرطية

كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} [الأنفال: 25] وإنما

أكد مع النافي: لأنه يشبه أداة النهي صورة، وقوله:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ ... وَمَنْ عَصَا مَا يَنْبُتُ شَكِيرُهَا2

1 قولها لا يبعدن: بابه فرح، أي لا يهلكن. والعداة بضم العين: جمع عاد. والجزر

بضمين: جمع جزور وهي الناقة ينحرها اللاعبون بالميسر ويتقاسمونها ويتقاسمون عليها.

2 مثل يضرب للفرع يشبه أصله: أي إذا مات الأب سرق الولد أبيه، فيصير كأنه هو،

وقيل: يضرب بمن يظهر خلاف ما يبطن، والعضة: شجر الشوك كالطلح والعوسج.

وشكيرها: شوكها، أو ما ينبت حول الشجرة من أصلها، وقيل: صغار ورقها: أي أن ما

ظهر من الصغار يدل على الكبار.

وكقول حاتم:

قليلاً به ما يَحْمَدُنْكَ وارثٌ ... إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَعْنَمَا
وما زائدة في الجمع، وشَمَل الواقعة بعد رَبِّ كقول جَدِيمة الأبرش:
رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ ... تَدْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَتُ

وبعضهم منعها بعدها، لمضِيّ الفعل بعد رَبِّ معنًى، وخصّه بعضهم بالضرورة.
5 ويكون قليلاً إِذَا كَانَ بعد لَمْ وبعد أداة جزاء غير إمّا، شرطاً كَانَ المؤكّد أو جزاء،
كقوله وصف جَبَل:

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا¹
أى يعلمن، وكقوله:

مَنْ تَثَقَّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بَأَنَبٍ ... أَبْدَا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافٍ
وقوله: وَمَهُمَا تَشَأْ مِنْهُ فِرَارُهُ تَمْنَعَا²: أى: تمنعن.

6 ويكون ممتنعاً إِذَا انْتَفَتْ شروطُ الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كَانَ في جواب قسم
منفى، ولو كَانَ النافي مقدراً، نحو تَاللّهِ لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ، ونحو قوله تعالى:
{تَاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} [يوسف: 85] أى: لا تفتأ. أو كَانَ حالاً كقراءة ابن كثير:
{لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [القيامة: 1] وقول الشاعر:
يَمِينًا لِأَبْغَضِ كُلِّ امْرِئٍ ... يَزْخَرُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

1 البيت: لأبي حَيَّانَ الفسي.

2 عجز بيت للكميت بن معروف. وصدّره:

فمهما تَشَأْ مِنْهُ فِرَارُهُ تَعْطُكُم

3 قراءة ابن كثير برواية البزّي. ن

(46/1)

أو كَانَ مفصّلاً من اللام، نحو: {وَلَكِنَّ مَثُماً أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ} [آل عمران:
158] ونحو: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} [الضحى: 5].

حُكْمُ آخِرٍ: الفعل المؤكّد بنون التوكيد

1 إِذَا لحقت النون الفعل، فإن كَانَ مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكور،

فُتِحَ آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحًا أو معتلاً، نحو: لَيَنْصُرَنَّ1 زيد، وَلَيَقْضِيَنَّ، وَلَيَغْزُونَ، وَلَيَسْعَيْنَ، بِرَدِّ لام الفعل إلى أصلها.

2 وإن كان مسندًا إلى ضمير الاثنين، لم يُحذف أيضًا من الفعل شيء، وحُذِفَت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكُسِرَت نون التوكيد، تشبيهًا لها بنون الرفع، نحو: لَتَنْصُرَنَّ يا زيدان، وَلَتَقْضِيَانِ، وَلَتَغْزُوا، وَلَتَسْعِيَانِ.

3 وإن كان مسندًا إلى واو الجمع، فإذا كان صحيحًا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع، لالتقاء الساكنين، نحو: لَتَنْصُرَنَّ2 يا قوم، وإن كان ناقصًا وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضًا لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لَتَغْزَنَّ وَلَتَقْضُنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة حذفت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحركت واو الجمع بالضممة، نحو: لَتَخْشَوَنَّ وَلَتَسْعَوَنَّ.

وسياتى الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

4 وإن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو لَتَنْصُرَنَّ يا دَعْدُ، وَلَتَغْزَنَّ وَلَتَرْمَنَنَّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصًا وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها نحو: لَتَسْعَيْنَ وَلَتَخْشَيْنَ يا دَعْدُ.

1 ومنه قوله تعالى: {وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ} [الحج: 40]. ن

2 نحو قوله تعالى: {لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ} [آل عمران: 81]. ن

(47/1)

5 وإن كان مسندًا إلى نون الإناث، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: لَتَنْصُرُنَّ يا نسوة وَلَتَسْعَيْنَّ، وَلَتَغْزُونَّ، وَلَتَرْمِينَ1.

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو: اضْرِبَنَّ يا زيد، واغْزُونِ وارْمِيَنَّ واسْعَيْنَّ. ونحو: اضْرِبَانِ يا زيدانِ وارْمِيَانِ واسْعِيَانِ. ونحو: اضْرِبِيَنَّ يا زيدونِ واغْزِيَنَّ واقْضِيَنَّ، ونحو: اخْشَوِيَنَّ واسْعَوِيَنَّ. إلخ.

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث، لالتقاء الساكنين على غير

حَدَّه، فلا تقول اخشِينَانُ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تضربَانِ يا زيدان، لما تقدم.
ونقل الفارسي عن يونس إجازته فيهما، ونظر له بقراءة نافع: {وَحَيَّاي} [162]
بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأصبط بن قُريع السَّعْدِي:
فَصِلْ جِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ ... الْحَبْلَ وَاقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ
وَلَا تَهِنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
أى: لا تهينَنَّ.

الرابع: أنها تُعطى في الوقت حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت أَلَفًا، نحو
لنُسْفَعًا، وليَكُونَا، ونحو:
وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا ... وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا2

1 من ذلك ما قاله أبو مَهْدِيَةَ الأَعْرَابِي: أَحْسَانًا يَدْعُنِي. قال الأصمعي: أظنه يعني
الشياطين. "انظر في لسان العرب. خسأ".

2 البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس، وهو أعشى بني قيس ابن ثعلبة من بكر ابن
وائل.

(48/1)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ، ورُدَّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها. تقول في
الوصل اضْرِبْ يا قوم، واضْرِبْ يا قوم، واضْرِبْ يا هند، والأصل: اضْرِبُونِ واضْرِبِينَ،
فإذا وقفت عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء، لزوال الساكنين،
فتقول: اضربوا، واضربي.

(49/1)

تنمة: في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها
1 حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو كتبتُ
وكتبوا، وكتبْتُ.

2 وحكم المهموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أَخَذَ وأَكَلَ، تحذف همزته مطلقاً، نحو: خَذْ وَكُلْ؛ ومن أمر وسأل في الابتداء، نحو: مُرُوا بالمعروف، وَانْهَوْا عن المنكر، {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ} [البقرة: 211]. ويجوز الحذف وعدمه إذا سُبِقَا بشيء، نحو قلت له: مُرْ، أو أُمُرْ، وقلت له سلْ، أو اسأل.

وكذا تحذف همزة رأى، أى عين الفعل من المضارع والأمر، كَيَرَى، وَرَه، الأصل: يَرَأَى، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء ساكنة مع ما بعدها؛ والأمر محمول على المضارع.

وتحذف همزة أَرَى، أى عينه أيضاً في جميع تصاريفه، نحو أَرَى وَيُرِي وأَرِه. وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت الثانية، أبدلت مداً من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتى:

3 حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو مَدَّ واستمَدَّ، ومَدُّوا واستمدوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو مَدَدْتَ، والنسوة مَدَدْنَ، واستمددت، والنسوة استمددن.

ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً، نحو: يَرُدُّ ويستردُّ، ويرُدُّون ويستردون، ما لم يكن مجزوماً بالسكون، فيجوز الأمان، نحو لم يَرُدَّ ولم يَرُدُّ، ولم يستردَّ ولم يستردَّ،

(49/1)

وما لم يتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو يَرُدُّ ويستردُّ. بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول لم يَرُدُّوا ولم يستردوا. والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو: رُدَّ يا زيدُ وارُدُّ، واسترِدَّ واستردد، وارُدُّن يا نسوة، وردوا، واستردوا.

4 حكم المثال: قد تقدم أنه إما يأتى الفاء، أو واوئها. فالياثي لا يحذف منه المضارع شيء، إلا لفظين حكاهما سيبويه، وهما يَسِرَ البعيرُ يَسِرُ، كَوَعَدَ يَعِدُ، من اليَسَرِ كالضَّرَبِ: أى اللين والانقياد، وَيَيْسَرُ في لغة. والواوئ تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن يَفْعَلِ بكسر العين، وكذا من الأمر، لأنه فرعه، نحو: وَعَدَ يَعِدُ عِدْ، وَوزَنَ يَرِنُ زِنْ. وأما إذا كان يائياً كَيَنْعَ يَنْعَ، أو كان واوياً، وكان مضارعه على وزن يَفْعَلِ بضم العين، نحو: وَجْهٌ يَوُجِّهُ، أو على وزن يَفْعَلِ بفتحها نحو: وَجَلٌ يَوُجَلُ، فلا يُحذف منه شيء وسمع يا جَلٌ وَيَبْجَلُ. وشَدَّ يَدَعُ، وَيَزَعُ،

وَيَذَرُ، وَيَضَعُ وَيَقَعُ وَيَلْعُ وَيَلْغُ وَيَهَبُ بفتح عينها، وقيل: لا شذوذ إذ أصلها على وزن يفعل بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحمل يذر على يدع. أما الحذف في يطاء ويسع فشاذ اتفاقاً، إذا ماضيهما مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

وأما مصدر نحو: وَعَدَ ووزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعد يعد عِدَّةً ووَعَدًا، ووزَنَ يزن زنةً ووزناً، وإذا حذف الواو من المصدر عَوَّضت عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذاً كقوله:

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا ... وأخلفوك عن الأمر الذي وعدوا
وشذ حذف الفاء في نحو رقة: للفضة، وحشة بالمهملة للأرض الموحشة. وجهة للمكان المتجه إليه، لانتفاء المصدرية عنها.

5 حكم الأجوف الأجوف: إن أعلت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين.

(50/1)

وإن سكنت بالجرم، نحو: لم يقل، أو بالبناء في الأمر، نحو: قل، أو لاتصاله بضمير رفع متحرك، حذفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل فعل بفتح العين إلى فعل بضمها إن كان أصل العين واواً كقال، وإلى فعل بالكسر إن كان أصلها ياء كباع، وتنقل حركة العين إلى الفاء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأول، وياء في الثاني، تقول قُلْتُ وبعثتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني. بخلاف مضموم العين ومكسورها، كطال وخاف، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البنية، تقول: طُلْتُ وخفتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني.

هذا في المجرد، والمزيد مثله في حذف عينه إن سكت لامه، وأعلت عينه بالقلب، كأقمت واستقمت، واخترت وانقدت. وإن لم تعلّ العين لم تحذف، كقاومت، وقومت. 6 حكم الناقص، إذا كان الفعل الناقص ماضياً، وأسند لواو الجماعة، حذف منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، ويضم إن كان واواً أو ياء، فتقول في نحو: سَعَى سَعَوْا¹، وفي سَرَوْا ورضي سَرَوْا ورضوا². وإذا أسند لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واواً أو ياء تبعاً لأصلها، إن كانت ثالثة، فتقول في نحو سَرَوْا سَرُونَا. وفي رضي رضيْنَا، وفي غزا ورمى غَزَوْنَا ورمينا، وغزوا ورميا: فإن زادت على ثلاثة قلبت ياء مطلقاً، نحو: أعطيتُ

واستعطيت، وإذا لحقت تاء التانيث ما آخره ألف حذفت مطلقاً، نحو: رَمَتْ، وأعطت، واستطعت، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء.
وأما إذا كان مضارعاً، وأسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، كما في الماضي، ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف واوًا أو ياءً، فتقول في نحو يسعى: الرجال

1 كقوله تعالى: {وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا} [سبأ: 5]. ن

2 كقوله تعالى: {رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ} [التوبة: 87-93]. ن

(51/1)

يَسْعُونَ¹، وَتَسْعِينَ يا هند، وفي نحو: يغزو ويرمي: الرجال يغزون ويرمون، وتغزين وترمين يا هند.

وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرفُ العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو: يغزو ويرمي: النساء يغزون ويرمين، وفي نحو يسعى: النساء يسعين.
وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف منه شيء أيضاً، وتقلب ياءً، نحو: الزيدان يغزوان ويرميان ويسعيان.

والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول، اغز، وارم، واسع، واغزوا، وارميا، واسعيا، واغزوا، وارموا، واسعوا².

7 حكم اللفيف: إن كان مفروقاً، فحكم فائه مطلقاً حكم فاء المثال وحكم لامه حكم لام الناقص، كوقى تقول: وَقَى يَقِي قَهْ؛ وإن كان مقروناً، فحكمه حكم الناقص، كطوى يطوي أطو.. إلى آخره.

تنبيه - يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثة عَشَرَ وَجْهًا: اثنان للمتكلم نحو: نَصَرْتُ، نصرنا. وخمسة للنخاطب نحو: نصرت، نصرتا، نصرتن. وكذا المضارع، نحو: أنصُرْ، ننصُرُ تنصُرُ يا زيد، تنصُران يا زيدان، أو يا هندان، تنصرون، تنصرين، تنصرن، ينصُر، ينصرون. هند تنصُر، الهندان تنصران، النسوة ينصرن. ومثله المبني للمجهول.

ويتصرف الأمر إلى خمسة: انصُرْ، انصرا، انصُرُوا، انصُرِي، انصُرْنَ.

- 1 كقوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ} [سبأ: 38] .ن.
2 كقوله تعالى: {فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ} [الجمعة: 9] .ن.

(52/1)

الباب الثاني: في الكلام على الاسم
التقسيم الأول للاسم، من حيث التجرُّد والزيادة
...

الباب الثاني: في الكلام على الاسم:
وفيه عدَّة تقاسيم:

التقسيم الأول للاسم، من حيث التجرُّد والزيادة
ينقسم الاسم إلى مجرَّد ومزید، والمجرد إلى ثلاثي، ورباعي، وخماسي.
1 فأوزن الثلاثي المتفق عليها عشرة:

فَعْلٌ، بفتح فسكون، كَسَهْمٌ وَسَهْلٌ، فَعْلٌ، بفتحيتين: كَقَرَّ وَبَطَلَ. فَعْلٌ، بفتح
فكسر، كَكَيْفٍ. وَحَذِرَ. فَعْلٌ: بفتح فضم، كَعَضُدٌ وَيَقْطُ1. فَعْلٌ: بكسر فسكون،
كَحُمِلَ وَنَكَسَ. فَعْلٌ، بكسر ففتح، كَعِنَبٌ وَزَيْمٌ: أى متفرق. فَعْلٌ: بكسرتين: كَابِلٌ
ويلز2، وهذا الوزن قليل، حتى ادَّعى سيبويه أنه لم يرد منه إلا إِبِلٌ. فَعْلٌ: بضم
فسكون، كَقُفِّلَ وَخُلُوْ. فَعْلٌ: بضم ففتح، كَصُرْدٌ وَخُطَمٌ. فَعْلٌ: بضميتين، كَعُنُقٌ، وناقاة
سُرْحٌ: أى: سريعة3.

وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزناً، لأن حركات الفاء ثلاث، وهى: الفتح
والضم والكسر، ويجرى ذلك في العين أيضاً، ويزيد السكون والثلاثة في الأربعة باثني
عشر، يَقْلُ فَعْلٌ بضم فَكسرٍ، كدُّئِلَ: اسم لدويبة، أو اسم قبيلة، لأن هذا الوزن قُصِدَ
تخصيصه بالفعل المبني للمجهول. وأما فَعْلٌ، بكسر فضم، فغير موجود، وذلك لعسر
الانتقال من كسر إلى ضم. ويُجاب عن قراءة بعضهم: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ} بكسر
فضم، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ يقال حُبُكُ4 بضميتين، وَحِبِكُ
بكسرتين، فالكسر في الفاء في الثانية، والضم في العين من الأولى. وقيل كُسِرَتْ

1 في إحدى لغتيه، والكسر أشهر.

2 يقال: امرأة بلز: أي ضخمة.

- 3 الأول من جميع الأمثلة المذكورة اسم، والثاني وصف. اهـ.
- 4 الحَبْك، جمع حَبَاك ككتاب وهي طرق النجوم في السماء. اهـ.

(53/1)

الحاء إتياعاً لكسرة تاء ذات 1.

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخَفَّف، فنحو كَتِف، يخفف بإسكان العين فقط، أو به مع كسر الفاء. وإذا كان ثانياً 2 حرف حلق، خُفِّف أيضاً مع هذين بكسرتين، فيكون فيه أربع لغات كفتح. ومثل الاسم في ذلك الفعل كَشَّهَد، ونحو عَضُد وإِبِل وعُنُق، يخفف بإسكان العين.

2- وأوزان الاسم الرباعي المجرد المتفق عليها خمسة:

فَعَّلَل: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه كَجَعَفَر،

وَفَعَّلَل: بكسرهما وسكون ثانيه كزَبْرَج للزينة.

وَفُعَّلَل: بضمها وسكون ثانيه، كَبُرْتُن لِمَخْلِب الأسد. وفعَّل، بكسر ففتح فلام مشددة

كَقَمَطَر، لوعاء الكتب، وفعَّلَل بكسر فسكون ففتح كدِرْهَم.

وزاد الأخفش وزن فُعَّلَل، بضم فسكون ففتح، كَجُحْدَب: اسم للأسد. وبعضهم يقول

إنه فرع جُحْدَب بالضم. والصحيح أنه أصل ولكنه قليل.

3 وأوزان الخماسي أربعة: فَعَّلَل، فتحات، مُشَدَّد اللام الأولى، كسفرجل.

وَفَعَّلَل: بفتح أوله وثالثه، وكسر رابعه كَجَحَ مَرِش للمرأة العجوز.

وَفَعَّلَل: بكسر فسكون ففتح، مُشَدَّد اللام الثانية كَقِرْطَعَب: للشيء القليل. وفعَّلَل:

بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة كَقُدْعَمِل، وهو الشيء القليل.

تنبيه - قد علمت مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا

دخله الحذف، كَيَد وَدَم، وعدة وسنة، وأن أوزان المجرد منه عشرون، أو واحد وعشرون،

كما تقدم.

4 وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا

يتجاوز بالزيادة ستة. فالاسم الثلاثي الأصول المزيد فيه نحو اشهباب، مصدر اشهاب

1 في قوله تعالى: {وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ} [الذاريات: 7] .

2 يصح أن نقول: "ثانيه حرف" و "ثانيه حرف" لأن كلا الكلمتين تعربُ اسمًا لـ "كان" وخبرًا لها. ن.

(54/1)

والرباعي الأصول المزيد فيه نحو اُخْرَجَ، مصدر اُخْرَجَمتِ الإبلُ إذا اجتمعت. والخماسي الأصول لا يُزاد فيه إلا حرف مدّ قبل الآخر أو بعده، نحو عَصْرُفُوط، مُهْمَل الطرفين، بفتحين بينهما سكون، مضموم الفاء: اسم لدَوِيْبَة بيضاء، وَقَبَعَتْرَى، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشعر. وأما نحو خَنْدَرِيس: اسم للخمر، فقليل إنه رباعيّ مزيد فيه، فوزنه فنعليل، والأولى الحكم بأصالة النون، إذ قد ورد هذا الوزن في نحو بَرَقْعِيد: لبلد، ودَرْدَبِيس: للدهاية، وسَلَسِيل: اسم للخمر، ولَعِين في الجنة، قيل معرّب، وقيل عربيّ منحوت من سَلَس سَيْلَه، كما في شفاء الغليل. وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلغ ثلاث مئة وثمانية، على ما نقله سيبويه؛ وزاد بعضهم عليها نحو الثمانين، مع ضَعْف في بعضها، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الزيادة قانونٌ به يعرف الزائد من الأصليّ.

(55/1)

التقسيم الثاني للاسم: مِنْ حَيْثُ الْجُمُودُ وَالِاشْتِقَاقُ
ينقسم الاسم إلى جامد ومشتقّ.
فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلّ عَلَى حَدَث، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رجل وشجر وبقر، وأسماء الأجناس المعنوية، كنصر وفهم وقيام وقعود وضوء ونور وزمان.
والمشتق: ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفهم من الفهم، ونصر من النصر. ونادر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض: من الورد والسبّغ، وكعقربت الصدغ، وفلقلت الطعام، ونرجست الدواء: من العقرب، والنرجس، والفلفل، أي: جعلت شعر الصدغ كالعقرب: وجعلت الفلفل في الطعام، والنرجس في الدواء.

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

صغير، وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً، كَعَلِمَ من العلم، وفهِم من الفهم.

وكبير، وهو ما اتحدتا فيه حروفاً لا ترتيباً، كَجَبَذ من الجذب.

وأكبر: وهو ما اتحدتا فيه أكثر الحروف، مع تناسب في الباقي كَنَعَقَ من النَّهَق، لتناسب

العين والهاء في المخرج.

وأهم الأقسام عند الصرفي هو الصغير:

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر، لكونه بسيطاً، أى: يدل على الحدث فقط،

بخلاف الفعل، فإنه يدل على الحدث والزمن. وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأن

المصدر يجيء بعده في التصريف، والذي عليه الصوفيون الأول.

ويشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والأمر، وقد تقدمت؛ واسم الفاعل، واسم

المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسماء الزمان والمكان، واسم الآلة.

ويلحق بها شيئان: المنسوب والمصغر. وكل يحتاج إلى البيان.

(56/1)

المصدر:

قد علمت أن أبنية الفعل ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وسداسية؛ ولكل بناء منها مصدر.

مصادر الثلاثي

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ بفتح العين، ويكون متعدداً كضربه،

ولازماً كقَعَدَ، وفَعَلَ بكسر العين، ويكون متعدداً أيضاً كَفَهِمَ الدرس، ولازماً كَرَضِيَ،

وفَعَلَ بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

1، 2: فأما فَعَلَ بالفتح، وفَعَلَ بالكسر المتعديان، فقياس مصدرهما: فَعَلَ، بفتح

فسكون، كضَرَبَ ضَرْباً، وَرَدَّ رَدّاً، وفَهِمَ فَهْماً، وَأَمِنَ أَمْنًا، إلا إن دل الأول على حرفة،

فقياسه فَعَالَةٌ بكسر أوله، كالخياطة والحياكة.

3 وأما فَعَلَ بكسر العين اللازم، فمصدره القياسي: فَعَلَ بفتحتين، كَفَرَحَ فَرَحًا وَجَوَى

جَوًى، وَشَلَّ شَلًّا؛ إلا إن دل على حرفة أو ولاية، فقياسه: فَعَالَةٌ، بكسر الفاء، كَوَلَّى

عليهم ولاية. 2. أو دَلَّ على لون، فقياسه: فُعْلَةٌ، بضم فسكون كحَوَى حَوْءً، وَحَمَرَ

خُمْرَةً، أو كان علاجاً ووصفه على فاعل، فقياسه: الفُعُول، بضم الفاء، كأزِف الوقت

أزُوفًا، وقدم من السفر قُدُومًا، وصعد في السُّلم والدَّرَج صُعودًا.
 4 وأما فَعَلَ بالفتح فقياس مصدره: فُعُول، بضم الفاء، كَقَعَدَ فُعُودًا، وجَلَسَ جُلُوسًا، وَهَضَّ هُوضًا، ما لم تعتلَّ عينه، وإلا فيكون على فَعَلَ بفتح فسكون كَسِيرَ أو فَعَالَ كَقِيَامَ، أو فَعَالَةً كَنِيَاحَةٍ. وما لم يَدُلَّ على امتناع، وإلا فقياس مصدره فَعَالَ بالكَسْرِ، كَأَبَى إِبَاءً، وَنَفَرَ نَفَارًا، وَجَمَعَ جَمَاعًا، وَأَبَقَ إِبَاقًا. أو على تَقَلُّب فقياس مصدره: فَعْلَان، بفتحات كَجَالَ جَوْلَانًا، وَغَلَى غَلِيَانًا. أو على دَاءٍ، فقياسه فَعَالَ

- 1 قوله: وشل شللاً، بفك المصدر، ويجوز إدغامه، ويقال: شَلَّتْ يده وأَشَلَّتْ مجهولين، كما في القاموس وغيره.
 2 الولاية من الحرف، فلذا استغنى عن التمثيل الثاني، وعدي بعلى، لصحة التمثيل.

(57/1)

بالضم كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً. أو على سير فقياسه: فَعِيل، كَرَحَلَ رَحِيلًا، وَذَمَلَ ذَمِيلًا. أو على صوت فقياسه: الْفَعَال بِالضَّم وَالْفَعِيل، كَصَرَخَ صُرَاخًا، وَعَوَى الْكَلْبُ عَوَاءً، وَصَهَلَ الْفَرَسُ صَهِيلًا، وَهَقَّ الْحِمَارُ هَقِيْقًا، وَزَارَ الْأَسَدُ زَيْزَارًا. أو على حرفة أو ولاية فقياس مصدره فَعَالَةً بالكَسْرِ، كَتَجَرَّ تَجَارَةً، وَعَرَفَ عَلَى الْقَوْمِ عِرَاقَةً: إذا تكلم عليهم، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سَفَارَةً: إذا أصلح.
 5 وأما فَعَلَ بضم العين فقياس مصدره: فُعُولَة، كصعب الشيء صُعُوبَةً، وَعَذَّبَ الْمَاءَ عَذُوبَةً، وَفَعَالَةً بِالْفَتْحِ، كَبَلَغَ بِلَاغَةً، وَفَصَّحَ فَصَاحَةً، وَصَرَّخَ صَرَاحَةً. وما جاء مخالفًا لما تقدّم فليس بقياسي؛ وإنما هو سماعي، يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.
 فمن الأول: طَلَبَ طَلَبًا، وَنَبَتَ نَبَاتًا، وَكَتَبَ كِتَابًا، وَحَرَسَ حِرَاسَةً، وَحَسَبَ حُسْبَانًا، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَذَكَرَ ذِكْرًا، وَكَتَمَ كِتْمَانًا، وَكَذَبَ 1 كَذِبًا، وَغَلَبَ غَلَبَةً، وَحَمَى حِمَايَةً، وَغَفَرَ غُفْرَانًا، وَعَصَى عَصِيَانًا، وَقَضَى قَضَاءً، وَهَدَى هِدَايَةً، وَرَأَى رُؤْيَةً.
 ومن الثاني: لَعِبَ لَعِبًا، وَنَضِجَ نَضِجًا، وَكَرِهَ كَرَاهِيَةً، وَسَمِنَ سَمْنًا، وَقَوَّى قُوَّةً، وَقَبِلَ قَبُولًا، وَرَحِمَ رَحْمَةً.
 ومن الثالث: كَرَّمَ كَرَمًا، وَعَظَّمَ عِظْمًا، وَمَجَّدَ مَجْدًا، وَحَسَنَ حُسْنًا، وَحَلَمَ حِلْمًا، وَجَمَّلَ جَمَالًا.

مصادر غير الثلاثي: لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسي:

1 فمصدر فَعَلَ بتشديد العين: التفعيل، كطَهَّرَ تطهيراً²، وَيَسَّرَ تيسيراً، هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأما إذا كان معتلها فيكون على وزن تَفَعَّلَ، بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بتاء في الآخر، كزَكَّى تَزَكَّى، ورَبَّى تَرْبِيَّة، ونذر محيى الصحيح على

1 في الأصل: "كَذَب" وهو خطأ مطبعي. ن.

2 قال تعالى: {وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيراً} [الأحزاب: 33]. ن.

(58/1)

تفعلة، كَجَرَّبَ تَجَرَّبَ، وَذَكَرَ تَذَكَّرَ، وَبَصَرَ تَبَصَّرَ، وَفَكَرَ تَفَكَّرَ، وَكَمَّلَ تَكَمَّلَ وَفَرَّقَ تَفَرَّقَ، وَكَرَّمَ تَكَرَّمَ. وقد يُعاملُ مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كَبَرَأ تَبَرَّأ، وَجَزَأَ تَجَزَّأَ، والقياس تَبَرَّأً وَتَجَزَّأً.

وزعم أبو زيد أن ورود تَفَعَّلَ في كلام العرب مهموزاً أكثر من تَفَعَّلَ فيه، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاختصار إلى ما سَمِعَ، حيث لم يرد منه إلا نَبَأً تَنَبَّأً.

2 ومصدر أَفْعَلَ: الإفعال كأكرم إكراماً، وأحسن إحساناً، هذا إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتلها، فتنقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفاً، لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتى، وتعوض عنها التاء كأقام إقامة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافاً، على ما اختاره ابن مالك، نحو {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ} [النور: 37]. وبعضهم يحذفها مطلقاً. وقد يجيء على فعال بفتح الفاء، كأنبت نباتاً¹، وأعطى عطاءً، ويُسمونه حينئذ اسم مصدر.

3 وقياس مصدر ما أوله همزة وصلٍ قياسية كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكسَّرَ ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدرًا، كانطلاق واقتدار، واصطفاء واستغفرار، فَخَرَجَ نحو الطَّائِرِ والطَّيْرِ، فمصدرها التَّفَاعُلُ والتَّفَعُّلُ، لعدم قياسية الهمزة. وإن 2 استَفْعَلَ معتلَّ العين عُملَ في مصدره ما عُملَ في مصدر أَفْعَلَ معتلَّ العين، كاستقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

4 وقياس مصدر ما بُدِئَ بتاء زائدة: أن يضم رابعه، نحو تَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا، وَتَشَيَّطَنَ تَشَيَّطَنًا، وَتَجَوَّرَبَ تَجَوَّرَبًا، لكن إذا كانت اللام ياءً كُسِرَ الحرف المضموم، ليناسب الياء، كتوانى تَوَانِيًا وتعالى تَعَالَى.

5 وقياس مصدر فَعَّلَلَ وما ألحق به: فَعَّلَّلَ، كدَحرج دَحْرَجَةً وَزَلزل زَلْزَلَةً،

1 نحو قوله تعالى: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} [نوح: 17] .

2 وجدت في نسخة: "ثُمَّ إِنْ اسْتَفْعَلَ" وعلى هذا تكون كلمة "معتل" مضمومة. ن.

(59/1)

وَوُسُوسَ وَسُوسَةٍ، وَيُطَرِّ بِطَرَةٍ، وَفَعَّلَالَ بكسر الفاء، إِنْ كَانَ مُضَاعَفًا، نَحْوُ زَلَزَلَ زَلْزَلَةً، وَوُسُوسَ وَسُوسًا؛ وَهُوَ فِي غَيْرِ الْمُضْعَفِ سَمَاعِي كَسَرَهْفَ 1 سِرْهَافًا، وَإِنْ فُتِحَ أَوَّلُ مُصَدَّرِ الْمُضَاعَفِ، فَالكَثِيرُ أَنْ يُرَادَ بِهِ اسْمُ الْفَاعِلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ} [الناس: 4] أَيْ الْمُوَسُّوسِ.

6 وقياس مصدر فاعل: الْفِعَالُ بِالسَّرِّ وَالْمُفَاعَلَةُ، كَقَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصِمَةً، وَمَا كَانَتْ فَاؤُهُ يَاءٌ مِنْ هَذَا الْوِزْنِ يَمْتَنِعُ فِيهِ الْفِعَالُ، كِيَاسَرُ مُيَاسِرَةً، وَيَأْمَنُ مُيَامِنَةً، هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ.

وما جاء على غير ما ذكر فشاذ، نحو كَذَّبَ كَذَّابًا 2، والقياس تكْذِيبًا، وكقوله:

بَاتَ يُنْزِي دَلْوَهُ تَنْزِيًا ... كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا 3

والقياس: تَنْزِيَةً. وقولهم: تَحَمَّلَ تَحْمَلًا بكسر التاء والحاء وشد الميم، والقياس تَحْمُلًا.

وتَرَامَى الْقَوْمَ رَمِيًّا، بكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور 4.

والقياس: تَرَامِيًّا. وَحَوَّقَلَ الرَّجُلَ حَيْقَالًا: ضَعُفَ عَنِ الْجَمَاعِ، وَالْقِيَاسُ حَوْقَلَةً، وَاقْشَعَرَ

جِلْدُهُ قُشْعَرِيرَةً، بضم ففتح فسكون: أَيْ: أَخَذَتْهُ الرِّعْدَةُ، وَالْقِيَاسُ اقْشَعَرَارًا.

فائدة: كُلُّ مَا جَاءَ عَلَى زَنْةٍ تَفْعَالٌ فَهُوَ بَفَتْحِ التَّاءِ، إِلَّا تَبَيَّنَ، وَتَلَقَّاءٌ، وَالتَّنْضَالُ، مِنْ

الْمُنَاضِلَةِ، وَقِيلَ هُوَ اسْمُ، وَالْمُصَدَّرُ بِالْفَتْحِ.

تنبيهات

الأول: يَصَاحُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَرَّةِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ مُصَدَّرٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ بَفَتْحِ فَسْكَوْنِ،

كَجَلَسَ جَلْسَةً، وَأَكَلَ أَكْلَةً. وَإِذَا كَانَ بِنَاءُ مُصَدَّرِهِ الْأَصْلِيِّ بِالتَّاءِ، فَيُدَلَّ عَلَى

1 سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه.

2 نحو قوله تعالى: {وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا} [النبأ: 28] . ن.

3 كذا روي البيت في التهذيب والصحاح. وانظر هامش "اللسان: شهل".

4 يقال: كانت بين القوم رميًّا، أي مرامة، وألفه مقصورة التأميث.

المُرَّة بالوصف، كَرَجَمَ رَحْمَةً واحدة.

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن فِعْلَةٍ بكسر فسكون، كَجَلَسَ جِلْسَةً، وفي الحديث: "إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ" 1. وإذا كانت التاء، فيُدل على المرة بالوصف، كَرَجَمَ رَحْمَةً واحدة.

والمرة من غير الثلاثي، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة، وإن كانت التاء في مصدره دُلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة. ولا يُبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، وشَدَّ 2 خِمْرَةٌ ونَقَبَةٌ وعمَّة، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وتعمَّم الرجل.

الثاني: عندهم مصدر يقال له المصدر الميمي لكونه مبدوءاً بميم زائدة.

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو مَنْصَر ومَضْرَب، و 3 ما لم يكن مثلاً صحيح اللام، تحذف فاؤه في المضارع كَوَعَدَ، فإنه يكون على زنة مَفْعَل، بكسر العين، كمَوَعَدَ ومَوْضِع. وشَدَّ من الأول: المرجع والمَصِير، والمعرفة، والمقدرة، والقياس فيها الفتح. وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر، والأخير مثلاً 4، فالشدوذ في حالتي الكسر والضم.

ومن غير الثلاثي: يكون على زنة اسم المفعول، كمُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُقَام.

الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له المصدر الصناعي، وهو أن يُزاد على اللفظة ياء مشددة، وتاء التانيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمجية، والمدنية.

1 حديث أخرجه مسلم في صحيحه.

2 في الأصل: و"شدَّ" بالبدال. ن.

3 أضفنا "و" لكي يستقيم الكلام. ن.

4 قوله مثلثا يعني: "المقدرة" بالضم والفتح والكسر. ن.

اسم الفاعل

هو ما اشتُقَّ من المصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من

الثلاثي على وزن فاعِل غالبًا، نحو نَاصِر، وضَارِب، وقَابِل 1، ومَادَّ وراق 2، وطاو، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعَلَّاً قلبت ألفه همزة 3، كما سيأتي في الإعرال. و4 من غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كَمَدَّخِرَجَ وَمُنْطَلِقَ وَمُسْتَخْرِجَ، وقد شَدَّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي أَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، وأَخْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وأَلْفَجَ بمعنى أفلس فهم مُلْفَجٌ، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعال على فاعِل، نحو أعشب المكان فهو عاشِبٌ، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفْعَل.

وقد تُحوَّل صيغة فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تُسمَّى صيغ المبالغة، وهي فَعَّال: بتشديد العين، كأَكَّال وشَرَّاب. ومفعَل: كمنحار. وفَعُول: كغَفُور. وفَعِيل: كسميع. وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كحذِر. وقد سُمِّعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فَعِيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكَّير. ومَفْعِيل: بكسر فسكون كمِعْطِير، وفَعْلَة: بضم ففتح، كهَمْزَة، ولَمْزَة. وفاعُول: كفاروق. وفُعَال: بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطُؤَال وكُبَّار، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: {وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا} [نوح: 22]. وقد يأتي فاعل مرادًا به اسم المفعول قليلًا، كقوله تعالى: {فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ} [الحاقة: 21] أي مَرْضِيَّة، وكقول الشاعر:

دع المكارم لا ترحل ليغيثها ... واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي 5

1 يقال أقبل العام فهو مقبل، وقبل كقعد فهو قابل، ومنه "لئن بقيتُ إلى قابل" - الحديث اه.

2 أي صاعد. ن.

3 مثل: "قال: قائل". ن.

4 ما بين المعقوفتين زيادة منا ليستقيم الكلام. ن.

5 البيت للحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر من رؤساء بني تميم.

أى المطعوم المكسّى، كما أنه قد يأتي مُرادًا به النسب، كما سيأتي 1. وقد يأتي فعيل مرادًا به فاعِل، كقدير بمعنى قادر. وكذا فَعُول بفتح الفاء، كغفور بمعنى غافر.

1 راجع "ص 113" موضوع "النسب". ن.

(63/1)

اسم المفعول

هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل. وهو من الثلاثي على زنة مَفْعُول كَمَنْصُور، وموعود، ومَقُول، ومَبِيع، ومَرْمِي، ومَوْقِي، ومَطْوِي. أصل ما عدا الأولين مَقْوُول، ومَبْنُوع، ومَرْمُوي، ومَطْوُوي، كما سيأتي في باب الإعلال. وقد يكون على وزن فَعِيل كَقَتِيل وجريح. وقد يجيء مفعول مرادًا به المصدر، كقولهم: ليس لفلان مَعْقُول، وما عنده مَعْلُوم: أى عَقْل وعِلْم. وأما من غير الثلاثي، فيكون كاسم فاعله ولكن بفتح ما قبل الآخر، نحو مُكْرَم، ومُعْظَم، ومُسْتَعان به. وأما نحو مُخْتَار ومُعْتَد ومُنْصَب ومُحَاب ومُتَحَاب، فصالح لاسمي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير. ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مَعَ الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول.

(63/1)

الصفة المشبهة باسم الفاعل

هى لفظٌ مَصْنُوعٌ من مصدر اللازم، للدلالة على الثبوت. ويغلب بناؤها من لازم باب فَرِحَ، ومن باب شَرَفَ؛ ومن غير الغالب نحو سَيِّد ومَيِّت: من ساد يسود ومات يموت، وشَيْخ: من شاخ يشيخ.

- وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزنًا: اثنان مختصان بباب فَرِحَ، وهما:
- 1 أَفْعَل الذى مؤنثه فَعْلَاءَ، كأحمر وحمراء.
 - 2 وفَعْلَان الذى مؤنثه فَعْلَى، كعطشان وعطشى.
- وأربعة مختصة بباب شَرَفَ، وهى:
- 1 فَعَلَ بفتحتين، كحَسَنَ وبَطَلَ 1.
 - 2- وفُعَلَ بضميتين كجُنُبَ، وهو قليل 2.
 - 3 وفُعَال بالضم، كشجاع وفُرات.
 - 4 وفَعَال بالفتح والتخفيف، كرجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهى العفيفة.
- وستة مشتركة بين البابين:
- 1 فَعَلَ بفتح فسكون، كسَبَطَ 3 وضَخَم.
- الأول: من سَبَطَ بالكسر،
والثاني: من ضَخَم بالضم.
- 2 وفِعَلَ بكسر فسكون: كصَفِرَ وملَحَ،
- الأول: من صَفِرَ بالكسر،
والثاني: من ملَحَ بالضم.
- 3 وفُعَلَّ بضم فسكون، كخُرَّ وصُلِبَ.
- الأول: من خَرَّ، أصله خَرِرَ بالكسر،
والثاني من صَلَبَ بالضم.
- 4 وفَعِلَ بفتح فكسر، كفَرِحَ ونَجَسَ.
- الأول: من فَرِحَ بالكسر،
والثاني: من نَجَسَ بالضم.
- 5 وفاعِل كصاحب وطاهر.
- الأول: من صَحِبَ بالكسر،
والثاني: من

2 جَنْبٌ -يَجُنُبُ.

3 السبَطُ: القصير اهـ.

(64/1)

طَهَّرَ بالضم.

6 وَفَعِيلٌ كَبَخِيلٌ وَكَرِيمٌ.

الأول: من بَخَلَ بالكسر،

والثاني: من كَرَّمَ بالضم. وربما اشترك فاعل وفعليل في بناءٍ واحد، كما جدد ومجيد، ونابه ونبيه.

وقد جاءت على غير ذلك، كشَكَّسَ بفتح فضم، لسيء الخُلُقِ.

ويطرَدُ قياسُها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أُريدَ به الثبوت، كمعتدل القامة،

ومنطلق اللسان، كما أنها قد تُحوَّلُ في الثلاثي إلى زنة فاعل إذا أُريدَ بها التجدد

والحدوث: نحو: زيد شاجع أمس، وشارف غداً، وحاسن وجهه، لاستعمال الأغذية

الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان

الأول: بالتأمل في الصفات الواردة من باب فَرَحَ، يُعَلَمُ أن لها ثلاث حالات، باعتبار نسبتها لموصوفها، فمنها ما يحصل ويُسرَّع زواله، كالفرح والطرب. ومنها ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائر بين الألوان، والعيوب، والحلى، كالخمرة، والسُّمرة والحُمق والعمى والغيد والهيف، ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول لكنها بطيئة الزوال، كالرِّى والعطش، والجوع والشَّبع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن فَعِيلًا يأتي مصدرًا، ومعنى فاعِل، ومعنى مفعول، وصفة مشبهة. ويأتى أيضًا بمعنى مُفَاعِل، بضم الميم وكسر العين، كجَلِيس وسَمِير، بمعنى مُجَالِس ومُسامِر، ومعنى مُفَعِّل بضم الميم وفتح العين، كحَكِيم بمعنى مُحَكِّم، ومعنى مُفَعِّل، بضم الميم وكسر العين، كبَدِيع بمعنى مُبْدِع. فإذا كان فَعِيل بمعنى فاعِل أو مُفَاعِل أو صفة مشبهة، لحقته تاء التانيث في المؤنث، نحو رَحِيمة، وشريفة، وجليسة ونديمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: كرجل جَرِيح وامرأة جريح، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف، نحو صفة ذميمة، وخَصْلَة حميدة. وسيأتى ذلك في باب التانيث إن شاء الله تعالى.

اسم التفضيل

- 1 هو الاسم المصنوع من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.
- 2 وقياسه أن يأتي على أفعل كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه، وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتت بغير همزة، وهي خيرٌ وشرٌ، وحبٌ، نحو خيرٌ منه، وشرٌ منه، وقولُه: وَحَبُّ 1 شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا وحذفت همزتين لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهن بالهمزة إلى الأصل كقوله: بِإِلَالِ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنِ الْأَخِيرِ وكقراءة بعضهم: {يَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرُ} [القمر: 26] بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله صلى الله عليه وسلم: "أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ" 2 وقيل: حذفها ضرورة في الأخير، وفي الأولين، لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شدوذان على ما سيأتى:
- 3 وله ثمانية شروط:
- الأول: أن يكون له فِعْلٌ، وشذ مما لا فعل له: كهو أَقَمَنْ 3 بكذا: أى أحق به، وألصَّ مِنْ شِطَاطَ 4 بَنَوَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: هو لَصٌّ أى سارق.

1 بمعنى: "وأحبُّ". ن.

2 حديث أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها. ن.

3 بنوه من قولهم: هو قمن بكذا، أو قمن بكذا: أى حقيق به وجدير به. تنمة، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "وأما السجود فأكثرها فيه الدعاء، فَقَمِنْ أَنْ يَسْتَجَابَ لَكُمْ" أخرجه مسلم وأبو عوانة.

4 شِطَاطَ بكسر الشين: لص مشهور من بني ضبة، وقال ابن القطاع إن له فعلاً وهو لص إذا استتر، ومنه اللص بثلاث اللام. وحكى غيره لسه إذا أخذه وحينئذ لا شدوذ فيه. اهـ. منه.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا، وشذ هذا الكلام أخصر من غيره، من اختصر المبنى للمجهول، وفيه 1 شذوذ آخر كما سيأتي، وشجع 2 هو أعطاهم بالدرهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أفقر من غيره، وبعضهم جَوَزَ بناءه من أفعال مطلقًا، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير التَّقل.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفًا، فخرج عَسَى وَلَيْسَ، فليس له أفعال تفضيل. الرابع: أن يكون حدوثه قابلاً للتفاوت: فخرج نحو مات وفني، فليس له أفعال تفضيل. الخامس: أن يكون تامًا، فخرجت الأفعال الناقصة، لأنها لا تدل على الحدث. السادس: ألا يكون منفيًا، ولو كان النفي لازماً. نحو ما عاج زيد بالدواء، أي ما انتفع به، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلَاء، بأن يكون دالاً على لون، أو عيب، أو حلية، لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها أَفْعَل مطلقًا، وعليه دَرَجَ المتنبى يخاطب الشيب قال:

أَبْعَدُ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ ... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ
وقال الرضوي في شرح القافية: ينبغى المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرها، نحو فلان أَبْلَهُ من فلان، وَأَرْعَنُ، وَأَحْمَقُ منه. والثامن: لا يكون مبنياً للمجهول وله صورة، لئلا يلتبس بالآتي من المبني للفاعل، وسمع شذوذاً هو أزهى من ديك، وَأَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ، وكلام أخصر من غيره، من زُهَي بمعنى تكبر، واختصر، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل: إن الأول قد ورد

1 في الأصل: "ففيه" وما أثبتناه أليق بالسياق. ن.

2 في الأصل "وسمح" وما أثبتناه أليق بالسياق. ن.

فيه زها يزهو، لا شُدُودَ فيه.

4 ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات

الأول: أن يكون مجرداً ما أَل والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مُذكرًا، وأن يُؤْتَى

بعده بِمِنْ جَارَةٍ لِلْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ، نحو قوله تعالى: {لِيُوسِفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ إِنِّي} [يوسف: 8] وقوله: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ} [التوبة: 24] .

وقد تُحذف من مَدْخُولِهَا نحو: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} [الأعلى: 17] وقد جاء الحذف والإثبات في: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا} [الكهف: 34] .
الثانية: أن يكون فيه أل، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه، وألاً يُؤْتَى معه بِمِنْ، نحو: محمد الأفضَلُ، وفاطمة الفضلى، والزَّيْدان الأفضلان، والزَّيْدوان الأفضلون، والهِنْدات الفضليات، أو الفضلُ.

وأما الإتيان معه بِمِنْ مع اقترانه بآل في قول الأعشى:
وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى ... وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ
فَخَرَجَ على زيادة أل، أو أَنَّ مِنْ مُتعلقة بأكثر نكرة محذوفة، مُبدلاً من أكثر الموجودة.
الثالثة: أن يكون مضافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة: التزم فيه الأفراد والتذكير، كما يلزمان المجرد، لاستوائيهما في التنكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وفاطمة أفضل امرأة. وأما قوله تعالى: {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} [البقرة: 41] فعلى تقدير موصوف محذوف، أى: أول فريق.

(68/1)

وإن كانت إضافته لمعرفة: جازت المطابقة وعدمها، كقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارَ تَجَرِّمِيهَا} [الأنعام: 123] وقوله: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ} [البقرة: 96] بالمطابقة في الأول، وعدمها في الثاني.

5 وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً:

الأولى: ما تقدم شرحه: وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسلُ أخلَى من الحَلَلِ، والصيفُ أحرُّ من الشتاء، والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الحَلَلِ في حُموضته، والصيف زائد في حره، على

الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لخله، من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بنى مروان1: أى: هما العادلان، ولا عدل في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة؛ وعلى هذا يخرج قول أبي نواس:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِبِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الدَّهَبِ

أى: صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العروضين: فاصلة صُغْرَى وفاصلة كُبْرَى. وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في البيت، اللهم إلا إذا علم أن مراده التفضيل، فيقال إذ ذاك بلحنه، لأنه كان يلزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

1 الناقص: هو يزيد بن الوليد، شمي بذلك لنقصه أرزاق الجند، والأشج: هو عمر بن عبد العزيز، لأنه كان به شجة في رأسه. اهـ.

(69/1)

تنبيهان

الأول: مثل اسم التفضيل في شروطه فعل التعجب1، الذى هو انفعال النفس عند شعورها بما خفى سببه.

وله صيغتان: ما أفعله، وأفعل به، نحو ما أحسن الصدق! وأحسن به! وهاتان الصيغتان هما المبوب لهما في كتب اللغة العربية، وإن كانت صيغته كثيرة، من ذلك قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْْوَائًا فَأَحْيَاكُمْ} [البقرة: 28] وقوله عليه الصلاة والسلام: "سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا"2! وقولهم: لله درّه فارسا!.

وقوله:

يا جارتا ما أنتِ جارة!3

وأصل أحسن يزيد! أحسن زيد، أى: صار ذا حسن، ثم أريد التعجب من حسنه فحول إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت البناء في الفاعل، لتحسين اللفظ.

وأما ما أفعله! فإن ما: نكرة تامة، وأفعل: فعل ماض، بدليل لحاق نون الوقاية نحو: ما أحوجنى إلى عفو الله.

الثاني: إذا أرت التفضيل أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فأت بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفى تمييزاً لاسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو فلان

أشدُّ استخراجاً للفوائد، وما أشدَّ استخراجَه، وأشدُّ باستخراجَه.

- 1 معنى العبارة: "فعل التعجب في شروطه مثل اسم التفضيل". ن.
- 2 أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ن.
- 3 عجر بيت لأعشى بني قيس بن ثعلبة، من بحر الكامل المجزوء المرفل، وصدره:
بَانتْ لَتَجْزُنَا عَفَاةَ

(70/1)

اسم الزمان والمكان

...

اسما الزمان والمكان

- 1 هما اسمان مَصْنُوعَان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.
- 2 وهما من الثلاثي على وزن مَفْعَل بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحها، أو معتلّ اللام مطلقاً، كَمَنْصَرٍ، وَمَذْهَبٍ، وَمَرْمَى، وَمَوْقَى، وَمَسْعَى، وَمَقَامٍ، وَمَخَافٍ، وَمَرْضَى.
- وعلى مَفْعَل بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثلاً مطلقاً في غير معتلّ اللام، كَمَجْلِسٍ، وَمَبِيعٍ، وَمَوْعِدٍ، وَمَيْسِرٍ، وَمَوْجَلٍ، وقيل إن صحت الواو في المضارع، كَوَجَلٍ يَوْجَلٍ، فهو من القياس الأول.
- ومن غير الثلاثي: على زنة اسم مفعول، كَمُكْرَمٍ وَمُسْتَخْرَجٍ وَمُسْتَعَانَ.
- ومن هذا يُعْلَمُ أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميميّ واحدة في غير الثلاثي، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتميز بينها بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان والمكان والمصدر.
- 3 وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن مَفْعَلَة، بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، كَمَأْسَدَة، وَمَسْبَعَة، وَمَطْبَخَة، وَمَقْنَأَة، من الأسد، والسَّيْع، والبَطِيخ، والقنَّاء.
- 4 وقد شُمت 1 ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجد: للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسجد فيه، والمطلع، والمسكن، والمنسك، والمنبت، والمرفق، والمسقط، والمفرق، والحشير، والحزر، والمطنة، والمشرق، والمغرب، وشُيع الفتح في بعضها، قالوا: مسكن،

ومنسك، ومفروق، ومطلع. وقد جاء من المفتوح العين: التجمع بالكسر.

قالوا: والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسمع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرصفي في الوسيلة: هذا إذ لم يكن اسم المكان مضبوطاً، وإلا صح الفتح، كقولك أسجد مسجد زيد تعد عليك بركته، بفتح الجيم، أى في الموضع الذى سجد فيه. وقال سيبويه: وأما موضع السجود² فالمسجد بالفتح لا غير ا. هـ. فكأنه أوجب الفتح فيه.

1 وتسمى: "ألفاظ سماعية" يعني لا يجوز فيها القياس. ن.

2 يراد بموضع السجود: أي موضوع يسجد فيه غير المعد للصلاة، كما يراد به الأعضاء التي يسجد عليها، تلامس الأرض عند السجود. السقا.

(71/1)

اسم الآلة

1 هو اسم مَصْنُوعٌ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته.

2 وله ثلاثة أوزان: مِفْعَال، ومِفْعَل، ومِفْعَلَة، بكسر الميم فيها نحو: مِفْتاح، ومِنْشار، ومِقْراض، ومِخْلَب، ومِبْرَد، ومِشْرَط ومِكنسة، ومقرعة، ومصفاة. وقيل: إن الوزن الأخير فرع ما قبله.

وقد خرج عن القياس ألفاظ منها: مُسْعَط، ومُنْخَل، ومُنْصَل، ومُدَق، ومُدْهَن، ومُكْحَلَة، ومُخْرَضَة¹، بضم الميم والعين في الجميع.

وقد أتى جامداً على أوزان شتى، لا ضابط لها، كالفأس، والقُدوم، والسِّكين وهَلْمَجَرًا.

1 المنصل: السيف. والمخرضة: إناء الخوض بضميتين. وهو الأشنان. قال الرضي نقلاً

عن سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذا الأوعية: أي أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة، وكذا أخواتها، فلم يكن مثل المكحلة والمصفاة. فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة ا. هـ.

(72/1)

التقسيم الثالث للاسم من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً

1 ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث: فالمذكر كرجل، وكتاب، وكرسى. والمؤنث نوعان: حقيقى، وهو ما دلَّ على ذات حرٍ، كفاطمة وهند، ومجازى، وهو ما ليس كذلك، كأذن، وفار، وشمس. ويُستدل على تأنيثه: بضمير المؤنث، أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو هذه الشمس رأيتها طلعت، أو ظهور التاء في تصغيره كأذنية، أو حذفها من اسم عدده كثلث آبار.

2 وينقسم المؤنث إلى لفظى: وهو ما وُضع للمذكر وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة وزكرياء والكُفْرِى1، وإلى معنوي، وهو ما كان علماً لمؤنث وليس فيه علامة، كمريم وهند وزينب، وإلى لفظى ومعنوي، وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة كفاطمة، وسلمى، وعاشوراء، مُسمًى به مؤنث.

3 ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث فله علامتان: الأولى: التاء، وتكون ساكنة في الفعل، نحو قامت هند، ومتحركة فيه، نحو هى تقوم، وفي الاسم، نحو صائمة وظريفة، وأصل وضع التاء في الاسم: للفرق بين المذكر والمؤنث، وفي الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كحائضٍ، وحائِلٍ، وفاركٍ، ومُرضِع وعانس2. أما دخلوها على الجامد المشترك معناه بينهما، فسماعى، كرجل ورجلة، وإنسانة، وفَتَى وفَتاة. ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ، فلا تدخل فيها: أحدها: فَعُول بمعنى فاعل، كرجل صَبُور، ومنه: {وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا}

1 هو اسم لوعاء الطَّلَع. ن.

2 الفارك: المبعضة لزوجها. والمرضع: ذات الولد. أما المرضعة بالهاء: المتلبسة بالفعل، وهو الإرضاع. والعانس: البكر التي فاتها الزواج. ١. هـ.

(73/1)

[مريم: 28] ، أصله بَغُويًّا: اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء، وأدغمتا، وقلبت الضمة كسرة. وما قيل من أنه لو كان على زنة فَعُول لقل: بَغُوا كَنَّهُوا، مردود بأن هُوَا شَادَّ، في قولهم رجل هُوَ عن المنكر، وأما قولهم امرأة ملولة، فالتاء فيه للمبالغة، إذ يقال أيضاً رجل ملولة، وأما عِدْوَةٌ فشَادَّ، وسَوَّغَه الحمل على

صديقة. وإذا كان فَعُول بمعنى مَفْعُول، لحقته التاء، نحو جَمَلَ رَكُوب، وناقاة ركوبة.
 ثانيها: فَعِيل بمعنى مَفْعُول إن تَبَعَ موصوفه، كرجل جريح، وامرأة جريح، فإن كان بمعنى فاعِل، أو لَمْ يَتَّبِع موصوفه، لحقته، كامرأة رحيمة، ورأيت قَتيلة.
 ثالثها: مَفْعَال كمَهْذَار، وشَدَّ مِيقَانَة.
 رابعها: مَفْعِيل كمُعْطِر، وشَدَّ مِسْكِينَة. وقد سُمِعَ حذفها على القياس.
 خامسها: مِفْعَل كمِغْشَم.
 وقد تُزَاد التاء لتمييز الواحد من جنسه، كَلَبٍ وَلَبَنَة، وَتَمْرٍ وَتَمْرَة، وَتَمَلٍّ وَتَمَلَة، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة¹. ولعكسه في كَمَاءٍ وَكُمَاء. وللمبالغة كرواية ولزيادتها كعلامه، ولتعويض فاء الكلمة كعدة أو عينها كإقامة أو لامها كسنة، أو مدة كتزكية.
 ولتعريب العَجَمِي، نحو كَيْلَجَة في كَيْلَج: اسم لمكيال. وتُزَاد في الجمع عَوْضاً عن ياء النسب في مفرده، كأشاعثة وأزارقة، ولجرد تكثير البنية²، كقَرْيَة وَغَرْفَة، أو للإلحاق بمفرد، كصَيَارِفَة، للإلحاق بكراهية.
 العلامة الثانية: الألف. وهي قسمان: مفردة، وهي المقصورة، كجُبَلَى³ وبُشْرَى؛ وغير مفردة، وهي التي قبلها ألف، فتُثَقَل هي همزة، كحُمَرَاء وَعَذْرَاء.

- 1 يعني في قوله تعالى: {قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ} [النمل: 18]. ن.
- 2 قوله: ولجرد تكثير البنية: أي التكثير المجرد عما تقدم، فلا ينافي أنها فيما ذكر لتأنيث اللفظ أيضاً أ. هـ.
- 3 هكذا.. والأصح: "جُبَلَى" بالخاء على أنها صفة للمرأة ذات الحمل. ن.

(74/1)

وللمقصورة أوزان، منها:
 فُعَلَى: بضم ففتح، نحو أُرْبَى: للدَّاهِيَة، وَأُدْمَى: لموضع، وكذا شُعْبَى، قال جرير:
 أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا
 أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابَا
 وَفُعَلَى: بضم فسكون، كَبْهَمَى لَنبت، وَجُبَلَى صفة، وبُشْرَى مصدرًا.
 وفُعَلَى: بفتحات، كَبَرْدَى اسم لنهر، قال حسان:
 يَسْقُوْنَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ. بَرْدَى يُصَقِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ وَخَيْدَى: للحمار

السريع في مشيه، وَشَكَى: للناقة السريعة.
وَفَعَلَى: بفتح فسكون كَمَرَضَى جمعًا، وَنَجَوَى مصدرًا، وَسَبَعَى صفةً.
وَفَعَالَى: بالضم والتخفيف، كَخَبَارَى: لطائر، وَشَكَارَى: جمعًا، وَغَلَادَى: صفة للشديد من الإبل.

وَفَعَلَى: بضم ففتح العين المشددة، كَسَمَّهَى: للباطل.
وَفَعَلَى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كَسَبَطَرَى: لمشية فيها تبخثر.
وَفَعَلَى: بكسر فسكون نحو حِجَلَى، جمع حَجَلَة بفتحات: اسم لطائر، وَطَرَى، جمع ظَرَبَان، بفتح فكسر: اسم لدَوِيْبَة مُنْتَنَة الرائحة. ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا هذان اللفطان وذكرى مصدرًا. وهذا الوزن إن لم يكن جمعًا ولا مصدرًا، فإن لم ينون فألفه للتأنيث، كَقِسْمَة ضِيْرَى: أى جائزة، وَإِنْ نَوْن، فألفه للإلحاق، نحو عَزْهَى: لمن لا يلهو؛ وَإِنْ نُوْن عند بعض ولم ينون عند آخرين، ففيه وجهان، كذفرى لعظم خلف أذن البعير.

وَفِعَلَى: بكسرتين، مشدد العين، نحو هَجِيْرَى: للهديان، وَحَثِيْشَى: مصدر حَثَّ.
وَفُعَلَى: بضميتين، مشدد اللام كَحُدْرَى: من الحذر، وَكُفْرَى: اسم لوعاء الطَّلَع.
وَفُعَلَى: بضم ففتح العين مشددة كَلْعِيْرَى: للغز، وَخُلَيْطَى: للاختلاط.

(75/1)

وَفَعَالَى: بضم ففتح العين المشددة كَخُبَارَى وَشُقَارَى: لبنتين، وَخُضَارَى: لطائر.
وللممدودة أوزان. منها:
فَعَلَاء: بفتح فسكون كصحراء: اسمًا، وَرَغَبَاء: مصدرًا، وَطَرَفَاء: جمعًا في المعنى، وحمراء: صفة لمؤنث أفعل، وَهَطَلَاء: صفة لغيره، كديمة هَطَلَاء.
وَأَفْعَلَاء: بفتح وسكون، ومثلث العين 1، مُحَقَّف اللام، كأربعاء لليوم المعروف.
وَفُعْلَاء: بضميتين بينهما ساكن، كَقُرْفَصَاء. لهيئة مخصوصة في القُعود.
وَفَاعُولَاء: كتاسوعاء وعاشوراء: التاسع والعاشر من الحَرَم.
وَفَاعِلَاء: بكسر العين كقاصيعاء وناقفاء: لبائى حُجَر اليربوع.
وَفِعْلِيَاء: بكسرتين بينهما سكون، مُحَقَّف الباء، ككَبْرِيَاء.
وَفُعْلَاء لفتح العين، وتثليث الفاء، كَجَنَفَاء بفتحات: لموضع، وسِيرَاء، بكسر ففتح: لثوبٍ خَرَّ مَحْطَطٌ، وَنَفْسَاء بضم ففتح.

وَفُعْلَاءَ: بضمّتين بينهما سكون، كخُنُفَسَاءَ: للحيوان المعروف.

وَفُعْيَاءَ: بفتح فكسر، كقُرَيْثَاءَ بالثاء المثلثة: لنوع من التمر.

وَمَفْعُولَاءَ: كمَشْيُوخَاءَ: جمع شيخ.

ومما تقدم عُلِمَ أن هناك أوزاناً مشتركة بينهما، وهي فَعْلَى، بفتح فسكون كَسَكْرَى وصَحْرَاءَ، وفُعْلَى: بضم ففتح كَأَرَبَى وَخُنَفَاءَ، وفَعْلَى، بفتحات كَجَمَزَى: لسرعة العدّ وَجَنَفَاءَ: لموضع، وَأَفْعَلَى: بفتح فسكون ففتح، كأَجْفَلَى: للدعوة العامة، وَأَرْبَعَاءَ: لليوم المعروف.

1 مثلث العين: يعني أن عينه تأخذ ثلاث حركات: "أَفْعَلَاءَ" "أَفْعَلَاءَ" "أَفْعَلَاءَ". ن

(76/1)

التقسيم الرابع للاسم: من حيث كونه منقوصاً، أو مقصوراً، أو ممدوداً، أو صحيحاً

1 ينقسم الاسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح.

فالمنقوص: هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها، كالداعي والمنادي، فخرج بالاسم: الفعل كَرَضِي، وبالمعرب: المبني كالذي، وبالذي آخره ياء: المقصور، وبلازمة 1: الأسماء الخمسة في حالة الجر، وبمكسور ما قبلها: نحو ظَنِي وَرَمِي، فإنه ملحق بالصحيح، لسكون ما قبل يائه.

والمقصور: هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ألف لازمة، كالمُتَدِي والمصطَفَى، فخرج

بالاسم: الفعل والحرف، كَدَعَا وَإِلَى، وبالمعرب: المبني، كأنا وهذا، وبما آخره ألف:

المنقوص، وبلازمة: الأسماء الخمسة في حالة النصب،، والمثنى في حالة الرفع.

والممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة تلي ألفاً زائدة، كصحراء وحمراء.

والصحيح: ما عدا ذلك، كرجل وكتاب.

2 وكل من المقصور والممدود: قياسي، وهو موضع نظر الصرفيّ، وسماعي، وهو موضع

نظر اللُّغَوِيِّ، الذي يَسْرُدُ ألفاظ العرب، ويضع معانيها بإزائها.

والمقصور القياسي: هو كل اسم معتل اللام، له نظير من الصحيح، مُلتَزِمٌ فتح ما قبل

آخره، وذلك كمصدر الفعل المعتل اللام، الذي على وزن فعل، بفتح فكسر، كالجوى

والهوى والعوى، فإنه نظيرُ الفرح والأشِرِّ والطَّرب؛ وكفعل بكسر ففتح، في جمع فُعْلة،

بكسر فسكون، وفُعْل، بضم ففتح، في جمع فُعْلة، بكسر ففتح، في جمع فُعْلة، بكسر

فسكون، وفُعل، بضم ففتح، في جمع فُعلة، بكسر فسكون، وفُعل، بضم ففتح، في جمع فُعلة، بضم فسكون، نحو فِرْيَة وفِرَى، ومِرْيَة ومِرَى، ومُدْيَة ومُدَى، وزُبْيَة وزُبَى، فإن نظيرهما قَرَب بالكسر، وقَرَب بالضم، في جمع قَرَبَة

1 أي خرج بالذي آخره ياء: المقصور.. وخرج بقولك: "لازمة" الأسماء الخمسة في حالة الجر.. وخرج بـ "مكسور ما قبلها: نحو ظي.. إلخ". ن

(77/1)

بالكسر وفُرْيَة بالضم. وكذا كل اسم مفعول معتل اللام، زائد على الثلاثة، كمُعْطَى ومُسْتَدْعَى، فإن نظيره مُكْرَم ومستَخْرَج، وكذا أفعال صيغة تفضيل كالأَقْصَى، أو لغيره كالأَعْمَى، ونظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش. وكذا ما كان جمعا لْفُعْلَى أنثى أفعال، كالذُنْيا والذُنْا. ونظيره الأُخْرَى والأُخَر. وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء، على وزن فَعَل بفتحيتين، وعلى الوحدة بالتاء، كحَصَاة وحصَى، ونظيره مَدْرَه ومَدَر. وكذا المَفْعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو: مَلْهَى ومَسْعَى ونظيره مَذْهَب ومَسْرَح.

والممدود القياسي: كل اسم معتل اللام نظير من الصحيح الآخر، مُلْتَزِمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو: ارْعَ ارْعَواء، وابتَغَى ابْتِغَاء، واستَقْصَى استِقْصَاء، فإن نظيرها من الصحيح: احْمَرَّ احمراراً، واقتدر اقتداراً، وأملَى إملاء، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً، وأحسن إحساناً. وكذا كل ما كان مفرد الأفعلة، ككِسَاء وأكْسِيَة، ورِداء وأرْدِيَة، فإن نظيره من الصحيح حمارٌ وأحْمَرَة، وسلاحٌ وأسلِحَة. وكذا كل مصدر لَفْعَل بفتحيتين دالاً على صوت أو داء، كالرُغَاء: لصوت البعير، والرُّغَاء: لصوت الشاة، فإن نظيره الصُّراخ، وكالمُشَاة، فإن نظيره الرُّكَّام. والسماعىّ منهما ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعاً: الفَقَى: واحد الفُتَيان، والحِجَا: أي العقل، والسَّفَا: أي الضَّوء، والثَّرَى: أي التراب.

ومن الممدود سماعاً: الثَّرَاء بالفتح: لكثرة المال، والحِذاء بالكسر: للنعل، والفتاء بالضم: لحداثة السنّ، والسَّناء بفتح السين: للشرف.

3 وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة، كقوله:

لا بدَّ من صَنَعَا وإن طَالَ السَّفَرُ¹

1 عجزه: وإن تَحَيَّ كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ.

(78/1)

واختلفوا في مدَّ المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازوه الكوفيون، وحُجَّتْهم قول الشاعر:
سَيُعِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ غَنِي ... فلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

(79/1)

التقسيم الخامس للاسم: من حيث كونه مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحدٍ، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مُثْنًى ولا مجموعاً،
ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبيّنة في النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مُطلقاً، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون كرجلان وامرأتان،
وكتابان وقلمان، أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلمين، فليس منه كِلَا، وكتلتا، واثنان،
كاثنتان، وزَوْج، وَشَفْع، لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة.

2 وشروط الاسم الذي يراد تثنيته:

أن يكون مفرداً، فلا يُثْنَى المجموع ولا المثنى، بأن يُقال رجلانان وزيدونان.
وأن يكون معرباً، وأما اللذان وهذان، فليسا بِمُثْنَيْنِ، وكذا مؤنثهما، وإنا هما على صورة
المثنى.

وأن يكونا مُتَّفَقَيْنِ في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يُقال العُمران¹ بضم ففتح في أبي بكر
وَعَمْرٍ، لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العُمران، بفتح فسكون، في عَمْرٍو وَعُمْرٍ، لعدم
الاتفاق في الوزن. ولا للعينان في الباصرة والجارية، لعدم الاتفاق في المعنى.

وأن يكون مُنْكَرّاً، فلا يُثْنَى العَلَمُ باقياً على عِلْمِيته. وأن يكون له مِمَّاثل، فلا يُثْنَى
الشمس والقمر، لعدم المماثلة، وقولهم القَمَران للشمس والقمر تغليب².

وَألا يستغنى بتثنيته غيره عنه، فلا يُثْنَى سَوَاء، للاستغناء عن تثنية بتثنية سي³.

- 1 ويجوز أن تقول: "العمران" في أي بكر وعمر ولكن لا يقال: مثني بل هو ملحق بالمثنى لعدم اتفاقهما في اللفظ والوزن والمعنى. ن.
- 2 والقول في الشمس والقمر كالقول في أي بكر وعمر. ن.
- 3 وتثنيتهما: سيان. ن.

(80/1)

3 والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكر سالم، ومؤنث سالم، وجمع تكسير، فجمع المذكر السالم، هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزیدون والصالحون، والزیدین والصالحین.

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمع: إما أن يكون جامدًا أو مشتقًا، ولكل شروط.

فيشترط في الجامد: أن يكون علمًا لمذكر عاقل، خاليًا من التاء، ومن التركيب، فلا يقال في رجل: رجُلُون، لعدم العلمية، ولا في زينب: زينبون، لعدم التذكير، ولا في لاحق علم لفرس: لاحقون، لعدم العقل، ولا في طلحة: طلحتون، لوجود التاء، ولا في سيبويه: سيبُونُهُون، لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، ولا فعْلان الذي مؤنثه فعْلَى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرضِع مُرضعون، لعدم التذكير، ولا في نحو فارِه صفة فَرَس فارِهون، لعدم العقل، ولا في علامة علاْمَتون، لوجود التاء، ولا في نحو أحمر أحمرُون، لجئته على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذ قول حكيم الأعور بن عياش الكلبي:

فما وَجَدَتْ نساءً بنى تميم ... حلائل أسودين وأحمرينا

ولا في نحو عطْشان: عطْشانون، لكونه فعْلان الذي مؤنثه فعْلَى، ولا في نحو عدل وصَبور وجريح: عدْلون، وصَبرون، وجريحون، لاستواء المذكر والمؤنث فيها.

وجمع المؤنث السالم: ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء على مفردة، كفاطمات وزينبات. وهذا الجمع ينقاس في جميع أعلام الإناث، كزينب وهند ومريم.

وفي كل ما خُتم بالتاء مطلقًا، كفاطمة وطلحة، ويستثنى من ذلك امرأة، وشاة، وقلة بالضم والتخفيف: اسم لُعبة، وأمة، لعدم ورودها.

وفي كل ما لحقته ألف التأنيث مطلقًا: مقصورة أو ممدودة، كسلمى وحُبلى وصحراء وحسناء. ويستثنى من ذلك فعلاء مؤنث أفعل، وفعلَى مؤنث فعْلان، فلا يجمعان هذا

الجمع، كما لا يجمع مذكرهما جمع مذكر سالما، وفي مصغر غير العاقل كجُبيل وذُرَيْهم،
وفي وصفه أيضاً، كشامخ صفة جَبَل، ومعدود صفة يوم.
وفي كل خُماسي لم يُسمع له جمع تكسير، كسُرَادِق وحمَام وإصْطَبَل.
وما سوى ذلك فمقصور على السماع، كسموات وسِجِلَات وأَمَّهَات.

كيفية التثنية

وإذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحاً، أو منزلاً منزلة الصحيح، كرجل وامرأة،
وظي ودُلُو، زدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها، فتقول:
رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظيَّان.
وإذا كان منقوصاً محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رددتها في التثنية، فتقول: قاضيان
وداعيان.
وإذا كان مقصوراً، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياءً كحُبَلَى ومستدعى، فتقول حُبَلَيان
ومستدعيان، وشدَّ قَهْقَرَان وخَوَزَلَان بال حذف، في تثنية قَهْقَرَى وخَوَزَلَى¹ وكذا تقلب ياء
إذا كانت الثالثة مبدلة منها، كفتيان وحيان في فتى وروحي، فراراً من التقاء الساكنين لو
بقيت، وحذار من التباس المفرد بالمتنَّى حال إضافته لياء المتكلم لو حُذفت. وشدَّ في
جَمَى جَمَوَان بالواو، وكذا إذا كانت غير مبدلة وامليت، كمتى علماً، فتقول في تثنيته
مَتَيَان.
وتقلب ألف المقصور واواً إذا كانت مبدلة منها كعَصَاً وفقاً، فنقول عَصَوَان وقفوان،
وشدَّ في رضا رضيان بالياء، مع أنه واوي، وكذا تقلب وواً إذا كانت غير مبدلة ولم
تُمل، كَلَدَى وإذا مسمًى بهما، فنقول لَدَوَانِ وَإِذْ وَان.
وإذا كان ممدوداً، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كقَرَّاءان ووُضَّاءان، في تثنية قَرَّاء
ووُضَّاء، الأول الناسك، والثاني وضيء الوجه ويجب قلبها واواً، إن كانت

¹ القهقري: الرجوع إلى خلف. والحوزي: مشيته فيها تتأقل، ويقال فيها الحيزلي، بالمشاة
التحتية بدل الواو، كما في القاموس. ١. هـ

للتأنيث، كحمرأوان وصحراوان، في حمراء وصحراء. وقال السيرافي: إذا كان قبل ألف التأنيث، وجب تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، كعشواء فنقول عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيها، وشذَّ حَمْرَايان بالياء، وُخُنُفُساء وعاشوران وُقُرْفُصان، بالحذف في تثنية خُنُفُساء وعاشوراء، وُقُرْفُصاء. وإذا كانت همزته بدلاً من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح، ككساء وحياء أصلهما: كِساو وَحَيَّاي، فنقول: كساوان وحيَاوان، أو كساءان وحيَاءان¹ وإذا كانت همزته للإلحاق، كعِلْبَاء وُقُوبَاء² بالموحدة، ترجح القلب على التصحيح، فنقول عِلْبَاوان وُقُوبَاوان، أو عِلْبَاآن وُقُوبَاآن. وقيل: التصحيح أرجح.

- 1 لم يقولوا: حيايان لشبهه بعلباء في المد والإبدال والصرف، ولأن الواو أخف، حيث وجد لها من الهمزة. اهـ. سيبويه ملخصاً.
- 2 القوباء: ما يظهر في الجلد، وليس فعلاء الفاء وسكون العين غيرها والحقشاء: وهي العظم الناتئ خلف الأذن، كما في القاموس. اهـ.

كيفية جمع الاسم جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سالماً

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحاً زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه، بدون عمل سواها.

وإذا كان منقوصاً حذف ياءه، وضُمَّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فتقول:

القاضُونَ والداعُونَ، أو القاضِينَ والداعِينَ، أصلهما القاضِيُونَ والداعِيُونَ والقاضِيْنَ والداعِيْنَ، وسيأتي سبب الحذف في التقاء الساكنين.

وإن كان الاسم منقوصاً حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: {وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ} [آل عمران: 139]، [محمد: 35]. {وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُصْطَفَيْنِ} [ص: 47]، "وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُصْطَفَيْنِ"، أصلهما: الْأَعْلَوُونَ وَالْمُصْطَفَوِينَ.

وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فتقول في وُضَاء وُضَاءُونَ، وفي حَمْرَاء عَلَمًا لمذكر حَمْرَاوُونَ، ويجوز الوجهان في نحو عِلْبَاء وكساء عَلَمَيْنِ لمذكر.

ومما تقدم تعلم أن أولون، وعالمون، وأرضون، وسنئون، ونبئون، وثيون، وعزئون، وأهلون، وعشرون وبابه، ليست من المذكر السالم، وإنما هي ملحقة به.

(83/1)

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالما
إذا كان المفرد بلا تاء، كزئب ومزيم، زدت عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها،
فتقول زئبات ومزيمات.
وإذا كان مقصوراً غومل معاملته في التشبية، فتقول: فتيات وخبليات، ومصطفيات،
ومتيات: في فتى، وخبلى، ومصطفى، ومتى مسمى بها مؤنث، وتقول عصوات، وإذوات
والوات، في عصا وإذا والوات، في عصا وإذا وإلى مسمى مؤنث، وتقول عصوات،
وإذوات، والوات، في عصا وإذا وإلى مسمى مؤنث، وكذا إن كان ممدوداً أو منقوصاً،
فنقول: صخراوات، وقراءات، وعلباوات، أو علباءات، وكساءات أو كساوات، وتقول
في قاض مسمى به مؤنث: قاضيات.
وإذا كان المفرد محتوماً بالتاء، زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضاً من أصل، كأخت
وبنت وعدة، حذفت منه في الجمع فتقول: فاطمات، وخديجات، وبنات، وأخوات،
وعدات
ومتى كان المفرد اسماً ثلاثياً، سالم العين ساكنها، مؤنثاً، سواء ختم بتاء أو لا، جاز في
عين جمعه المؤنث الفتح، والتسكين، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة،
فيتعين الإتياع، وأما بعض العذريين:
وَحَمِلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا ... وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
بتسكين فاء زفرات: فضرورة -أو كانت لام مضموم الفاء كدُمية، أو لام مكسورها
واواً كدِرورة، فيمتنع الإتياع، فنحو دَعْدَ وَجَفْنَةَ بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح في الجمع،
وهو حَمِلَ وَبُسْرَةَ بالضم، وهند وكِسْرَةَ بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو دُمِيَّة بالضم،
وذُرْوَةَ بالكسر يمتنع فيه الإتياع، وشذ جِروَات، بكسر الراء. أما الصفة كضخمة، أو
الرباعي كزئب، أو معتل العين كجور، أو مضعفها كجئة بتثليث الجيم، أو متحركها
كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

(84/1)

جمع التكسير

هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده، تغييراً مقدراً كقُلُوك، بضم فسكون، للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كزنة قُفْل، وفي الجمع كزنة أُسَد، وكهيجان لنوع من الإبل، ففي المفرد ككتاب، وفي الجمع كرجال. أو تغييراً ظاهراً، إما بالشكل فقط، كأُسَد بضم فسكون، جمع أُسَد بفتحيتين. وإما بالزيادة فقط، كصِنوان في جمع صِنو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كتُخَم في جمع تُخمة بضم ففتح فيهما. وإما بالشكل والزيادة كرجال بالكسر، في جمع رَجُل بفتح فضم، وإما بالشكل والنقص ككُتُب بضميتين، في جمع كتاب بالكسر، وإما بالثلاثة، كغلمان بكسر فسكون، في جمع غُلام بالضم.

أما التغير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقصيه القسمية العقلية، ولكن لم يوجد له مثال.

وهذا الجمع عامٌّ في العقلاء وغيرهم، ذكوراً كانوا أو إناثاً، وأبنيته سبعة وعشرون، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة.

والجمعان قيل إنهما مختلفان مبدأً وغاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له. وقيل: إنهما متفقان مبدأً لا غاية، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له.

وإنما تعتبر القلة في نكران الجمع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعاً: بأن تضع العرب أحد البنائين صالحاً للقلة والكثرة، وَيَسْتَعْنُونَ به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازاً، ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً، كأَرْجُل، بفتح فسكون فضم، في جمع رَجُل بكسر فسكون، وكرجال بكسر ففتح، وفي جمع رَجُل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول ولا قلة للثاني، فإن وضع بناءين للفظ واحد، كأفلس وفلوس، في جمع فُلَس بفتح فسكون، وأثوب وثياب، في جمع ثَوْب، فاستعمال أحدهما مكان الآخر يَكُون مجازاً، كإطلاق أفلس أحد عشر، وفُلُوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالاً.

1جور: اسم بلد بفارس، بناها بهرام من ملوك الفرس، وتنسب إليه، فيقال: بهرام جور. وينسب إليها الورد الأحمر الجوري. السقا.

جموع القلّة

الأول: أفعل، بفتح فسكون فضم. ويطرّد في:

1 كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعف، على وزن فَعَل، بفتح فسكون، ككَلَب، وأَكْلَب، وظَلِي وأَطْب، ودَلُو وأَذَل. وما كان من هذا النوع وواي اللام أو يائيّها، تكسر عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتى: في الإعلال.

وشدّ أوجه، وأكفّ وأعين، وأثوب، وأسيف في قوله:

لِكُلِّ دَعِرٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثُوبًا ... حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قَنَاعًا أَشْهَبًا 1

وقوله:

كَأَنَّهُمْ أَسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ ... غَضَبٌ مَضَارُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ

2 وفي اسم رباعي مؤنث بلا علامة، قبل آخره مدّ كذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وشذّ أفعل في مكان، وغراب، وشهاب من المذكر.

الثاني: أفعال، بفتح فسكون، ويكون جمعًا لكل ما لم يطرّد فيه أفعل السابق، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحمل بكسر فسكون وأحمال، وضلّب بضم فسكون وأصلاّب، وباب وأبواب، وسبّب بفتحين وأسباب، وكفّف بفتح فكسر وأكتاف، وعضد بفتح فضم وأعضاء، وجنّب بضمّتين وأجناب، ورطب بضم ففتح

1 البيت: لمعروف بن عبد الرحمن، أو حميد بن ثور. انظر التصريح والعيني واللسان.

(86/1)

وأرطاب، وإبل بكسرتين وآبال، وضلّع بكسر ففتح وأضلاع، وشذّ أفراخ في قوله الخطيئة:

ماذا تقول لأفراخٍ بذي مَرَحٍ ... رُعِبَ الخواصِلُ لا ماءً ولا شجرُ

كما شدّ أحمال، جمع حمل، بفتح فسكون، في قوله: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} [الطلاق: 4]

الثالث: أفعلّة، بفتح فسكون فكسر، ويطرّد في كل اسم مذكر رباعي قبل آخره مدّ، كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، ويُلْتَزَم في فعال، بفتح أوله أو كسره، مضعّف اللام 1، أو معتلها، كَتَبَاتٍ وأَبَتَّة، وزِمَام وأَزِمَّة، وقَبَاء وأَقْبِيَّة، وكِسَاء وأَكْسِيَّة؛

ولا يُجمعان على غيره إلا شذوذاً.

الرابع: فَعْلَة، بكسر فسكون، ولم يطرّد في شيء، بل سمع في ألفاظ، منها شَيْخَة جمع شيخ، وثِيْرَة جمع ثَوْر، وفَتِيَة جمع فَتَى؟، وَصْبِيَة، جمع صَبِيٍّ وَصَبِيَّة، وَغِلْمَة جمع غُلَام، وَثْنِيَة جمع ثُنْيٍ بضم الأول أو كسره، وهو الثاني في السيادة. ولعدم اطراده قيل: إنه اسم جمع ولا جمع.

1 المراد أن اللام تماثل العين. اهـ. تصريح.

(87/1)

جموع الكثرة

الأول: فُعْل، بضم فسكون. وينقاس في أَفْعَلٍ ومُؤَنَّثِه فَعْلَاء صِفَتَيْن، كَحُمْرٍ بضم فسكون، في جمع أحمر وحمراء.

ويكثر في الشَّعر ضم عينه إن صحت هي ولامه ولم يضعف، نحو:

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ1

بضم الجيم جمع نَجَلَاء: أى واسعة، بخلاف نحو بَيْضٍ وَعُثْيٍ وَغُرٍّ فَلَا يُضَمُّ،

1 هذا صدر بيت، وعجزه *طوى الجديدان ما قد كنت أنشره*

(87/1)

لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني، والتضعيف في الثالث.

وكما يكون جمعاً لأَفْعَل الذى مؤنثه فَعْلَاء، يكون جمعاً أيضاً لأَفْعَل الذى لا مؤنث له أصلاً، كأَكْمَرٍ لعَظِيمِ الْكَمَرَةِ وآدَرَ بالمد لعَظِيمِ الْحَصِيَّة، وكذا لَفَعْلَاء الذى لا أفعل له كَرْتَقَاء.

الثاني: فُعْل: بضميتين. ويطرّد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كغفور وغُفُرٍ، وصَبُورٍ وصُبُرٍ، وفي كل اسم رباعي قبل آخره مدّ، صحيح الآخر، مذكراً، كان أو مؤنثاً، كَقَدَالٍ بالفتح، وهو جماع1 مؤخّر الرأس، وَقُدْلٍ، وَحِمَارٍ وَحُمُرٍ، وَكُرَاعٍ بالضم وَكُرْعٍ، وَقَضِيبٍ وَقُضْبٍ، وَعَمُودٍ وَعُمُدٍ. ويشترط في مفردة أيضاً ألا يكون مضعفاً مدته أَلِفٌ. ثم إن

كانت عين هذا الجمع واواً وجب تسكينها، كَسُورُ وَسُوكُ جمعُ سوار وسواك، وإلا
جاز ضمُّها وتسكينها، نحو: قُدُلٌ بضمّتين، وقُدُلٌ بالسكون، وسُيْلٌ بضمّتين، وسَيْلٌ
بكسر فسكون، جمع سَيْال: اسم شجر له شوك. لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما
قبلها، نظير بَيْض في جمع أبيض.

الثالث: فُعلٌ بضم ففتح: ويطرُد في اسم على فُعْلة بضم فسكون، وفي فُعلَى بضم
فسكون أثنى أفعِل، كغُرْفَةٍ ومُدَيَّة وحُجَّة. وكصُغْرَى. وكُبْرَى. فنقول فيها غُرْفٌ، ومُدَيٌّ،
وحُجَجٌ، وصُغَرٌ وكُبَرٌ. وشَدٌّ في يُهْمَةٌ بضم فسكون، وصف للرجل الشجاع: يُهَمُّ، كما
شد جمع رُؤْيَا بضم الأوَّل، ونُوبَةٌ وفَرِيَّة بفتح أوْلهما، وحَلِيَّة بكسره، وتُخْمة بضم ففتح،
على فُعلٍ، للمصدرية في الأوَّل، وانتفاء ضم الفاء في الثلاثية بعده، وفتح عين الأخير.
والرابع: فِعلٌ بكسر ففتح. ويطرُد في اسمٍ على فِعلَةٍ بكسر فسكون، كحِجَّة وحِجَجٌ،
وكِسرة وكَسَرٍ، وفَرِيَّة، وهي الكذب، وفَرَى. وشُجٌّ في حَلِيَّة وحَلِيَّة بكسر أوْلهما: خُلِيٌّ
وَحُلِيٌّ بضمه، كما سمع في فُعْلة بضم فسكون فِعلٌ بكسر ففتح، كصُورة وصُور.

1 جماع مؤخر الرأس: أي حيث يجتمع. يريد مؤخر الرأس. السقا.

(88/1)

الخامس: فُعْلة، بضم ففتح. ويطرُد في وصفٍ عاقلٍ على وزن فاعلٍ معتل اللام، كقاضٍ
وقضاة، ورامٍ ورُماة، وغازٍ وغَزاة.

السادس: فُعْلة بفتحات، ويطرُد في وصفٍ مذكرٍ عاقلٍ صحيح اللام، ككاتبٍ وكَتَبَةٍ،
وساحرٍ وسَحرة، وبائعٍ وباعة، وصائعٍ وصاغة، وبارٍ وبَرَّة، وبعضهم يجعل هذه الصيغة
أصلَ سابقتها، وإنما ضُمَّت فاء الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها.

السابع: فُعلَى، بفتح فسكون ففتح، ويطرُد في وصفٍ دالٍّ على هلاك، أو توجُّع، أو
تشتُّت، بزنة فَعِيل، نحو قَتِيلٌ وقَتَلَى، وجريحٌ وجَرَحَى، وأسيرٌ وأسَرَى، ومريضٌ ومَرَضَى.
أو زنة فُعلٍ بفتح فكسر، كميتٌ ومَوْتَى، أوزنة أفعَل كَأَحْمَقَ، وَحَمَقَى، أوزنة فَعْلان،
كعطشانٍ وعَطَشَى.

الثامن: فِعلَةٍ، بكسر ففتح. وهو كثيرٌ في فُعلٍ بضم فسكون اسماً صحيح اللام، كقُرْطٍ
وقِرْطَةٍ، ودُرْجٍ ودِرْجَةٍ، وكُوزٍ وكُوزَةٍ، ودُبٌّ ودِيبَةٍ. وقَلٌّ في اسمٍ صحيح اللام على فُعلٍ
بفتح فسكون، كغَرْدٍ بالغين المعجمة لنوعٍ من الكمأة وغَرْدَةٍ، أو بكسر فسكون كغَرْدٍ

وقردة.

التاسع: فَعَلْ، بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحًا، ويَطْرُد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحَي اللام، كراكع وراكعة، وصائم وصائمة، تقول في الجمع رُكِعَ وصُومَ. وندر في مُعْتَلِّهَا كغازٍ وَغَزَى، كما ندر في فَعَلِيَّة وفُعلاء ففتح، كخريدة وخُرد، ونَفَسَاء ونَفَس.

العاشر: فُعَال، بضم الأول، وفتح الثاني مشدَّدًا. ويَطْرُد كسابقه في وصف على وزن فاعل، فيقال: صائم وصوَّام، وقارئ وقراء، وعاذل وعُدَّال. وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّاد في قول القُطامي:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ ... وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِ غَيْرِ صُدَّادٍ
كما ندر في المعتل، كغازٍ وَغَزَاء، وسارٍ وَسَرَاء.

(89/1)

الحادي عشر: فِعال، بكسر ففتح مُحَقَّقًا. ويَطْرُد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعَل وفَعْلَة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل: كَلْب وكلبة، وصَعْب وصعبة وصِعب؛ وتُبدل واؤ المفرد ياء في الجمع، كثَوْب وثياب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما، كضَيْف وضيف، وَيَعْر ويعار¹، وهو الجندي يُرْبَط في زُبيَّة الأسد.

الثالث والرابع: فَعَل وفَعْلَة، بفتحيتين اسمين صحيحَي اللام، ليست عينهما ولا مهمما من جنس واحد، نحو جَمَل وجمال، ورَقْبة ورقاب.

الخامس: فِعل بِكسرٍ² فسكون كقَدَح وقَداح، وذئب وذئاب، ونَهْي، وهو الغدير، ونَهَاء.

السادس: فُعَل بضم فسكون، اسمًا غيرَ واوِيّ العين، ولا يائيّ اللام، كزُمَح وزِمَاح وَجَب وَجباب.

السابع والثامن: فَعِيل وفُعَيْلة، وَصَفَى باب كَرُم، صحيحَي اللام، كظَرِيف وظريفَة وظراف. وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجمع على غيرها، كطويل وطويلة وطوال. وشاعت أيضًا في كل وصف على فَعْلان بفتح فسكون للمذكر، وفَعْلَى للمؤنث، وفُعْلان بضم فسكون له³، وفُعْلانة لها⁴، كغَضبان وغَضْبَى وغَضاب، وعَطْشان وعَطْشَى وعَطاش، وكخُمْصان وخُمْصانة وخِصاص.

الثاني عشر: فُعُول، بضمّتين. وَيَطْرُدُ في اسم فَعَلْ، بفتح فكسر، ككَبِدَ وكَبُودَ، ووَعَلَ ووُعُولَ، وَتَمَرٌ وَتُمُورٌ. وفي فَعَلْ اسما ثلاثيًا ساكن العين، مثلث الفاء، نحو كَعَبَ وكَعُوبَ، وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ، وَضِرْسٌ وَضُرُوسٌ.

1 الجدي أو العناق. ن

2 غير موجودة في الأصل. ن

3 أي: للمذكر. ن

4 أي: للمؤنث. ن

(90/1)

ويشترط أن لا تكون عينُ المفتوح أو المضموم واوًا كحوض وحات ولام المضموم ياء كمُدَى، وشَدَّ في نُؤَى: وهي الحفرة تجعل حول الحِباء، لوقياته من السيل نِيَّيْ، ولا مضعَّفًا كخَفَّ، ويُحْفَظُ في فَعَلْ بفتحيتين كأَسَدَ وأُسُودَ وَذَكَرٍ وَذُكُورَ، وَشَجَنَ، وهو الحزنُ، وشُجُونٌ.

الثالث عشر: فِعْلَان، بكسر فسكون. وَيَطْرُدُ في اسم على فُعَالٍ بالضم، كغُرَابٍ وَغَرَبَانٍ، وَغَلَامٍ وَغِلْمَانٍ، أو فَعَلٍ بضم ففتح كصُرْدَ وصِرْدَان. وبه يُسْتَغْنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد. أو فَعَلٍ بضم الفاء أو فتحها واوَيَّ العين الساكنة، كحُوتٍ وَحِيتَانٍ، وَكُوزٍ وَكَيْرَانٍ، وَتَاجٍ وَتَيْجَانٍ، وَنَارٍ وَنِيرَانٍ، وَقَلَّ في نحو غَزَالٍ غَزْلَانٍ، وفي خُرُوفٍ خِرْفَانٍ، وفي نِسْوةٍ نِسْوَانٍ.

الرابع عشر: فُعْلَان بضم فسكون. ويكثر في اسم على فَعَلٍ بفتح فسكون، كظَهَرٍ وظَهْرَانٍ، وَبَطْنٍ وَبُطْنَانٍ، أو على فَعَلٍ بفتحيتين صحيح العين وليست هي 1 ولامه من جنس واحد، كذَكَرٍ وَذَكَرَانٍ، وَحَمَلٍ بِالْمُهْمَلَةِ، وهو ولد الضأن الصغير وَحُمْلَانٍ، أو على فَعِيلٍ كقَضِيبٍ وَقَضْبَانٍ، وَغَدِيرٍ وَغُدْرَانٍ. وَقَلَّ في نحو رَاكِبٍ رَكْبَانٍ 2، وفي أَسُودَ سُودَانٍ. الخامس عشر: فُعْلَاء، بضم ففتح ممدودًا. وَيَطْرُدُ في وصف مذكر عاقل، على زنة فَعِيلٍ بمعنى فاعِلٍ، غير مضعَّف ولا معتل اللام، ولا واوَيَّ العين، نحو كَرِيمٍ وَكُرْمَاءٍ، وَبَحِيلٍ وَبُحْلَاءٍ، وَظَرِيفٍ وَظُرْفَاءٍ. وشَدَّ أَسِيرٌ وَأَسْرَاءُ، وَقَتِيلٌ وَقُتْلَاءُ؛ لأنهما بمعنى مفعول. أو بمعنى مُفْعِلٍ، بضم فسكون فكسر، كسميعٍ بمعنى مُسْمِعٍ، وأليمٍ بمعنى مُؤْلِمٍ، تقول فيهما: سَمِعَاءُ وَأَلْمَاءُ، أو بمعنى مُفَاعِلٍ، كخُلْطَاءٍ وَجُلَسَاءٍ، في خَلِيطٍ بمعنى مُخَالِطٍ، وَجَلِيسٍ بمعنى

مجالس. أو على زنة فاعل دالاً على معنى كالغريزة، كصالح وصلحاء، وجاهل وجهلاء.
وشدَّ شُجْعاء في شُجاع، وجُبْناء في جَبان، شُمحاء في سَمَح، وخُلفاء في خليفة؛ لأنها
ليست على فَعِيل ولا فاعل.

1 أي: العين. ن.

2 "ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في التَّهْي عن تَلَقِّي الرُّكبان" رواه مسلم عن عبد الله
بن عباس. ن.

(91/1)

السادس عشر: أفعلاء، بفتح فسكون فكسر، ويطرّد في مُفرد سابقه الأول، وهو فعيل،
لكن بشرط أن يكون اللام أو مضعفاً، كغني وأغنياء، ونبي وأنبياء، وشديد وأشدّاء،
وعزيز وأعزّاء، وهو لازم فيهما. وشدّ في نصيب أنصبياء، وفي صديق أصدقاء، وفي هين
أهوناء؛ لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعفة.

السابع عشر: فواعل، ويطرّد في فاعلة اسمًا أو صفة، كناصية ونواصي، وكاذبة وكواذب،
وفي اسم فوعل، بفتح فسكون ففتح، أو فوعلة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما،
أو فاعل بفتح العين أو كسرهما، كجواهر وجواهر، وصومعة وصوامع، وخاتم وخواتم
وكاهل وكواهل، أو فاعل بكسر العين وصفًا لمؤنث، كحائض وحواض، وحامل
وحوامل، أو لمذكر غير عاقل كصاهل وصواهل، وشاهق وشواهِق، وشدّ في فارس
فؤارس، وفي ناكس بمعنى خاضع نواكس وفي هالك هوالك ويطرد أيضاً في فاعلاء
بكسر العين والمدّ، كقاصعاء، وقواصع، ونافقاء ونوافق.

الثامن عشر: فعائل، بالفتح وكسر ما بعد الألف. ويطرد في رباعي مؤنث، ثلثة مدّة 1،
سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً، أو بالمعنى، كسحابة وسحائب، ورسالة
ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذؤابة وذوائب، وخلوبة وخلائب، وشمال بالكسر،
وشمال بالفتح: ربح تهب من جهة القطب الشمالي، وشمال، وعجوز وعجائز، وسعيد
علم امرأة وسعائد، وحبارى وحبار، وجلولاء: قرية بفارس، وجلال.
ويُشترط في ذى التاء من هذه الأمثلة: الاسمىة، إلا فعيلة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى
مفعولة، وشدّ ذبيحة وذباح. وندر في وصيد: وهو اسم للبيت أو فنائه: وصائد، وفي
جزور جزائر، وفي سماء، اسم للمطر: سمائي.

التاسع عشر: فَعَالِي بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

1 أي: الحرف الثالث: حرف مد.. وحروف المد هي: الألف والواو والياء. ن.

(92/1)

العشرون: فَعَالِي، فتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في فَعَلَاءِ اسماً كَصَحْرَاءَ، أو صفة لا مذكر لها كَعَذْرَاءَ، وفي الألف المقصورة للتأنيث كحَبَلِي، أو الإلحاق، كَذِفْرِي بكسر الأول: اسم للعظم الشاخص خلف أُذُنِ الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وَعَلَقِي بفتح الأول: اسم لنبت، فتقول في جمعها صحارٍ وصحارى، وعذارٍ وعذارى، وحَبَالٍ وحَبَالِي، وَذَفَارٍ وَذَفَارِي، وَعَلَاقٍ وَعَلَاقِي. وتنفرد الفَعَالِي بكسر الهمزة في أشياء: منها فَعَلَاءٌ بفتح فسكون، كَمَوْمَاءَ: اسم للفلاة الواسعة التي لا نبات بها¹، وفَعَلَاءٌ بالكسر كسِعْلَاءَ، اسم لأخبت الغيلان؛ وفَعْلِيَّةٌ بكسرتين بينهما سُكُونٌ مخفَّفٌ الياء كِهَيْرِيَّةٌ، وهو ما يعلق بأصول الشَّعْرِ كُنُخَالَةَ الدَّقِيقِ، أو ما يَتَطَايَرُ من زَعَبِ القُطْنِ والرَّيشِ؛ وفَعْلُوَةٌ بفتح فسكون فضم كَعَرْقُوَةٌ، اسم للخَشَبَةِ المَعْتَزِضَةِ في فم الدلو، وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ كحَبِنَطِي: اسم لعظيم البطن، وَقَلَنْسُوَةٌ لما يُلبَسُ على الرأس، وبُلْهَنِيَّةٌ بضم ففتح فسكون فكسر اسم لِسِعة العيش، وَحُبَارَى بضم الأول، لقول في جمعها: مَوَامٍ، وَسَعَالٍ، وَهَبَارٍ، وَعَرَاقٍ، وَحَبَاطٍ، وَقَلَاسٍ، وَبَلَاهٍ، وَحَبَارٍ.

وينفرد الفَعَالِي بفتح اللام في وصف على فَعْلَانٍ، كعطشانٍ وغضبانٍ، أو على فَعْلَى بالفتح كعطشَى وغَضْبَى، وتقول في الجمع: عَطَاشَى وغَضَابَى. والرَّاجِحُ فيهما²، ضم الفاء كسُكَارَى.

ويحفظ المفتوح اللام في نحو حَبِطَ³ بفتح فكسر وحَبَاطَى، وَيَتِيمٌ وَيَتَامَى وَأَيِّمٌ، وهي الخالية من الزوج وأَيَامَى، وطاهرٍ وطَهَارَى، في قول امرئ القيس:
ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ⁴

1 الأصح "فيها" ولعلها في الأصل فحرفت في الطباعة. ن.

2 بهذا تكون أبنية الكثرة أربعة وعشرين.

3 ويقال: حبط الجمل فهو حبط: إذا انتفخ بطنه من أكل كالأ غير ملائم اهـ.
4 وعجزه: * وَأَوْجُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَانُ*.

(93/1)

وفي شاةٍ رئيسٍ: إذا أصيب رأسها، ورأسى. ويُحفظ المضموم في نحو قديم وقُدَامَى،
وأَسِير وأَسَارَى. 0
الحادى والعشرون: فَعَالِيّ، بفتحيتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويَطْرُد في كل ثلاثي
ساكن العين، زيد في آخره ياء مُشَدَّدة، ليست متجددة للنسب، ككُرْسِي وبُخْتِي
وقُمُري، بالضّم، أو لنسب تُنُوسِي 1 كمَهْري، تقول في جمعها: كَراسِي، وبَحَاتِي،
وقَمَارِي، ومَهَارِي. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء
نحو كُرْسِي، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشَدَّ قَبَاطِي في قُبْطِي لأن
يائه للنسب، والقبط: نصارى مصر. ويُحَفَظُ في إنسان، وظَرَبَان بفتح فكسر، إذ قد
سمع أناسِي 2 وظَرَايِي، وليساً جمعاً لأنسِي وظَرِيّ بل أصلهما: أناسين وظرايين، قلبت
النون فيهما ياء وأدغمت الياء في الياء. وسُمِعَ في عَذْرَاء وصَحْرَاء، تقول فيهما: عَذَارِي
وصَحَارِي.

الثاني والعشرون: فَعَالِل. ويَطْرُد في الرُّبَاعِي المجرّد ومزیده، وكذا في الخماسِي المجرّد
ومزیده، فتقول في جَعْفَرٍ وَبُرْتَنٍ وَزَبْرَجٍ: جَعْفَرٌ، وَبَرَاتِنٌ، وَزَبَارِجٌ. أما الخماسِي فإن لم
يكن رابعه يشبه الزائد، حُذِفَ الخامس كسَفَرَجَل، تقول فيه سَفَارِج، وإن أشبه الزائد في
اللفظ أو المخرج فأُنْتُ بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو خَدَرَنْق بوزن
سَفَرَجَل، اسم للعنكبوت، وفي برزدق بوزنه أيضاً: خَدَارِقُ أو خَدَارِن، وفَرَارِقُ أو فَرَارِد،
إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والبدال في الثاني تُشَبِّه الفتاء 3 في المخرج، وتقول
في مزيد الرُّبَاعِي نحو مُدَحْرَجٍ ودَحَارِجٍ، بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر ليناً 4
فلا يُحذف، ثم إن كان اللين ياءً صحَّ، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفاً أو واوًا

1 يعنى "تنوسي لكثرة استعماله في غيره". ن.

2 قال تعالى: {وَأَنَاسِي كَثِيرًا} [الفرقان: 49] . ن.

3 في الأصل "الغناء" وما أثبتناه هو الصحيح. ن.

4 اللين: هو الواو أو الياء الساكنة. وعند القراء: يجب أن يسبقهما فتح ويأتي بعدهما سكون، نحو "قريش - خوف". ن.

(94/1)

قلب الياء نحو سِرْدَاج، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديج وعصافير، وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول في قِرْطَبُوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح للدهية، وقَبَعَتْرِي: قَرَاطِب وقَبَاعِث.

الثالث والعشرون: شِبْه فَعَالِل. وهو ما ماثله عَدَدًا وهيئة، وإن خالفه زَنَّة، وذلك كَمَفَاعِل، وفَوَاعِل، وفَيَاعِل، وَأَفَاعِلَة. ويطرَّد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبْرَى وسَكْرَى، فإن لها جموع تكسير تقدمت. ولا يُحذف الزائد إن كان واحدًا كأفضلَ ومَسْجِدَ وجَوْهَرَ وصَيْرَفَ وعَلْقَى، بل يُحذف ما زاد عليه، سواء كان واحدًا كما في نحو مُنْطَلِق، أو اثنين كما في نحو مستخرج، ويُؤثَّر بالبقاء ما له مَزِيَّة على الآخر، معنىً ولفظًا كالميم، فيقال مَطَالِق ومَخَارِج، لا نَطَالِق ومَخَارِج¹ أو نَخَارِج، لفضل الميم، بتصدرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء؛ لأنها تدلُّ على اسمي الفاعل والمفعول، وكاهمزة والياء مُصدرتين في نحو أَلْنَدَد وَيَلْنَدَد للشديد الخصومة؛ لأنهما في موضعين يقعان فيه دالَّين على معنى كأقوم ويقوم، فتقول في جمعهما أَلَادٌ وَيَلَادٌ، أو لفظًا فقط، كالتاء في نحو استخرج تقول في جمعه تَخَارِيج بإبقاء التاء؛ لأنها لا تَخْرُج الكلمة عن عدم النظر، بل لها نظير نحو تَبَارِيج وتماثيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخَارِيج، إذ لا وجود لسفَاعِيل، وكالواو في نحو خَيْرُيُون للعجوز، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها، وهو الياء فتقول في جمعه حَزَائِين، بقلب الواو ياءً كما في عُصْفُور، بخلاف ما لو حذفتها وأبقيت الياء، وقلت: حَيَازِين بسكون الموحدة قبل النون، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث إلا وأوسطهن ساكن معتل. فليجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى يحصل مفاعل، فتقول حَزَابِن. فإن لم يكن لأحد الزائدين مَزِيَّة على الآخر. فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت، كنونِيَّ سَرَنْدَى: للسرّيع في أموره والشديد وعَلَنْدَى للغليظ، وألفيهما. فتقول سَرَانِد، وَعَلَانِد بحذف الألف، وسَرَادٍ وَعَلَاد بحذف النون. وكذا حَبَنْطَى لعظيم البطن. تقول فيه حَبَانِطٌ وحَبَاطٌ، بقلب الألف ياءً، ثم يُعَلَّ إعلال جَوَارٍ؛ لأن كلنا الزيادتين للإلحاق بسفرجل؛ فتكافأتا.

1 في الأصل "مخارج" وهو خطأ مطبعي، والصحيح ما أثبتناه لأنه أليق بالسياق. ن.

(95/1)

خاتمة تشمل على عدة أسئلة

...

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف، سواء كان المحذوف أصلًا أو زائدًا. فتقول في سَفَرَجَلٍ وَمُنْطَلَقٍ: سَفَارِيجٍ وَمَطَالِيقٍ. وأجاز الكوفيون زيادتها في مُمَاتِلٍ مَفَاعِلٍ، وحذفها من مِمَاتِلٍ مَفَاعِلٍ، فتقول في جَعَاغِرٍ جَعَاغِيرٍ وفي عَصَاغِيرٍ عَصَاغِيرٍ. من الأول: {وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ} [القيامة:15] ، ومن الثاني: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ} [الأنعام:95] . وأما فَوَاعِلٍ فلا يقال فيه فَوَاعِيلٍ إلا شذوذًا، كقول زهير بن أبي سلمى:

سَوَابِغٌ بَيَضٌ لَا يُخْرِقُهَا النَّبَلُ¹

الثانية: كل ما جرى على الفعل: من اسمي الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكْسَرُ، لمشابهة الفعل لفظًا ومعنى؛ وجاء شذوذًا في اسم مفعول الثلاثي من نحو ملعون، وميمون، ومشؤوم، ومكسور، ومسلوخة: ملاعين، وميامين، ومشائيم، ومكاسير، ومساليخ، وجاء أيضًا في مُفْعِلٍ. بضم الميم وكسر العين من المذكر، كموسر ومُفْطِرٍ: مَيَاسِيرٍ وَمَقَاطِيرٍ، كما جاء في مُفْعَلٍ بفتح العين كمَنَكِرٍ: مَنَاكِرٍ. وأما إذا كان مُفْعِلٍ بكسر العين، مختصًا بالإناث، فإنه يُكْسَرُ كمُرْضِعٍ ومرْاضِعٍ. الثالثة: قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبيوتان. تقول أيضًا في جماعات منها جمالات وبيوتات. ومنه {كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ} 2 وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد، فيُكْسَرُ بمثل تكسيه، كقولهم في أعبد أعابد، وفي أسلحة أسالِح،

1 هذا عجز بيت، وصدرة: عليها أسود ضاربات لبؤسهم.

2 وقراءة "جمالات" هي قراءة شعبة عن عاصم وهي قراءة متواترة.

(96/1)

وفي أقوال أفاويل، شَبَّهوها 1 بأسود وأسود، وأجرِدة وأجارد 2، وإعصار وأعاصير، وقالوا في مصران جمع مصير: مَصَارِينُ. وفي غِرْبَان غَرَابِين. تشبيهاً بسلاطين وسراحين. وما كان على زنة مفاعل أو مفاعيل، فإنه لا يُكسَّر لأنه لا نظير له في الآحاد، حتى يُحمَل عليه، ولكنه قد يُجمَع تصحيحاً، كقولهم في نَوَاسٍ وأيامن: نَوَاسُون وأيامنون، وفي خرائد وصَوَاحِب: خَرَائِدَات وصَوَاحِبَات، ومنه: "إِن كُنَّ لَأَن تَنُصَّ صَوَاحِبَاتُ يُونُسَ".

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إمَّا 3 عَوَضًا عن الباء المحذوفة، كقنادلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعة وأزارقة ومهالبة، وفي جمع أشعني وأزرقى ومهلبي، نسبة إلى أشعث وأزرق ومهلب، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارفة وصياقلة، جمع أن كان ممنوعاً من الصرف. وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التانيث اللاحق له، كحجارة وغمومة وخوولة.

الخامسة: المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تُجمع أجزاؤها الأول كما تُثنى، فنقول: عَبْدَا الله مثنى وعُبدَان الله، وعِبَاد الله، وذَوَا القَعْدَةِ والحِجَّة، وأَذْوَاء أو ذَوَات. وما كان كابن عرس وابن آوى وابن لبون، يقال في جمعه: بنات عرس وبنات آوى وبنات لبون، والمركبات المَرْجِيَّة والمركبات الإسنادية والمثنى والجمع إذا جعلت أعلاماً لا تُثنى ولا تُجمع، بل يؤول بـذو مثناة أو مجموعاً، بحسب الحاجة، فنقول: ذَوَا بَعْلَبَك أو أَذْوَاء سَيَبَوِيَّه وذَوُو سَيَبَوِيَّه وذَوُو زَيْدِين.

السادسة: مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة، وقد يدلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي.

والفرق بين الثلاثة مع اشتراكهما في الدلالة على ما فوق الاثنين: أن اسم الجنس

1 أي في عدد الحروف، ومطلق الحركات والسكنات، وإن خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود.

2 اتفق الكل على التمثيل بأجرِدة وأجارد، ولكنه لم يوجد في اللغة. قال الصبان: والظاهر أنه جمع جراد أو جريد اه.

3 في الأصل: "عَوَاضًا" وهو خطأ مطبعي. ن.

الجمعيّ: هو ما يتميز عن واحده: إما بالياء في الواحد، نحو روميّ ورؤم، وتُرْكِي، وتُرْك، وزَنْجِيّ وزَنْج، وإما بالناء في الواحد غالبًا، ولم يلتزم تأنيثه نحو قمرّة وقمر، وكلمة وكليم، وشجرة وشجر، ويقل كونها في غير الواحد، المحفوظ منه جَبَاة وكَمَاة: لجنس الجَبَاء، والكَمَاء. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا الناء على القياس، فإن التَّزِم تأنيثه بأن عُوْمِل معاملة المؤنث فَجَمَعَ، كَتَنَحَمَ وَتَهَمَ، وفي تخمة، إذ تقول هي أو هذه تُحَمَّ وَتَهَمَّ. وأن اسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجمع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كركب وصَحْب، جمع راكب وصاحب، وكغزّي. بوزن غَيّ: اسم جمع غاز، أوله واحد وهو موافق لها، لكنه مساوٍ للواحد في النسب إليه: نحو ركاب، على وزن رجال، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب ركابي، والجمع كما سيأتي لا يُنسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام، أو أُهْمِل واحد، وهذا ليس واحدًا منهما، فليس بجمع.

وأن الجمع ما عدا ذلك، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجمع، كأبائيل: لجماعات الطير، وعباديد: للفرق من الناس والخيال، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جَمَعَ واحدُه. مُقَدَّرٌ. وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كقُلُك وإمام، زمنه: {وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا} [الفرقان: 74] أو لا¹، كأفراس جمع فرس. وعندهم اسم جنس إفراديّ، وهو ما يصدق على التقليل والكثير، كعسل ولبن وماء وتُرَاب.

1 يعني لم يتوافق المفرد والجمع في الهيئة. ن.

(98/1)

التصغير

وهو لغة: التقليل. واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى. وفوائده تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كليب ودُرَيْهَمَات، وتحقير شأنه نحو رُجِيل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو قُبَيْل العصر، ويُعِيد المغرب، وفُوقِ الفَرَسَخ، وتُحَيِّتُ البَرِيد، أو تقريب منزلته نحو صَدِيقِي أو تعظيمه نحو قول أوس بن حجر:

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ ... لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا
وزاد بعضهم التمليح نحو بُنية وحبیب، فی بنت وحبیب، وكلها ترجع للتحقیر والتقلیل.
وشرط المصغر

- 1 أن يكون اسمًا، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ قوله:
يَا أَمِيلِحْ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا ... مِنْ هَؤُلَاءِ الضَّالِّ السَّلَامِ
 - 2 وألاً يكون متوغلاً في شبه الحرف؛ فلا تصغر المضمّرات ولا المبهّمات ولا مَنْ وَكَيْفَ
ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذّ، كما سيأتى:
 - 3 وأن يكون خاليًا من صيغ **التصغير** وشبهها؛ فلا يصغر نحو كُتِيت وشُعِيب؛ لأنه على
صيغته، ولا نحو مُهَيِّمٍ ومُسَيِّطٍ؛ لأنهما على صيغة تشبهه.
 - 4 وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه
وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كلّ وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع
على رأى سيبويه.
- وأبنيته ثلاثة: فُعِيل، وفُعَيْل، وفُعَيْل، وكُفْلَيْس، ودُرَيْهَم، ودُنَيْيِر، وضع هذه الأمثلة
الخليل. وقال: عليها بُنيت معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل
التقريب، وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو أَحْيَمِر ومُكَيِّرَم

(99/1)

وسُقْرِج: وزنها الصرفي أَفْعِل، ومُفْعِل، وفُعِيل، وأما التصغيري فهو فُعَيْل في الجميع.
والأصل في تلك الأبنية فُعَيْل وهو خاص بالثلاثي، ولا بدّ من ضم الأوّل ولو تقديرًا،
وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمّى ياء التصغير. ويُقتصر في الثلاثي على
تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لُعِيز: للغز، وزُمَيْل للجبان تصغيرًا، لسكون ثانيهما،
وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزًا الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء
التصغير، وهو بناء فُعَيْل كجعيفر في جعفر.
ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول في
قُنَيْدِيل، وإلا قلب إليها، كمصبيح وعصيفر. في مصباح وعصفور، وهو بناء فُعَيْل.
ويُتَوَصَّل إلى هذين النباين بما تُوصَل به إلى 1 بناء فَعَالِل وفَعَالِيل في التكمير من
الحذف وجوبًا، أو تخييرًا، فتقول في سَفَرَجَل وفَرَزْدَق، ومستخرج وألندد، ويلندد،

وحَزَبُون: سُفْرَج، وفُرَيْزِد أو فُرَيْزِق ومُخْرِج، وأَلَيْد، ويُلَيْد. وحَزَبِين، وفي سرندی، وعَلْنَدِي، سُرَيْنَد وعُلَيْنَد، أو سُرَيْد وعُلَيْد، مع إعلالهما إعلال قاضٍ. وكما جاز في التفسير تعويضُ ياء قبل الآخر مما حُذِف، يجوز هنا أيضاً، فتقول سُفْرِج وسُفْرِيج، كما قلت في التفسير: سَفَارِج وسَفَارِيج، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو احرنجام مصدر احرنجم، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد. وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما سبق فشاذ، مثاله في التفسير جمعهم مكاناً على أمكن، ورهطاً وكُراعاً على أراهط وأكارع، وباطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث، وللقياس: أمكنة، وأرهط أو رهوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثة، ومثاله

1 غير موجودة، ولا يستقيم الكلام إلا بها. ن.

(100/1)

في التصغير تصغيرهم مَغْرَباً وعِشَاء على مُغَرِّبَان وعُشَيَّان، وإنساناً وَلَيْلَةً، على أَنَيْسِيَّان وَلَيْلِيَّة، وَرَجُلًا على رُؤَيْجِل، وَصَبِيَّةً وَغَلَمَةً وَبُنُونَ على أَصْبِيَّة، وَأَغِيلَمَة، وَأَبِينُونَ، وَعَشِيَّةً على عُشْيَشِيَّة، والقياس: مُغَرِّب، وَعُشْيِي، وَأَنْيَسِين، وَلَيْلِيَّة، وَرُجِيل، وَصَبِيَّة، وَغَلِيمَة، وَبُنْيُون وعُشْيَة. وقيل: إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل. ويُستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة: ما قبل علامة التانيث كشجرة وَحُبْلَى، وما قبل المدَّة الزائدة قبل أَلَف التانيث كحمراء، وما قبل أَلَف أفعال، كأَجْمال وأفراس، ومما قبل فَعْلَان الذي لا يُجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة، ولبقاء أَلَفِي التانيث وما يشبههما في منع الصرف وللمحافظة على الجمع، فتقول: شَجَرَة وَحُبْلَى، وَحُمَيْرَاء، وَأَجِيمَال، وَأُفَيْرَاس وسُكَيْرَان، وَعُثِيمَان؛ لأنهم لم يجمعوها على فعالين كما جمعوا عليه سِرْحَانًا وسُلْطَانًا، ولذا تقول في تصغيرهما: سُرْجِين وسُلَيْطِين، لعدم منع الصرف بزيادتها، فلم يبالوا بتغييرها تصغيراً وتكسيراً¹.

1 تحقيق تصغير وما ختم بألف ونون أن يقال:

لا تقلب الألف ياء فيما يأتي:

أولاً: في الصفات مطلقاً، سواء كان مؤنثها خالياً من الناء، وهو الأصل، أو بالناء حملاً على الصفات التي تمتنع من الصرف، نحو سكران وجوعان وعريان وندمان وقطوان: للبطيء، تقول في تصغيرها: سكيران، وجويعان، وعريان، ونديمان، وقطيان. ثانياً: في الأعلام المرتجلة، نحو مروان، وعثمان، وعمران، وسعدان، وغطفان، وسلمان، تقول في تصغيرهما: مريان وعثيمان، وعميران.. إلخ. أما عثمان، اسم جنس لفرخ الحباري، وسعدان: لنبت، فيقال في تصغيرهما: عثيمين، وسعيدين. ثالثاً: أن تكون الألف رابعة في اسم جنس، ليس على فلان مثلث الفاء ساكن العين، كظربان وسبعان، ويقال في تصغيرهما ظريبان وسبيعان. رابعاً: أن تكون الألف خامسة في اسم جنس، أو في حكم الخامسة، وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها، نحو زعفران، وعقربان، وأفعاون، وصليان: للحية، وعبوثران: لنبت، تقول في تصغيرهما: زعيفران، وعقربان، وأفيعيان، وصليليان، وعبيثران. وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف، نحو قرعبلانه: دويبة عظيمة البطن، تقول في تصغيرها: قريعبة. ويكسر ما بعد ياء التصغير، لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت رابعة في اسم جنس على فلان، مثلث الفاء =

(101/1)

ويستثنى من التوصل إلى بنائي فُعَيْعِل، بما يُتَوَصَّل به إلى بناء مَفَاعِل ومَفَاعِيل، عدَّة مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مُحْتَمَّةً بشيء مقدر انفصالي، والتصغير ترد1 على ما قبله، والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تأنيث ممدود كَقُرْفُصَاء، أو تائه كحَنْظَلَة، أو علامة نسَب كَعَبْقَرِي، أو ألف ونون زائدتين، كزَعْفَرَان وُجُلْجُلَان، أو علامتي تثنية، كمُسْلِمَيْن ومُسْلِمَان، أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كجعفرين وجعفرين ومسلمات، أو عَجْزِي المضاف والمُزَجِّي، فهذه كلها يخالف تصغيرها تكسيرها، تقول في التصغير: قُرَيْفُصَاء، وَحَنْيَظَلَة، وَعَبْقَرِي، وَزَعْفَرَان، وَجُلْجُلَان ومُسْلِمَيْن أو مُسْلِمَان، وَجُعْفَرَيْن أو جُعْفَرُون، ومُسْلِمَات، وأمِيرِي القيس ويُعَيْلَبَك، وتقول في تكسيرها: قَرَايِص، وَحَنَاظِل، وَعَبَاقِر، وَزَعَاظِر، وَجَلَاظِل، إذ لا لبس في حذف زوائدها تكسيراً، بخلاف التصغير، للالتباس بتصغير المجرد منها. وإذا أتت ألف التأنيث المقصورة رابعة، ثبتت في التصغير، فتقول في حُبْلَى حُبَيْلَى، وتُحْدَف

السادسة والسابعة كلُّغَيْرِي: للغز، وَبَرَدَرَايَا: لِمَوْضِع، فَتَقُول: لُغَيْرِ وَبُرِيدِر، وكذا
الخامسة إن لم تُسبق بمدة كَقَرَقَرِي: لموضع، تقول فيها: قُرَيْقِر، وإن سُبِقَتْ بمدة خُيِّرَتْ
بين حذفها وحذف ألف التانيث، كحبارى: لطائر، وقُرَيْثًا لتمر، فتقول: حُبَيْر أو
حُبَيْرِي، وقُرَيْث أو قُرَيْثًا.

واعلم أن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها:

فإن كان ثاني الاسم المصغر لينًا منقلبًا عن غيره، يُرَدّ إلى ما انقلب عنه. سواء كان واوًا
منقلبة ياء أو ألفًا، نحو قيمة وماء، تقول فيهما: قُومِيَّة ومُؤَيَّة، إذ أصلهما قِوَمَة

= ساكن العين، كحومان: لنبت، واحده حومانة وسلطان وسرحان، تقول في تصغيرها:
حوين، وسليطين، وسريحين، تشبيهاً لها بزلزيل وقريطيس وسريبييل تصغير زلزال
وقرطاس مثلث الفاء وسربال.

وأما العلم المنقول فحكمه حكم ما نقل عنه، فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء
التصغير، نحو سكران مسمى به، تقول في تصغيره سكيران، وإن نقل عن اسم جنس
فيكسر ما بعد ياء التصغير، هو سلطان مسمى به، تقول في تصغيره سليطين. اهـ. منه.
1 يعني أن التصغير يرد الحروف المقدرة بعد الأحرف الأربعة المذكورة. ن.

(102/1)

ومَوّه بخلاف ثاني نحو: معتد، فإنه غير لين، فيصغّر على مُتَيْعِد، وبخلاف ثاني آدم، فإنه
منقلب عن غير لين، فيقلب واوًا كالألف الزائدة من نحو ضارب، والجهولة من نحو
صاب وعاج، فتقول فيها: أُويِدِم، وضَوِيرِب وضَوَيْب وعُويَج. وأما تصغيرهم عيدًا على
عَيْيِد، مع أنه من العَوْد فشاذّ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعود أحد الأعواد. أو كان
ياءً منقلبة واوًا أو ألفًا، كموقن وناب، تقول فيهما: مُيَيْقِن ونَيْب، إذ أصلها مُيَيْقِن
ونَيْب. أو كان همزة منقلبة ياء كذيب، تقول فيه: ذُويِب. أو كان أصله حرفًا صحيحًا
غير همزة نحو دُنِينير في دينار، إذ أصله دِنَّار، بتشديد النون.

ويجرى هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول، كموازين وأبواب
وأنياب بخلاف نحو قِيم وديم.

وإن حذف بعض أصول الاسم، فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ وقاضٍ، لم يُرَدّ إليه شيء، بل
شُوِيَكٍ وقُويِضٍ، بكسر آخره منوًا، رفعًا وجرًا، وشُوِيَكِيًا وقُويِضِيًا نصبًا، وإلا رُدّ، نحو

كُلُّ وَخُذْ وَعَدْ بِحذف الفاء فيها، وَمُذْ وَقُلْ وَبِعْ بِحذف العين أعلامًا، ونحو يد ودم، بحذف لامهما، ونحو قَهْ وَفِهْ وَشِهْ، بحذف الفاء واللام، وَرَهْ بِحذف العين أعلامًا أيضًا، فتقول في تصغيرها: أَكِيل، وَأَخِيد، وَوَعِيد، بَرْدُ الفاء، وَمُنِيد وَقُوِيل وَبُسَيْع، بَرْدُ العين، وَيُدَي وَدُمَي، بَرْدُ اللام، وَوُقَي وَوُفَي وَوُشَي، بَرْدُ الفاء واللام، ورَأَي، بَرْدُ العين واللام. أما العلم الثنائي الوضع، فإن صح ثانيه كَبَلْ وَهَلْ، ضَعِفَ أو زِيدت عليه ياء، فيقال: بُلِيل أو بُلَي، وَهَلِيل أو هُكَيّ وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال في لَوْ وما وَكَي أعلامًا: لَوْ وَكَيّ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة، إذ لا يمكن تضعيفها يغير ذلك وتصغر تصغير دَوِّ وَحَيٍّ وماءٍ، فيقال لَوَيَّ وَكَيَّ وَمُويّ، كما يقال دُويّ وَحَيّ وَمُويه، إلا أن هذا لامه هاء، فردَّ إليها.

وإن صغر المؤنث الخالي من علامة التأنيث، الثلاثي أصلا وحالا، كدارٍ وسنٍ وأذنٍ وعينٍ، أو أصلاً كيدٍ، أو مآلاً فقط كحُبَلَيَّ وَحَمْرَاء، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسماء مطلقاً، أى ترخيما وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فتقول

(103/1)

دُويرَة، وَسُنِينَة وَعُيُنَة وَأُذِينَة، وَيُدِينَة، وَحُبَيْلَة، وَحُمَيْرَة، وفي غير الترخيم حُبَيْكَي وَحُمَيْرَاء كما سلف، وَسُمِيَّة، وأصله سُمِيّ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سَمَا يَسْمُو، حُذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سَمِيت به مذكراً حذفت التاء، فتقول: سُمَيّ، لتذكير مسماء، وأما نحو شجرٍ وَبَقَرٍ فَلَا يُصْغَرُ بالتاء، لئلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أنثهما، وأما عند من ذكرهما فلا إشكال، وكذا نحو زينب وسُعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما زَيْنَب، وَسُعِيد بتشديد الياء.

وشد حذف التاء فيما لبس فيه، كحَرْبٍ وَذُودٍ وَدِرْعٍ وَنَعْلٍ ونحوهما، مع ثلاثيتها، وإجلابها فيما زاد على الثلاثة، كُورِيَّة وَأُمِيَّة، بياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقديمة، بيائين بينهما دال: الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام وقَدَّام.

واعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعِيلٌ وفُعَيْلٌ، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد، فيصغر الثلاثي الأصول على فُعَيْل، مجرّداً من التاء، إن كان مسماه مذكراً، كحُميد في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحَمَّاد

وحمداً وحموده، ولا التفات إلى اللبس ثقةً بالقرائن، وإلا فبالتاء كحُبَيْلة وسُوَيْدة في حُبلي وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال في تصغيرهما: حُيَيْض وطَلَيْق من غير تاء، لكونه في الأصل وصف مذكر، أى شخص حائض أو طالق، فإن صغرتكما لغير ترخيم، قلت: حُوَيْض بشد الياء، وطويلق، بقلب ألفهما واوًا، لأنهما ثانية زائدة.

وأما الرباعي فيصغر على فُعَيْل كقُرَيْطُس وعُصَيْفِر في قِرْطَاس وعُصْفُور، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيما على بُرَيْه وُسْمَيْع، ولغير ترخيم على بُرَيْهِيم وُسْمَيْعِيل، أو على أُبَيْرَه وأُسَيْمَع، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

(104/1)

تنبيهان

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الأحاد كزُعْفَان، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره رُغَيْفَان. فمن أراد تصغير جمع رَدَّه إلى مفردة وصغَّره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غِلْمان 1 وجَوَّار ودَرَاهم: غُلَيْمون أو غَلَيْمين، وجَوَيْرِيات ودُرَيْهَمَات.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيصغران، لشبههما بالواحد.

الثاني: لا يُصغر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة:

1 أفعَل في التعجب.

2 والمزجي ولو عددًا عند من بناه.

3 وذا وتا ومثناهما وجمعهما.

4 والذي والقي كذلك.

وحكمها: أن تصغير أفعَل والمزجي كالمتمكن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، ضم كإلى، ويزاد في آخره المثني ألف، فتقول ذبا وتبا، ومنه قول رؤبة الراجز:

أو تحلفي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ

وَذَيَانِ وَتَيَانِ وَأَوَلِيًّا، وَاللَّذِيَّ وَاللَّذَيَّانِ وَاللَّتِيَّ وَاللَّتِيَّانِ وَاللَّذِيَّ مطلقًا، بفتح الياء

المشددة أو كسرهما، أو التذنيون في حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيوييه، والأخفش²، واللّتيان جمع اللّتيا، يغني عن تصغير اللّائي واللّاتي عند سيوييه، وصغرهما الأخفش بقلب الألف واؤًا، وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة. وتقلب الهمزة في اللّائي، فيقال اللّويا واللّويتا، وضم لام اللّويا واللّتيا لغةً، كما في التسهيل، خلافًا للحريزيّ في دُرّة الغواص. وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق، ولذا مُنِعَ عمل اسم الفاعل مصغرًا، كما منع موصوفًا.

1 على هذا الترتيب: "غلمان = غلام = غليم = غليمون".

"جوازي = جارية = جويرية = جويريات". ن

2 سيوييه يقول بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء والأخفش يقول بفتح ما قبلها، ومنشأ الخلاف ألف اللّذا. فالأول يحذفها في التثنية. والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة عنده، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع ا. هـ.

(105/1)

النَّسَب

وسماه سيوييه الإضافة، وابن الحاجب النسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية.

ويحدث به ثلاثة تغييرات: لفظي، ومعنوي، وحكّمي:

فالأول: زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى مجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصريّ، وشاميّ، وعراقيّ.

والثاني: صيرورته اسمًا للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك زيد قرشيّ أبوه، وأمه مصرية.

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسيّ أو للنسب كشافعيّ، كراهية اجتماع أربع ياءات. ويقدر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع المجددة للنسب، غيرهما بدونها، ولهذا التقدير ثمة تظهر في نحو: بخاتي وكراسي إذا سُمّي

بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل **النسب** ممنوع من الصرف، لوجود صيغة منتهى الجموع، نظرًا لما قبل التسمية، فإن الياء من بنية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفًا لزوال صيغة الجمع بياء النسب، وإن سُمِّيَ به مؤنث، فيكون ممنوعًا من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنوي، والأفصح في نحو مَرَمَىٰ مما إحدى ياءيه زائدة حذفهما، وبعضهم يحذف الأولى، ويقلب الثانية واوًا، لكن بعد قلبها ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فتقول على الأول مرمي، وعلى الثانية مرموي.

(106/1)

ويتعين في نحو حَيٍّ وَطَيٍّ مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فتح أولاهما، وردُّها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلب الثانية واوًا كطَوَوِي وحيَوِي.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكة مَكِي، وقول العامة خَلِيفَتِي في خليفة، وَخَلَوَتِي في خَلَوَة حَنٍّ، والصواب خَلَفِي وَخَلَوِي.

الثالث: الألف خامسة فصاعدًا مطلقًا، أو رابعة متحركًا ثاني كلمتها: فالأولى ألف التأنيث كخُبَارِي: لطائر، أو الإلحاق كخَبْرَكِي مُلْحَق بِسَفَرَجَل: للقراد، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفرة، تقول في النسبة إليها خُبَارِي وَخَبْرَكِي ومصطفَى. والثانية ألف التأنيث خاصة كجَمَزِي: للحمار السريع، تقول في النسبة إليه جَمَزِي، فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واوًا، وسواء كانت للتأنيث كخُبَلِي، أو للإلحاق كعَلَقِي، اسم لنبت، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كَمَلَهِي من اللُّهُو، تقول فيها: خُبَلِي أو خُبَلَوِي، وَعَلَقِي أو عَلَقَوِي، وَمَهَلِي أو مَلَهَوِي. والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو، نحو خُبَلَاوِي.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كالمعتدى، أو سادسة كالمستعلى، تقول فيهما، المعتدِي والمستعَلِي. أما الرابعة كالقاضي فكألف نحو مَلَهِي، تقول القاضي والقاضِي، والحذف أرجح، وأما الثالثة كالشَّجِي والشَّذِي فيجب قلبها واوًا، كألف نحو فَتَى وَعَصَى، تقول: شَجَوِي وشَذَوِي، كما تقول فَتَوَى وَعَصَوَى، ولا تقلب الياء واوًا إلا بعد قلبها ألفًا، ويُتَوَصَّل لذلك بفتح ما قبلها، كما سبق في مَرَمَى.

وإذا نسبتَ إلى فَعَلٍ، مكسور العين، مثلث الفاء، كنِمِرٍ ودُّبِلٍ وإِبِلٍ، فَتَحَّت عينه في النسب، تقول نَمِرِي، ودُّبُلِي وإِبِلِي، وقال بعضهم: يجوز في نحو إِبِلٍ إبقاء الكسرة إبتاعًا. الخامس والسادس: علامتا التشبية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَيْنِ إذا أعربا، بالحروف،

تقول زَيْدِي في النسب إلى زِيدَانٍ وزَيْدُون. وأما من أجرى المثنى علمًا مجرى سَلْمَانَ في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فيقول: زَيْدَانِي ومن أجرى الجمع المذكور مجرى غَسَلِينَ، في لزوم الياء، والإعراب على النون منونة، يقول فيه

(107/1)

زَيْدِي، ومن جعله كهَارُونَ في المنع من الصرف للعلمية وشبه العُجْمَة مع لزوم الواو، أو كَعَرُتُونَ في لزومها منونًا، أو كالمطرون: اسم قرية بالشام في لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون للحكاية، يقول في الجمع: زَيْدُونِي. أما جمع المؤنث السالم، فنحو: تَمَرَاتٌ جمعًا، ينسب إلى مفردة ساكن الميم¹، وعلمًا إليه مفتوحها، سواء حُكِيَ أو مُنِعَ، وذلك للفرق بين النسب إليه مفردًا وجمعًا، وأما نحو ضَحْمَاتٌ فألفه كألف حُبْلَى بجامع الوصيفة. ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسةً فصاعدًا، سواء كان من الجموع القياسية كمسلمات، أو الشاذة كسُرَادِقَات، تقول فيها: مُسَلِمِي وَسُرَادِقِي.

ويجب حذف ستةٍ أخرى متصلة بالآخر:

أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال في نحو طَيِّبٌ وَهَيْنٌ طَيِّبِي وَهَيْنِي، بخلاف المفتوحة كهَيْبَخٍ للغلام الممتلئ، ما لم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة كمُهَيِّمٍ، تقول هَيْبَخِي وَمُهَيِّمِي، تصغيرها مِهْيَامٌ، مفعول من هام على وجهه: إذا ذهب من العشق، أو من النعاس، تحذف الواو الأولى، ثم توضع ياء التصغير، فيصير مُهْيُومٌ، فيُعَلَّ على مُهْيَمٍ، إتياعًا لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبقٍ إحداهما بالسكون، فيشتبه حينئذٍ باسم الفاعل المكبر من هَيْمَةِ الحُبِّ، فإذا نسب إلى المصغر زيدت ياء، لمنع الاشتباه، ومثله مصغر مُهْيَمٍ المذكور، وشذَّ طَائِي في طَيِّءٍ، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى، وقلب الثانية، وألفًا.

ثانيها: ياء فَعِيلَة بفتح فكسر، صحيح العين غير مضعّفها، كحنيفة وحنفي، وصحيفة وصحفي بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة، وشذَّ سَلِيْقِي، منسوبًا إلى سَلِيْقَة في قوله:

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ ... وَلَكِنْ سَلِيْقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ

1 "تَمَرِي" وإذا كان علمًا: "تَمَرِي". ن

كما شذ عميري وسليمي، في عميرة كلب وسليمة الأزد، نطقوا بالأول، للتنبيه على الأصل المرفوض، وبالأخيرين له، وللتفرقة بين عميرة غير كلب، وسليمة غير الأزد. وأما معتل العين كطويلة، أو مضعفها كجلیلة، فلا تحذف ياؤهما، تقول فيهما: طَوِيلِي، وجَلِيلِي.

ثالثها: ياء فعيلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعفتها، كجُهينة وقُرَيْظة، تقول في النسبة إليهما: جُهْنِي وقُرَظِي بحذف التاء، ثم الياء؛ وعُيْنِي وقُومِي، في عُيْنَةٍ وقُومَةٍ كذلك، مع بقاء ضم الفاء، إذ لا يترتب عليها إعلال العين. وشذ رُدَيْنِي في رُدَيْنَةٍ، ولا يجوز الحذف في نحو قَلِيلَةٍ، لأن العين مضعفة.

رابعها: واو فعولة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غير مضعفتها، كشئوة؛ تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور شئِي، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة. ومن قال شَنَوِي بالواو، قال فيها شَنُوءَة، بشد الواو. وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط، وغيره إلى حذف الواو مع التاء فقط. وأما نحو قُؤُولَةٍ ومُلُولَةٍ، فلا حذف فيهما غير التاء، للاعتلال في الأول، والتضعيف في الثاني.

خامسها: ياء فعيل، بفتح فكسر، يائي اللام أو واويها، كعَيّ وعَلِي¹، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول غَنَوِي وعَلَوِي.

سادسها: ياء فعيل، بضم ففتح، المعتل اللام كقَصِي. تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول قُصَوِي، فإن صحت لام فعيل وفُعِيل، كعَقِيل وعُقِيل، لم يحذف منهما شيء، وشذ في تَقِيْفٍ وقُرَيْشٍ، وهُدَيْلٍ: تَقَفِي، وقُرَشِي، وهُدَلِي.

1 بهذا الترتيب: "عَلِيّ = عَلِيّ = مخففة = عَلِيّ = عَلَا = عَلَوُ، ثم تنسب فتقول: "عَلَوِي". ن. "عَنِيّ = عَنِيّ = مخففة = عَنِيّ = غَنَا = غَنَوُ = ثم تنسب فتقول: "غَنَوِي". ن.

وحكم همزة الممدود هنا: كحكمها في التنئية، فتسلم إن كانت أصلاً، كقُرَائِي في قُرَاءٍ، ومنهم من يقلبها واوًا، والأجود التصحيح. وتقلب واوًا إن كانت للتأنيث كحَمْرَاوِي،

في حمراء وصحراء، وشدّ قلبها نونا في صنّعاني وبهراي، نسبة إلى صنّعاء اليمن وبهراء اسم قبيلة من قضاة، وبعض العرب يقول صنّعاوي وبهراوي على الأصل. ويُخَيَّرُ فيها إن كانت للإلحاق كعلباء، أو بدلاً من أصل ككساء، فتقول علْبائي أو علْباوي، وكسائي أو كساوي.

ويُنْسَبُ إلى صدر العَلَمِ المركَّبِ إسنادياً، كبرقي، وتَابُطِي: في بَرَقَ نَحْرُهُ، وتَابُطَ شَرًّا. أو مَزْجِيًّا كَبُعْلِي وَمُعْدِي: في بَعْلَبَكْ وَمُعْد يَكْرِب. وهذا هو القياس فيه مطلقاً، سواء كان صحيح الصدر أو معتله، وبعضهم يعامل المعتلَّ معاملة المنقوص، فيقول في مُعْدِيكَرِب مُعْدَوِي. وقيل يُنْسَبُ إلى عَجْزِهِ، فتقول بَكِّي وَكَرِّي. وقيل: إليهما مَزَالَا تركيبهما، فتقول: بَعْلِي بَكِّي، وَمُعْدِي كَرِّي؛ وعليه قوله: تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً ... بِفَضْلَةٍ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ في النسبة إلى رَامٍ هُرْمُزٍ وقيل إلى المركب غير مزال تركيبه، تقول بَعْلَبَكِّي وَمُعْدِيكَرِي. وقيل: يُنْسَبُ إلى فَعْلَلٍ منهما، تقول بَعْلَبَكِي وَمُعْدَكِي؟ كما تقول حَضْرَمِي في حَضْرَمَوْت.

ومثل الإسنادي أيضاً الإصافي كأمرئ القيس، تقول فيه امرئي أو مرئي، والثاني أفصح عند سيبويه، وعليه قول ذى الرِّمَّة يهجو امرأ القيس¹: إذا المرئي شَبَّ له بَنَاتٌ ... عَقْدُنْ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

1 امرئ القيس هو الحارث بن حجر الكندي الشاعر الجاهلي الماجن المعروف. ن.

(110/1)

وقول جرير:

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ ... بَيُوتُ الْمَجْدِ أَرْبَعَةَ كِبَارًا

وَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْمَرْئِي لَعْوًا ... كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارَا¹

ويُستثنى من المركب الإصافي ما كان كُنْيَةً، كأبي بكر وأم كلثوم، أو مُعَرَّفًا صدره بعجزه، كابن عمر وابن الزبير، فإنك تَنْسَبُ إلى عَجْزِهِ، فتقول: بَكْرِي وَكُلْثُومِي وَعُمَرِي. وأُحَقُّ بهما ما خيف فيه لَبْسٌ، كقولهم في عبد مناف مَنَافِي، وعبد الأشهل أَشْهَلِي، دَفْعًا لِلْبَسِ، وشدّ فيه، فَعْلَلُ السَّابِقِ، كَتَيْمَلِي وَعَبْدَرِي، وَمَرْقِسِي، وَعَبَّ قِسِي، وَعَبْشَمِي: في تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس بن حجر الكِنْدِي، وعبد القيس، وعبد ثَمَس. ومن

الأخير قول عبد يغوث الحارثي:

وَتَضَحْكُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً ... كَأَنَّ لَمْ تَرِ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًّا

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ، فَإِنْ جُبِرَ فِي التَّشْبِيهِ وَجَمَعَ التَّصْحِيحَ بَرَدَهَا، كَأَبٍ وَأَخٍ وَعِصَّةٍ وَسَنَةٍ، تَقُولُ فِيهَا: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَعِصَوَاتٍ وَسَنَوَاتٍ، أَوْ عِصَهَاتٍ وَسَنَهَاتٍ، وَجِبَ رَدُّ الْمَحذُوفِ فِي النِّسْبِ، فَتَقُولُ: أَبَوِي وَأَخَوِي وَعِصْوِي وَسَنَوِي، أَوْ عِصَهِي وَسَنَهِي. وَإِنْ لَمْ يُجَبَّرْ فِيهِمَا جَازَ الْأَمْرَانِ فِي النِّسْبِ، نَحْوُ غَدٍ وَشَفَعَةٍ، تَقُولُ فِيهِمَا: غَدِي وَشَفَعِي، أَوْ غَدَوِي وَشَفَعَوِي. إِلَّا إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ مُعْتَلَّةً، فَيَجِبُ جَبْرُهُ، كَدَوَوِي فِي ذِي وَذَاتٍ، بِمَعْنَى صَاحِبٍ وَصَاحِبَةٍ²، وَشَاهِي أَوْ شَوْهِي، بِسُكُونِ الْوَاوِ فِي شَاةٍ،

-
- 1 الحوار: ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يفطم، ونسب الأشعموني البيت الأخير لذي الرمة، وأنشده محرفاً، وكتب عليه الصبان ما كتب. والصواب ما هنا، وأنه لجريز، كما أنشدهما الفخر عند قوله تعالى: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ} [البقرة: 225]. وكما في الأغاني في ترجمتي جريز وذي الرمة. ا. هـ. مؤلف.
- 2 الأول على مذهب سيبويه، لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكوتها الأصلي، بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها ألفاً. والثاني على مذهب أبي الحسن، لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكوتها الأصلي، فيمتنع القلب، وقد ورد السماع بمذهب سيبويه، وإليه رجع أبو الحسن وأصل شاة شوهة، بسكون الواو، بدليل شيء، فلما حذفت الهاء، فتحت الواو، لتاء التانيث، فقلبت ألفاً. ا. هـ. منه.

(111/1)

أصلها: شَوْهَةٌ. ويجوز الأمران في يَدٍ وَدَمٍ عند من لا يَرُدُّ لَامَهُمَا فِي التَّشْبِيهِ، وَوَجِبَ الرُّدُّ عند من يردّها، فَتَقُولُ عَلَى الْأَوَّلِ: يَدِيُّ أَوْ يَدَوِيُّ، وَدَمِيُّ أَوْ دَمَوِيُّ، وَعَلَى الثَّانِي: يَدَوِيُّ وَدَمَوِيُّ لَا غَيْرَ.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ، وَعُوضَ عَنْهَا تَاءُ تَأْنِيثٍ لَا تَنْقَلِبُ هَاءُ الْوَقُوفِ، حَذَفَتْ تَاوُهُ، فَتَقُولُ: بَنَوِي وَأَخَوِي فِي بِنْتٍ وَأَخْتٍ، وَيُونُسُ يَقُولُ: بِنْتِي وَأُخْتِي، بِبَقَاءِ التَّاءِ، مُحْتَجًّا بِأَنَّ التَّاءَ لَغَيْرِ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ، وَلَا يُسَكَّنُ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ إِلَّا إِنْ كَانَ مَعْتَلًا كَفَتَاةٍ، وَبِأَنَّ تَاءَهَا لَا تُبَدَّلُ هَاءَ فِي الْوَقُوفِ. وَكُلُّ ذَلِكَ مُرَدُّوهُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ، إِذْ تَقُولُ فِيهِمَا: بَنَاتٍ وَأَخَوَاتٍ، بِزِيَادَةِ أَلْفٍ وَتَاءٍ، وَحَذَفِ التَّاءَ الْأَصْلِيَّةَ.

ولا تُرَدُّ أَلْفًا لما صحت لامه، كَعِدَّةٍ وَصِفَةٍ، تقول فيهما: عِدِي وَصِفِي، وتُرَدُّ لمعلتها كَشَيْءٍ، تقول 1 فيه: وَشِي 2، بكسر الواو، وفتح الشين أو وشِي، بكسرتين بينهما شين ساكنة.

وإذا نُسِبَ إلى محذوف العين، وهو قليل في كلامهم، فإن صحت لامه ولم يكن مُضَعَّفًا، لم يُجَرَّ بِرَدِّ المحذوف، كَسِهَ ومُذ، مسمًى بهما، فتقول منهما سَهِي ومُذِي. لا سَتَهِي ومُذِي، وإن كان مُضَعَّفًا كَرُبَّ يَحْذِفُ الباء الأولى، مُحَفَّفٌ رُبَّ إذا سُمِّي به، فإنه يجزى برد المحذوف. فيقال رُبِّي، ومثل المضعَّف في وجوب الرد، معتلُّ اللام كَالْمُرِّي، اسم فاعل أَرَى، وكيرى مضارع رأى مسمى بهما، فتقول فيهما: المُرِّي، واليرِّي، بفتح الياء، وسكون أو فتح الراء، على الخلاف بين سيبويه والأخفش، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد، أو عدم إبقائها.

وإذا نُسِبَتْ إلى الثَّنَائِي وَضْعًا، ضَعَفَتْ ثَانِيَةً إن كان معتلا فتقول في لَوْ وَكَي مَسْمًى

-
- 1 أي على الخلاف بين سيبويه! وأبي الحسن، فإن الأول يبقى حركة العين بعد رد المحذوف، وهي هنا الكسرة، ثم يقلبها فتحة، فتقلب الياء أَلْفًا، ثم واوًا، والثاني العين إلى سكونها الأصلي، فلا داعي للقلب عنده. 1. هـ.
- 2 في الأصل: "وَسَنَوَات" ولعله تصحيف والصحيح ما أثبتناه. ن

(112/1)

بهما: لَوْ وَكَيَّ بالتشديد، وتقول في لا عَلَمًا: لاء بالمدّ، وفي النسب إليها: لَوِيَّ وَكَيَوِيَّ، ولَايِيَّ أو لَاوِيَّ كما تقول في النسب إلى الدَّوِّ وهو الفلاة، والحيِّ والكِسَاء: دَوِيَّ وَكَيَوِيَّ، ولَايِيَّ أو لَاوِيَّ، كما تقول في النسب إلى الدَّوِّ وهو الفلاة، الحيِّ والكِسَاء: دَوِيَّ وَحَيَوِيَّ وَكِسَائِيَّ أو كِسَاوِيَّ، وأنت في الصحيح بالخيار، نحو كم فتقول: كَمِي بالتخفيف، أو كَمِي بالتضعيف.

ويُنْسَب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت اسم جمع، كقَوْمِي ورَهْطِي: في قوم ورهط؛ أو اسم جنس كشَجَرِي في شجر؛ أو جمع تكسير لا واحد له، كأبَابِيلِي في أبابيل، أو عَلَمًا كَبَسَاتِينِي، نسبة إلى البساتين، عَلَم على قرية من ضواحي مصر، أو جاريا مجرى العلم كأنصارِيَّ، أو يتغير المعنى إذا نُسِب لمفرده كأعرابي 1.

1 الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة جمعًا لعرب، ثم خصص لساكني البادية، والعرب يعمه وساكن الحضر. ا. هـ. رضى ملخصًا.

(113/1)

خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالبًا بصوغ فاعِلٍ مقصودًا به صاحب كذا، كطاعم، وكاسٍ، ولابن، وتامرٍ. ومنه قول الخطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:
دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا ... واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي 1
أى ذوي طعام وكسوة. وقوله 2:
وغررتني وزعمت أنك ... لا ين في الصيف تامر
أى ذو لبنٍ وقمر.

1 راجع "63" باب "اسم الفاعل". ن

2 هو الخطيئة الشاعر المخضرم أيضًا.

(113/1)

أو بصوغ فَعَّالٍ بفتح الفاء وتشديد العين، مقصودًا به الحرف كنجار وعطار ويزاز، أى محترف بالتجارة والعطارة والبرارة، أو بصوغ فَعِلٍ، بفتح فكسر، كطعم ولبن، أى: صاحب طعام، ومنه قوله:

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي هُرَ ... لَا أَدُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ
وتصاغ نادرًا على وزن مَفْعَالٍ أى: كمعطّار، أى: ذى عطر، ومفعيل كفرس مخضير، أى ذى خضر، بضم فسكون، وهو الجرى.

وما خرج عما تقدم في النسب فشاد، كقولهم رقباني وشعراي وفوقاني وتحتاني، بزيادة الألف والنون: لعظيم الرقبة، والشعر، ولفوق، وتحت، ومروزي في مرو، بزيادة الزاي، وأموي بفتح الهمزة في أمية بضمها، ودُهري بالضم: للشيخ الكبير في الدهر بالفتح، وبدوي، بحذف الألف، في البادية، وجلولي وحروري، بحذف الألف والهمزة، في جلولاء، قرية بفارس، وحروراء قرية بالكوفة.

الباب الثالث: في أحكام تعمُّ الاسم والفعل

فصل في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إمَّا أن تكون لإفادة معنى، كفتح بالتشديد من فرح، وإمَّا لإلحاق كلمةٍ بأخرى، كإلحاق قَرَدَدٍ اسم جبل بجعفر، وجَلَبَبٍ بدخرج. ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو قَطَّع، أو مع الانفصال بزائد نحو عَقَنَقَل، بمهملة وقافين بينهما ساكن، مفتوح ما عداه: للكثير العظيم من الرمل.

أو بتكرير لام كذلك، نحو: جَلَبَبَ وجَلَبَّاب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو: مَرْمَرِيس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل، أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو صَمَخَمَح بوزن سَفَرَجَل: للتشديد الغليظ. وأما مكرر الفاء وحدها كَقَرَقَف وسُنْدَس، أو العين المفصولة بأصل، كخَدَرْد بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء في رُبَاعَى كِسْمَسِم، فأصليّ، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصليّ كصَمَخَمَح وَسَمَمَعَ: لصغير الرأس، حُكِم بزيادة الضعفين الأخيرين لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقلَّ الأصول¹.

ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصليّ، هذا لا يكون إلا من الحروف العشرة، المجموعة في قولك: سألتُمُونِهَا. وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرَّات، فقال: هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِه ... نِهَائُهُ مَسْؤُولٌ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

1 يعني: "يصح أن تقول: صَمَخَ وَسَمَعَ" بخلاف كلمة: "سمسم فإنك لا تستطيع حذف شيء منها لأنَّ حروفها أصلية". ن

وقد تكون الزيادة واحدة، واثنين، وثلاثا، وأربعا، ومواضعها أربعة، لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة. فالواحدة قبل الفاء نحو أَصْبَع وأَكْرَم، وبين الفاء والعين، نحو:

كاهل وضارب، وبين العين واللام نحو غَزَال. وبعد اللام كَحُبْلَى.

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء، نحو أجادل، وبينهما العين كعاقول، وبينهما اللام نحو قَصِيرَى: أى الضلَع القصيرة، وبينهما الفاء والعين نحو إعصار، وبينهما العين واللام نحو خَيْرَى، وهى مشية فيها تناقل، وبينهما الفاء والعين واللام، نحو أَجْفَلَى للدعوة العامة.

والمجتمعتان قبل الفاء، نحو منطلق، وبين الفاء والعين، نحو جواهر، وبين العين واللام، نحو خُطاف، وبعد اللام نحو علباء.

والثلاث المتفرقات: نحو تماثيل، والمجموعة قبل الفاء نحو مستخرج، وبين العين واللام نحو سَلاليم، وبعد اللام نحو عنفوان. واجتماع اثنتين وانفراد واحدة نحو أَفْعُوان.

والأربع المتفرقات: نحو احميرار مصدر احماراً، ولا توجد الأربع مجتمعة.

وأدلة الزيادة تسعة:

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كآلف ضارب، وألف وتاء تَضَارَب من الضرب، فما عدا الضاد والراء والباء: حُكْمه الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع، كنونى سُنْبِل وَحَنْظَل، من أسبل الزرع، وَحَظِلَت الإبل، أى خرج سُنْبِل الزرع، وتأذت الإبل من أكل الحنظل، فنونها زائدة، لسقوطها من الفرعين.

الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، كنونى نَرْجِس بفتح فسكون فكسر، وَهَنْدَلِغ بضم فسكون ففتح فكسر: لبقلة، وتاءى تَنْضُب، بفتح فسكون فضم: اسم شجر، وَتَنْفَل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب،

(116/1)

لانتفاء هذه الأوزان فى الرُّباعى الجَرْد1.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مثلاً، كأَيْطَل بفتحتين بينهما ساكن، وإِطَل بكسر فسكون أو بكسرتين: للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير فى نظير الكلمة التى اعتبرتها أصلاً، كَتُنْفَل بضميتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعْلُ كَبُرْتُن لكن يترتب ذلك فى نظير تلك الكلمة، وهى تَنْفَل المفتوحة التاء فى اللغة الأخرى، إذ لا وجود لَفُعْلُ بفتح فضم بينهما سكون، فثبوت زيادة التاء فى لغة الفتح لعدم النظير، دليل على زيادتها فى لغة الضم، والأصل الاتحاد.

السادس: كون الحرف دالاً على معنى، كأحرف المضارعة 2 وألف اسم الفاعل.

السابع: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالتون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كَوَزَنْتَلْ، بفتحات، بينهما نون ساكنة: للداهية، وشرَّبْتُ بوزنته: للغليظ الكفين والرجلين، وعَصَنْصَرَ بفتح المهملات وسكون النون: اسم جبل، لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كَجَحَنْفَلْ بوزنته أيضاً، وهو الغليظ السفه، من الجَحْفَلَة، وهي لدى الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق، كهمزة أَرْزَبْ وأفكل، بفتحيتين بينهما ساكن: للِرَّعْدَة، لزيادتهما في هذا الموضع مع المشتق، كأحمر.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً، كنونات حِنْطَأُو بكسر فسكون ففتح فسكون: لعظيم البطن، وَكَنْتَأُو بوزنته، لعظيم اللحية، وَسِنْدَأُو وَقِنْدَأُو بزنة ما تقدم: لخفيفها.

وزاد بعضهم عاشراً، وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظر

1 راجع "ص 26" موضوع: "أوزان الرباعي المجرد". ن

2 وهي "أ-ن-ي-ت". ن

(117/1)

فيهما، نحو كَنَهَبُلْ، بفتحيتين فسكون فضم: شجر عظيم، وقد تفتح باؤه، فزنته بتقدير أصالة النون: فَعَلَّلْ، وبتقدير زيادتهما فَنَعْلُلْ وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

ويُحْكَم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين، كضارب وعِمَاد وَحُبْلَى، ويحكم بزيادة الواو متى صاحبت أكثر من أصلين، ولم تنصدر ولم تكن كلمتها من باب سَمِسَم، كمحمود ويؤيع، بخلاف نحو سَوُط وَوَزَنْتَلْ وَوَعَوَعَة.

ويحكم بزيادة الياء متى صاحبت أكثر من أصلين، ولم تنصدر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سَمِسَم كضربُ فعلا، وَيَرْمَع اسمًا، بخلاف نحو بيت وَيُؤَيُّ لَاطَرٌ، وَيَسْتَعُور بزنة فَعْلُلُول، كعَصْرَفُوط: اسم لدوية.

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصلين، ولم تلزم في الاشتقاق، كمحمود، ومسجد، ومنطلق، ومفتاح بخلاف نحو: مَهْد ومَرْعَز، بكسرتين بينهما سكون: اسم لما

لأن من الصوف، فَأَتَمَّ قالوا: ثوب مُرْعَز فأتبثوها في الاشتقاق، واستدلوا بذلك على أصالتها، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها.

ويحكم بزيادة الهمزة مصدرة متى صحبت أكثر من أصلين، ومتأخرة بشرط أن تسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين كأخْفَظُ فعلاً، وأفْضَلُ اسماً مشتقاً، وإصْبَحَ اسماً جامداً، وأفْلَسَ جمعاً، وكحمراء وصحراء.

ويحكم بزيادة النون مُتَطَرِّفةً إن كانت مسبوقة بألف مسبوقة بأكثر من أصلين، كسكران وغَضْبَان، ومتوسطة بين أربعة أحرف، إن كانت ساكنة غير مضعفة كغَضَنْفَر وقرْنَفَل، أو كانت من باب الانفعال، كانطَلَقَ ومُنْطَلِق، أو بدأت المضارع.

ويحكم بزيادة التاء في باب التفعيل كالتدَخْرَج، والتفاعل كالتعاون، والافتعال كالاقتراب، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين. أو كانت التاء في التفعيل أو التفاعل، أو كانت للتأنيث كقائمة، بدأت المضارع. وتُزَادُ التاء سَمَاعاً في نحو ملكون. وجبروت ورهبوت وعنكبوت. وتزاد السين

(118/1)

سَمَاعاً في قُدُموس بزنة غُضْفُور، للإلحاق به. وبزيادة الهاء واللام قليلة، ومثلوا للهاء بقولهم: أهراق في أراق، وبأمهات في جمع أم. ومن مثل لها بهاء السكت رُدَّ عليه بكونها كلمة مستقلة. ومثلوا للأُم بطَيْسَل وزَيْدَل وَعَبْدَل، والأصل طَيْس وهو الكثير، وزيد وعبد، ومن مثل لها بلام ذلك وتلك، رُدَّ عليه رَدَّ هاء السكت.

(119/1)

فصل في همزة الوصل

همزة الوصل 1: هي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها.

ولا تكون في حرف غير أل، ومثلها أم 2 في لغة حمير، ولا في فعل مُضَارِع مطلقاً ولا في ماض ثلاثي كأمر 3 وأخذ، أو رباعي كأكرم وأعطى، بل في الخماسي كانطلق واقتدر، والسداسي كاستخرج واحرنجم، وأمرهما، وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً كاضرب، بخلاف نحو هَبْ وَعِدْ وَقُلْ. ولا في اسم إلا مصادر الخماسي والسداسي،

كانطلاق واستخراج، وفي عشرة أسماء مسموعة، وهي: اسمٌ وَأَسْتُ، وابنٌ، وابنمٌ، وابنة، وامرؤٌ، وامرأة، واثنان، واثنان، وإيمن 4 المختصة بالقسم، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع.

ويجب فتح همزة الوصل في أل، وضمُّها في نحو انطلق واستخرج مبينين للمجهول، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة. كادخلُ واكتب، بخلاف امشوا واقضوا 5 مما جعلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو، فتكسر الهمزة بخلاف عكسه، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء، كاغزي، فيترجح الضم على الكسر، كما يترجح الفتح على الكسر في إيمن وإيم، والكسر على الضم في اسم، ويجوزان مع الإشمام في نحو اختار وانقاد مبينين للمجهول. ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة 6، والمصادر، والأفعال.

وتُحذف لفظاً لاختطاً إن سُبقت بكلام، ولفظاً وخطاً في ابن مسبوق بعلم، وبعده

1 سميت بذلك: لأنها تصل ما قبلها بما بعدها من غير قاطع أو فصل وبعبارة همزة القطع. ن

2 ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لِرَجُلٍ مِنْ حِمِيرٍ: "لَيْسَ مِنْ أُمِّ بَرٍّ أُمٌّ صِيَامٌ فِي أُمِّ سَفَرٍ"، رواه البخاري ومسلم بألفاظ مختلفة.

3 لأن الهمزة من بنية الكلمة. ن

4 أما إذا كان "إيمن" اسماً فهمزته همزة القطع. ن

5 هذه القاعدة ليست عامة فلقد قرئ: {وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ

اُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ..} بضم النون والواو. ن

6 يعني بالعشر عند الابتداء.

(120/1)

علم بشرط كونه صفةً للأول، والثاني أباً له، ما لم يقع أو السطر، وفي بسم الله الرحمن الرحيم، قال بعض الشعراء مشيراً إلى ذلك:

أفي الحق يُعْطَى ثلاثون شاعراً ... ويُحَرَّم ما دُون الرضا شاعرٍ مثلي

كما ساهموا عمراً بواوٍ مزيدةٍ ... وضُوبق باسم الله في ألفِ الوصل

وإن وقعت بعد همزة استفهام؟ فإن كانت مكسورة حذفت نحو: {أَتَحَدَّثَانَهُمْ سِحْرِيًّا}

[ص: 63] {أَسْتَغْفِرْتُ لَهُمْ} [المنافقون: 6] أبنيك هذا؟ أسمك على؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة، فإنها تبدل ألفاً، وقد تسهل نحو: {أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ} ؟ 1 [يونس: 59] . كما تحذف همزة أل خطأ ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية، سواء كانت للجر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب، نحو قوله تعالى: {لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ} [التوبة: 60] ؛ {وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ} [البقرة: 149] {وَلَا خِرَّةَ خَيْرَ لَكَ مِنَ الْأُولَى} [الضحى: 4] .

وكقول الشاعر:

يَا لِلرِّجَالِ عَلَيْكُمْ حَمَلَتِي حُسِبَتْ

ونحو يا للماء والعُشْب. ولا تحقق مطلقاً إلا في الضرورة²، كقوله:

أَلَا لَا أَرَى اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مَيِّ وَمِنْ جُمْلِ

1 هذه الآية: تقرأ بالاستفهام والقطع: {أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ} وتقرأ "ءالله" بالمد، وتقرأ بالتسهيل "الله". ومعنى التسهيل: أن تقرأ الهمزة الثانية "بينَ بينَ" أي بين الهمزة والهاء. ن

2 يعني: الضرورة الشعرية: فإن كثيراً من الألفاظ يُتسامح بها في الشعر.

(121/1)

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه؛ فأنواعه

(121/1)

ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جعل مُطلق حرف مكان آخر. فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو قال ورمي، وينفرد الإبدال في نحو اصْطَبَرَ وادَّكَرَ. وخرج بالمكان العَوَضُ، فقد يكون في غير مكان المعَوَض منه كتناءى عِدَّة واستقامة وهمزتي ابن واسم. وقال الأشموني: قد يُطلق الإبدال على ما يُعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة والإحالة لا

تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثمَّ 1 اختص بحروف العلة والهمزة، لأنها تقاربا بكثرة التغير.

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

ما يُبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف، وما يبدل إبدالاً نادراً، وهو شبه أحرف: الحاء، والحاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتان، كقولهم في وَكْنَةٍ، وهي بيت القَطَا في الجبل: وَكْنَةٍ: وفي أَعْنَى أَخْنَى، وفي رُبْعٍ رُبْحٍ، وفي خَطَرٍ غَطَرٍ، وفي جَلْدٍ جَصْدٍ، وفي تلَعَثَمَ تلَعَدَمَ.

وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً، يجمعها قولك لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته 2 والضروريّ منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: هَدَأْتُ مُوطِيًا وما عداها فإبداله غير ضروريّ فيه، كقولهم في أصْلَانٍ بالضم، على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أصيل، أو هو تصغير أصيل، وهو الوقت بعد العصر: أصيلاً، وفي اضطجع إذا نام: الطَّجَع، وفي نحو على علماً، في الوقف أو ما جرى مجراه: علج بإبدال النون لاماً في الأول، والضاد لاماً في الثاني والياء جيماً في الثالث. قال النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً أَسَائِلُهَا ... أَعَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

1 ثمَّ: يعني: هناك. ن

2 أو إن شئت قل: "جلد شكس ثوابه من صرف طي قعر". ن

(122/1)

وقال منظور بن حَبَّة الأسدى في ذئب:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ لَا شِبَعٍ ... مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالطَّجَعِ
وقال آخر:

خَالِي عُؤِيفٌ وَأَبُوءَا عَلَجٍ ... الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ

يريد أبا على والعشى، وتسمى هذه اللغة عَجَعَجَةً قُضَاعَةً. واشترط بعضهم فيها أن تكون الجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطْلِقُ، مستدلاً بقول بعض أهل اليمن:

لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجَّتَيْجٍ ... فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَيْجٌ

أَقْمَرُ هَآتُ يُنَزِّي وَفَرْتَجْ 1

1 الشاحج: البغل إذا صوت. والأقمر: الأبيض. والنهات: النهاق. ينزى: يحرك والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن.

(123/1)

الإعلال في الهمزة

1- تقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع:

الأول: أن تتطرفا بعد ألف زائدة، كسماء وبناء، أصلهما سَمَاؤُ وَبِنَايُ، بخلاف نحو قال، وباع، وإداوة 2، وهي المطهرة، وهداية، لعدم التطرف، ونحو دَلُو وَظَيُّ، لعدم تقدم الألف، ونحو آيةٍ ورايةٍ، لعدم زيادتهما. وتشاركهما في ذلك الألف، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كحمراء إذا أصلها حَمْرَى كَسَكْرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمد، كألف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة.

2 وهي ما يحمل بما المأ للظاهرة والوضوء ومنه قول المغيرة بن شعبة في صحيح مسلم: "بَيْنَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِذْ نَزَلَ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ جَاءَ فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ مِنْ إِدَاوَةٍ كَانَتْ مَعِيَ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ" شرح صحيح مسلم للنووي "509/3". ن.

(123/1)

الثاني: أن تقعا عيناً لاسم فاعلٍ فِعْلٍ أَعْلَتَا فِيهِ، نحو قائل وبائع، أصلهما قَاوِلٍ وَبَايِعٍ، بخلاف نحو عَيْنَ فَهُوَ عَايِنَ، وَعَوَرَ فَهُوَ عَاوَرَ، لأن العين لما صَحَّتْ فِي الْفِعْلِ، خُوفَ الْإِلْبَاسِ بَعَانَ وَعَارَ، وصححت في اسم الفاعل تبعاً للفعل.

الثالث: أن تقعا بعد ألف مفاعل وشبهه وقد كانت مَدَّتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ فِي الْمَفْرَدِ، كعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو قَسُورَ، وهو الأسد، وقساوِرَ، لأن الواو ليست بِمَدَّةٍ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ، لأن المدة في المفرد أصلية، وشذ في مُصْبِيَةٍ مُصَائِبٌ، وفي

منارة منائر بالقلب، مع أصالة المدة في المفرد، وسهله شبه الأصلي بالزائد.
وتشاركهما في ذلك الحكم الألف، كرسالة ورسائل، وقلادة وقلائد.
الرابع: أن تقعا ثاني ليني 1 بينها ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين، كنيائف جمع
نَيْف، وهو الزائد على العقد، أو واوين، كأوائل جمع أول، أو مختلفين، كسيائد جمع
سَيْد، أصله سيود، وأما قول جندل بن المثنى الطهوي:
وَكَحَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ
من غير قلب، فلأن أصله بالعواوير كطواويس، وقد تقدم جواز حذف ياء مفاعيل.
ولذا صُحِّح.
وتختص الواو بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً، أو ساكنة.
متأصلة الواوية، نحو أواصل وأواق، جمعى واصلة وواقية، ومنه قول مهلهل:
ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَنْتَ الْأَوَاقِي
ونحو الأولى مؤنث الأول، وكذا جمعها وهو الأول، بخلاف نحو هَوَوي ونَوَوي، في

1 راجع ما كتبتُه في هامش "ص 94" عن اللين ومدّه. ن

(124/1)

النسبة إلى هَوَى وَنَوَى، لعدم التصدر، وَوُفِي وَوُعِدَ مجهولين، لعدم تأصل الثانية.
وتبدل الهمزة من الواو جوازاً في موضعين:
أحدهما: إذا كانت مضمومة ضمّاً لازماً غير مشددة، كُجوه وأجوه، وُقوت وأقوت:
في جمع وقت ووجه، وأذُر وأذُر، وأنُور أنُور: جمعى دار ونار، وُقوت 1 وقُوت
وصُتول: مبالغة في قاتل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب، نحو هذا دُلُو، وضمة التقاء
السكانين، نحو {وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} [البقرة: 237] وخرج بغير مشددة، نحو
التعوذ والتحول.
ثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كإشاح وإفادة وإسادة، في وشاح، ووفادة،
ووسادة.
وتبديل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشددة، كغنائي ورائي:
في النسبة لغاية وراية.
وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء في ماء، بدليل تصغيره على مؤيه، وجمعه على أواه.

1 في الأصل: "قتول" وهو تصحيف والصحيح ما أثبتناه. ن

(125/1)

ب فصل في عكس ما تقدم
وهو قلب الهمزة ياء أو واوًا، ولا يكون ذلك إلا في بابين:
أحدهما: باب الجمع الذي على زنة مفاعل، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه¹، وكانت لامه همزة أو واوًا أو ياء، فخرج باشتراط عروض الهمزة المرآئي: في جمع مرآة، فإن الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير سلامة اللام، في نحو صحائف وعجائز ورسائل، فلا تغير الهمزة فيما ذكر، والذي استوفى الشروط يجب فيه عملاق: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع، وواوًا في موضع واحد. فالتى تقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء

1 يعني: أنَّ الهمزة لم تكن في المفرد. ن

(125/1)

أصلية، أو واوًا منقلبة ياء، والتى تقلب واوًا يشترط فيها أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب ياء.
فهذه أربعة مواضع، تحتاج إلى أربعة أمثلة:
1 مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة¹، أصلها خطأيء، بياء مكسورة، هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامه، ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حد ما تقدم في صحائف، فصار خطأيء بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياء، لأن الهمزة المتطرفة إثر همزة تقلب ياء مطلقًا، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المذاري والعذاري، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خطاء بالفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.
2 ومثال ما لامه ياء أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قضايي² بيائين، أبدلت الياء

الأولى همزة، على ما تقدم في نحو صحائف، فصار قضائي، قلبت كسرة همزة فتحة، ثم الياء ألفا، فصار قضاءً، ثم قلبت همزة المتوسطة ياء، لما تقدم، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال.

3- ومثال ما لامه واو قلبت ياء في المفرد: مَطِيَّة 3، إذ أصلها مَطِيوَة من المطأ، وهو الظهر، أو من المطو وهو المد، اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمنا، كما في سَيِّد ومَيِّت، وجمعها مطايا، وأصلها: مَطَايُو، فقلبت الواو لتطرّفها إثر كسرة، فصار مَطَايِي، ثم الياء الأولى همزة كما تقدم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَاءِي، ثم الياء ألفا، ثم همزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

1 هنا تحتاج إلى خمسة أعمال وهي كما يلي: "خَطَائِي = خطائي = خَطَائِي = خَطَاء = خطايا". ن

2 هكذا: "قضائي = قضائي = قضاء = قضايا". ن

3 هكذا: "مَطِيوَة = مَطِيَّة = مَطِيَّة" "مَطَايُو = مطايي = مطائي = مطائي = مطاء = مطايا". ن

(126/1)

4 ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد: هِرَاوَة، وهي العصا، وجمعها هِرَاوِي، أصلها هِرَاوُو 1. وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما في رسالة ورسائل فصار هِرَاوُو، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرّفها إثر كسرة، فصار هِرَايِي، ثم فتحت كسرة همزة، فصار هِرَاءِي، ثم قلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هِرَاءَا، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت همزة واوًا، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هِرَى بعد خمسة أعمال. وشذ من هذا الباب قوله: حَتَّى أَزِيُرُوا المَنَائِيَا 2 والقياس المنايا، واللهم اغفِرْ لِي خَطَائِي والقياس خطاياي، وهَذَاوِي جمع هَدِيَة، والقياس هدايا.

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيين في كلمة واحدة، والتي تُعَل هي الثانية، لأن الثقل لا يحصل إلا بها، فلا تخلو الهمزتان إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى، نحو

آمنت أوْمُنُ إيمانًا، والأصل أَمَنْتُ أوْمِنُ إيمانًا، وشَدَّ3 قراءة بعضهم: إنْلافهم، بتحقيق الهمزة الثانية.

فإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع العين أو اللام، فإن كانتا في موضع العين، أدغمت الأولى في الثانية، نحو سال مبالغة السؤال، ولأَل ورألس، في النسب لبائع اللؤلؤ والرءوس. إن كانتا في موضع اللام، أبدلت الثانية ياء مطلقًا، فتقول في مثال قِمَطَرٍ من قرأ قرأى، في مثال: سَفَرَجَلٍ منه: قَرَأَيَا.

1 نفس سابقتها. ن

- 2 هنا جزء من بيت شعر لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب، قاله في غزوة بدر، وهو:
فَمَا بَرَحْتُ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ... ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا
3 لا يعني بقوله: شَدَّ: أَنَّ القراءة شاذة!! وإنما: شَدَّ في اللغة. وإلا فالقراءة صحيحة. ن

(127/1)

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطَّرَفِ1، كانت الثانية مكسورة2 أبدلت ياء مطلقًا. وإن لم تكن طَرَفًا وكانت مضمومة3، أبدلت واوًا مطلقًا، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم4 أبدلت واوًا، وإن انكسر5 أبدلت ياء. ويجوز في نحو رأس ولؤم وبئر، إبقاؤها وقبلها من جنس حركة ما قبلها، وفي نحو وضوء وجيء، يجوز إبقاؤها وقبلها من جنس ما قبلها مع الإدغام.

-
- 1 كأن تبني من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن، كقوله تعالى: {أَنَّا لَمُخْرَجُونَ} [النمل: 67] ، و {أَلِلَّةٌ مَعَ اللَّهِ} [النمل: 64]. ن

2 كأن تبني من أم، بفتح الهمزة وشد الميم. مثل أصبع: بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمها، والباء فيهن مكسورة، فتقول في الأول أأمم بهمزة مفتوحة فساكنة، تنقل حركة الميم الأولى إلى واو، الهمزة الثانية، ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء، وكذا في الباقي.

- 3 كأوب: جمع أب، وهو المرعى، أصله أأب، بوزن أفلس، فنقلوا وأبدلوا الهمزة وادغموا أحد المتلين في الآخر، كقوله تعالى: {أَنزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا} [ص: 8]. ن
- 4 كأدواه وأويدم، في جمع وتصغير آدم، كما في قوله تعالى: {وَالْيَهُ النُّشُورُ ، أَمِنتُمْ}

[الملك: 15-16] ن.

5 كأن تبني من أم على وزن إصبع، بكسر الهمزة، وفتح الباء، كما في قوله تعالى:
{السَّمَاءُ أَنْ يُخْسِفَ} [الملك: 16] ن.

(128/1)

الإعلال في حروف العلة. أ) قلب الألف والواو ياء:

تقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو مصباح ومفتاح، تقول فيهما مصابيح ومفاتيح، ومُصَيِّيح ومُفَتِّيح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام غُلَيْم.

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطرف، كَرَضِيَّ وَقَوِيَّ وَعُفِيَّ مَبْنِيًا للمجهول، والغازي والداعي؛ أو قبل تاء التانيث كشجيرة وأكسية وغازية وعُرَيْقِيَّة: تصغير عُرقوة؛ وشَدَّ سَوَاسِوَة: جمع سواء. أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثل

(128/1)

قَطْرَان، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيَان.

ثانيها: أن تقع عينًا لمصدر فعلٍ أَعْلَتْ فيه، وقبلها كسر، وبعدها ألف، كصِيَام وقيام انقياد واعتياد، فخرج نحو سوار وسواك، بكسر أولهما، لانتفاء المصدرية، ولواذ وجوار، لعدم إعلال عين الفعل في لاوَذ وجاوَز، وحال جَوْلًا وعاد المريض عَوْدًا، لعدم الألف فيها، وراح روحًا لعدم الكسر. وقال الإعلال فيما عَدِم الألف، كقراءة بعضهم: {جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ} [المائدة: 97].

وشَدَّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَتِ الظُّبْيَةُ تَنْوُرُ نَوَارًا، بكسر النون، أى نفرت، وشار الدابة شَوَارًا بالكسر: راضها، ولا ثالث لهما.

ثالثها: أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهى في مفردة إما معتلة، كدار وديار، وحيلة وحيل، وديمة وديم، وقيمة وقيم، وشَدَّ جَوْج بالواو في حاجة؛ وإما شبيهة بالمعتلة، وهى الساكنة بشرط أن يليها فى الجمع ألف، كسوط وسياط، وخَوْض

وحِياض، وروض ورياض. فإنْ عُذِمَت الألف صحت الواو، نحو كُوز وكُوزة، وشَدَّ ثِيْرَة جمع ثُور. وكذا إنْ تحركت في مفردة، كطَوِيل وطوال، وشَدَّ الإِعالال في قول أنَيْفِ بن زِيَّان النَّبْهَانِي الطَّائِي:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذَلَّةٌ ... وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

وتسَلَم الواو أيضا إنْ أَعْلَتْ لَمْ المفرد، كجمع رِيَّان وَجَوْ، فيقال فيهما رِواء، وَجِواء، بكسر الفاء وتصحيح العين، لئلا يتوالى في الجمع إعالالان: قَلْبُ العين ياء، وَقَلْبُ اللام همزة.

رابعها: أنْ تقع طَرَفًا، رابعة فصاعداً بعد فتح، نحو أَعْطَيْتُ وَرَكَّيْتُ، وَمُعْطِيَان وَمُزَكِّيَان، بصيغة اسم المَفْعُول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

1 قراءة "قِيَمًا" في قوله تعالى: {دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} [الأنعام: 161] ، وهي قراءة حفص عن عاصم أما شعبة عن عاصم فقد قرأها: "قِيَمًا". ن

(129/1)

خامسها: أنْ تقع متوسطة إثر كسرة، وهي ساكنة مفردة، كميزان، وميقات، فخرج نحو صِوان، وهو وعاء الشيء، وسِوار، لتحرك الواو فيهما، ونحو اجْلُوْذا، وهو إسراع الإبل في السير، واغْلِواط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب؛ لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أنْ تكون الواو لَامًا لِفُعْلَى بضم فسكون وصفا، نحو الدُّنْيَا والعُلْبَا. وقول الحجازيين الْقُصْوَى شاذ قياسًا، فصيح استعمالًا، نُبِّه به على أن الأصل الواو، كما اسْتَحْوَذَ والقَوْد، إذ القياس الإعالال، ولكنه نُبِّه به على الأصل، وبنو تميم يقولون: الْقُصْبَا على القياس. فإنْ كانت فُعْلَى اسْمًا لم تُغَيَّرْ كحَزْوَى: لموضع.

سابعها: أنْ تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونًا، نحو سيد وميت، وَظِيٍّ وَلِيٍّ مصدرَي طويت ولويت، فخرج نحو يدعو ياسر، ويرمي واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو طويل وغيور، لتحرك السابق، ونحو ديوان، إذ أصله دِوَان بشد الواو وبُويع، إذ أصل الواو أَلْف فاعل، ونحو قَوِيٍّ بفتح فسكون مخفف قَوِيٍّ بالكسر للتخفيف. وشَدَّ التصحيح مع استيفاء الشروط، كَضَيُّونَ لِلسِّنُّورِ الذكر ويوم

أَيُّومُ: حصلت فيه شدّة، وعَوَى الكلب عَوِيّة، ورجاء بن حَبْوة.
ثامنها: أن تكون الواو لام مُفْعُول الذي ماضيه على فَعَلَ بكسر العين، نحو مَرَضِي
ومَقْوِيّ عليه، فإن كانت عين الفعل مفتوحة صحت الواو، كمدعوّ ومغزوّ. وشدّ
الإعلال في قول عبد يغوث الحارثيّ من الجاهليين:
وقد عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا 1
تأسّعها: أن تكون لام فُعُول بضم الفاء جمعاً، كعِصِي ودِيّ وقَفِيّ؛ ويقل فيه التصحيح
نحو أَبُوّ وأخُوّ جمعي أب وأخ، ونُجُوّ جمع نَجُوّ، وهو السحاب الذي هَرَّاق ماءه. وأما
المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كغُلُوّ وعُتُوّ، ويقلّ فيه الإعلال، نحو عَتَا الشيخ عَتِيًّا: إذا
كَبَر وقسا قلبه قَسِيًّا.

1 اقرأ ترجمة عبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب للبغدادى "1: 313-317".

(130/1)

عاشرها: أن تكون عينا لفُعَل بضم الفاء وتشديد العين، جمعاً صحيح اللام، غير
مفصولة منها، كصِيَمٍ ونِيَمٍ، والأكثر تصحيحه، كصُومٍ ونُومٍ 1. ويجب تصحيحه إن
أعلت اللام؛ لئلا يتوالى إعلالان، كشَوَى، جمعي شَاوٍ وغَاوٍ، أو فصلت من العين، نحو
صُومٍ ونُومٍ، وشذ قول ذى الرُّمّة:
ألا طَرَقْتَنَا أُمَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ ... فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا

1 ومنه قول الرصافي: "نَامُوا وَلَا تَسْتَيْفِضُوا" = ما فاز إلا النُّومُ". ن.

(131/1)

ب قلب الألف والياء واوًا
1 وتقلب الألف واوًا إذا انضم ما قبلها كبُوع وضُوب وضُوبِرب.
2 وتقلب الياء واوًا إن كانت الياء ساكنة مفردة مضمومًا ما قبلها في غير جمع، كموقنٍ
ومُوسِرٍ. ويُوقِنُ ويُوسِرُ فخرج بساكنة نحو هَيَّامٍ، وبمفردة نحو حَيْضُ جمع حائضٍ،

وَمُضْمُومًا مَا قَبْلَهَا: مَا إِذَا كَانَ مَفْتُوحًا أَوْ مَكْسُورًا أَوْ سَاكِنًا، وَبِغَيْرِ جَمْعٍ: مَا الْحَالَةُ إِذَا كَانَتْ فِيهِ كَبِيضٌ وَهَيْمٌ،¹ جَمْعِي أَبْيَضٌ وَبَيْضَاءٌ، وَأَهْيِمٌ وَهَيْمَاءٌ، وَيَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً.

وَكَذَا تَقْلِبُ الْيَاءَ وَآءًا إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا، وَكَانَتْ لَامٌ فَعْلٌ بَفَتْحٍ فَضُمَ كَنَّهُوَ الرَّجُلُ وَقَضُو، أَوْ كَانَ مَا هِيَ فِيهِ مَحْتَوًى بَتَاءٍ بَنِيَتْ الْكَلِمَةُ عَلَيْهَا، كَأَن تَصُوعُ مِنَ الرَّمْيِ مِثْلَ مَقْدُورَةٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ مَرْمُوءَةً. أَوْ كَانَتْ هِيَ لَامُ اسْمٍ خَتَمَ بِأَلْفٍ مَوْضُوعٌ، فَإِنَّكَ تَقُولُ رَمُوءَان.

تَصُوعُ مِنَ الرَّمْيِ أَيْضًا مِثْلَ سَبْعَانَ، بَفَتْحٍ فَضُمَ: اسْمُ مَوْضِعٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ رَمُوءَان. وَكَذَا تَقْلِبُ وَآءًا إِنْ كَانَتْ لَامًا لَفْعَلَى، بَفَتْحِ الْيَاءِ اسْمًا لَا صِفَةً، كَتَقَوَى وَشَرَوَى، وَهُوَ الْمِثْلُ، فَتَوَى. وَشَذَّ التَّصْحِيحُ فِي سَعْيَا: لِمَكَانٍ، وَرَيَّا: لِلرَّائِحَةِ. وَكَذَا إِنْ كَانَتْ الْيَاءُ عَيْنًا لَفْعَلَى، بِضَمِّ الْيَاءِ اسْمًا كَطُوبَى، أَوْ صِفَةً جَارِيَةً مَجْرَى الْأَسْمَاءِ وَكَانَتْ مُؤَنَّثَ أَفْعَلٍ، كَطُوبَى وَكُوسَى وَخُورَى، مُؤَنَّثَاتِ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ، فَإِنْ كَانَتْ فُعْلَى صِفَةً مُحَضَّةً، وَجِبَ تَصْحِيحُ الْيَاءِ، وَقَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ

(131/1)

إِلَّا {قِسْمَةُ ضِيْزَى} [النجم: 22] 1 أَى جَانِزَةٍ، وَمَشِيَّةٌ حِيَكَى: أَى يَتَحَرَّكُ فِيهَا الْمُتَكَبِّرَانِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَتْ فُعْلَى وَصَفًا: فَإِنْ سَلِمَتِ الضَّمَّةُ قَلْبَتِ الْيَاءَ وَآءًا، وَإِنْ قَلْبَتِ كَسْرَةً بَقِيْنَا لِيَاءً، فَتَقُولُ الطُّوبَى وَالطَّيْبَى، وَالضُّوْقَى وَالضَّيْقَى، وَالْكُوسَى وَالْكَيْسَى.

1 وَفِي قِرَاءَةٍ: "ضِيْزَى" لِابْنِ كَثِيرٍ الْمَكِّيِّ.

(132/1)

ج قَلْبُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَلْفًا
تَقْلِبُ الْوَاوِ وَالْيَاءَ أَلْفًا بَعْشَرَةَ شُرُوطٍ:
الْأَوَّلُ: أَنْ يَتَحَرَّكَ.
الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ أَصْلِيَّةً.

الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحًا.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فخرج بالأول القول والبيع لسكوتهما، وبالثاني جَيْلَ وتَوَمَ بفتح أولهما وثانيهما مخففي جَيْالٍ وتَوَعَمَ بفتح فسكون ففتح فيهما، الأول اسم للضَّبْع، والثاني للولد يولد معه آخر. وبالثالث العَوَضَ والحَيْلَ والسُّورَ، بالكسر في الأوَّلَيْنِ والضم في الثالث، وبالرابع ضَرْبَ واقْدَ، وكتبَ يَاسِرَ، والخامس بَيَانَ وطَوِيلَ وخَوَزَنَقَ: اسم قصر بالعراق، لسكون ما بعدهما، ورَمِيَا وغَزَوَا وفَتَيَانَ وعَصَوَانَ، لوجود الألف، وعَلَوِيَّ وفَتَوِيَّ، لوجود ياء النسب، المشدَّد.

السادس: ألا تكونا عينًا لِفَعْلٍ بكسر العين، الذي الوصف منه على أفعل، كهَيْفَ فهو أَهْيَفَ، وعَوِرَ فهو أَغْوَر. وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعل، فإنه يُعَلَّ، كخاف وهاب.

السابع: ألا تكونا عينًا لمصدر هذا الفعل، كاهْيَف وهو ضُمُور البطن، والعَوَر، وهو فقد إحدى العينين.

(132/1)

الثامن: ألا تكون الواو عينًا لافتعل الدال على التشارك في الفعل، كاجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا، بمعنى تجاوروا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كأخْتَان 1 بمعنى خان، واختار يمعنى خار. وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أعلت في استافوا: بمعنى تسافوا، أى تضاربوا بالسيوف، لقربها من الألف في المخرج.

التاسع: ألا تكون إحداها متلوة 2 بحرف يستحق هذا الإعلال. فإن كانت كذلك صَحَّت الأولى، وأعلت الثانية، نحو الحَيَا والهَوَى، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها أَيْيَة كَقَصْبَة، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت أَلَفًا فصار آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وإنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكُسَ قَدْ يَحِقَّ

العاشر: ألا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون، وألف التأنيث، نحو الجَوْلَانِ والهَيْمَانِ 3 مَصْدَرِي جَالٍ وهَامٍ، والصَّوْرَى اسم محل، والحَيْدَى: وصف للحمار الحائد عن ظله.

وشدّ الإعلال في مَاهَان 4 وِدَارَان، والأصل: مَوْهَان وِدَوْرَان، بفتحات فيهما.

- 1 ومنه قوله تعالى: {وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ} [النساء: 107] . ن.
- 2 مَنَلُوءة: أي يأتي بعدها كما قال تعالى: {وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا} . ن.
- 3 هذا قول سيبويه: وزعم المبرد أن القياس فيما كان محتوماً بألف ولون الإعلال، وشذ عنه الجولان والهيمنان، والصحيح الأول.
- 4 وقيل: إنهما اسمان أعجميان، فلا يردان على القاعدة.

(133/1)

فصل في فاء الافتعال وتائه

- 1 إذا كانت فاء الافتعال واوًا أو ياء أصلية، أبدلت تاء، وأدغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تصرّف منه، نحو اتَّعَدَ واتَّصَلَ واتَّسَرَ، من الوعد والوصل واليُسْر، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة، فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، في نحو إيتَرَ من إزار؛ لأن الياء ليست أصلية، ونحو أوتَمَن من الأمن؛ لأن الواو ليست أصلية. وشذ في افتعل من الأكل اتَّكَل.
- 2 وإذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فتقول في افتعل من الصبر: اضطرب، ولا يجوز في الفصيح الإدغام. ومن الضرب: اضطرب، بلا إدغام أيضًا، وجاء قليلاً اصَّح واضَّرب، بلا إدغام أيضًا، وجاء قليلاً اصَّح واضَّرب بقلب الثاني إلى الأوَّل، ثم الإدغام، وتقول من الطَّهْر بالطاء المهملة أَطْهَّر وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثليين، وسكون أوْهُمَا، ومن الظلم بالمعجمة اظْطَلَم، بمعجمة فمُهملة. ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الطاء بالمعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: أَطْلَم بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة طاء والإدغام أيضًا، فتقول أَطْلَم بالمعجمة. وقد روي قول زُهَيْر يمدح هَرَمَ بن سنان: هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عَفْوًا، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ فَيَظْلِمُ بتشديد المهملة، وَيَظْلِمُ بتشديد المعجمة، وَيَظْطَلِمُ بالإظهار.
- 3 وإذا كانت فاؤه دالًّا، أو ذالًّا، أو زايًّا، أبدلت تاؤه دالًّا مهملة، فتقول في افتَعَلَ من دان: ادَّان بالإبدال والإدغام، لوجود المثليين وسكون أوْهُمَا، ومن زَجَرَ ارْزَجَرَ، بلا

إدغام، ومن ذكر اذْكَرَ.
ولك في هذا المثال ثلاثة الأوجه المتقدمة في اظطلم، فتقول اذْكَرَ واذْكَرَ واذْكَرَ.

(134/1)

وقريء شاذاً {فَهَلْ مِنْ مُدْكَرٍ} [القمر: 15] 1 بالذال المعجمة والإدغام.
وسمع إبدال تاء الافتعال صاذاً مع الإدغام، وعليه قراءة {وَهُمْ يَخْصِمُونَ} [يس: 49]
2 أى يَخْصِمُونَ.

1 سورة القمر وتكررت كثيراً. ن.
2 وقرأها ابن كثير المكي يَخْصِمُونَ بفتح الحاء، وكذلك نافع وقرأها عاصم يَخْصِمُونَ. ن.

(135/1)

فصل إبدال الميم من الواو والنون

1 تُبدل الميم من الواو وجوباً في فم، إذا لم يضاف إلى ظاهر أو مضمّر؛ ودليل ذلك
تكسيره على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بقي الإبدال مع الإضافة،
كقوله صلى الله عليه وسلم: "خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ" 1
وقول رؤبة:

يُصْبِحُ ظِمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ

2 ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها2، نحو قوله
تعالى: {إِذْ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا} [الشمس: 12] وقوله: {مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا} [يس:
52] ؟.

وأبدلت الميم من النون شذوذاً في قول رؤبة:

يَا هَالِ ذَاتِ الْمُنْطِقِ التَّمْتَامِ ... وَكَفَكَ الْمَخْضَبِ الْبَنَامِ

أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أَسْوَدَ قَاتِنٌ: أى قاتم، بإبدال الميم نوناً.

1 حديث رواه البخاري ومسلم. ن.

2 ويسمى الإقلاب في اصطلاح القراء. ن.

(136/1)

الإعلال بالنقل

تُنْقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع إبقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقُولُ
ويبيع، أصلها يَقُولُ
كَيَنْصُرُ
، ويبيع كيضرِب، وإلا قُلِبَ حرفاً يجانسها كيخاف ويخيف، أصلهما يَخُوفُ كيغلم،
ويُخَوِّفُ كيكرم.

(136/1)

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كباع، وعَوَّق، وبَيَّن، بالتشديد فيهما، كما يمتنع
أيضاً إن كان فعل تعجب، نحو ما أَيْنَنَ وأَقَوَّمه، أو كان مضعفاً، نحو ابْيَضَّ واسْوَدَّ، أو
معتل اللام نحو أَحْوَى وأهوى.

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة، مواضع:

الأول: الفعل المعتل عيناً كما مُثِّل.

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن
افعل، كالميم في مَفْعَل، أو زيادة لا يمتاز بها، فالأول كمَقَام ومَعاش، أصلهما: مَقُوم
ومَعِيش على زنة مَذْهَب، فقتلوا وقلبوا. وأما مَدِين ومَرِيَم 1 فشاذان، والقياس: مَدَان
ومَرَام، وعند المبرد لا شذوذ؛ لأنه يُشْتَرَط في مَفْعَل أن يكون من الأسماء المتصلة
بالأفعال. والثاني كأن تَبني من البيع أو القول اسماً على زنة تَحْلِيء، بكسرتين بينهما
ساكن، وآخره همزة: اسم للقسرة الذي على الأديم، مما يلي منبت الشعر، فإنك تقول
تَبيع وتَقِيل، بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء فيهما، فإن أشبهه في الوزن والزيادة نحو
أبيض وأسود، خالفه فيهما نحو مَحِيْط، ووجب التصحيح.

الثالث: المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو إقوام واستقوام. ويجب حذف إحدى
الألفين بعد القلب، لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خلاف،

والصحيح أنها الثانية؛ لقربها من الآخر، ويؤتى بالتاء عوضاً عنها، فيقال: إقامة واستقامة، وقد تُحذف كأجاب إجاباً، وخصوصاً عند الإضافة، نحو: {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ} [النور: 37] ، ويقتصر فيه على ما سُجّع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو أعول إعوّالاً، واستحوذ استحوّذاً، وهو إذن سماعي أيضاً.

الرابع: صيغة مفعول كمقول ومبيع، بحذف أحد المدين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني؛ لئلا تنقلب الياء واوًا، فيلتبس الواوي باليائي، وبنو تميم تصحيح

1 قال الرضي في شرح الشافية: وأما مريم ومدين فإن جعلتهما فعيلاً فلا شذوذ، إذا الياء للإحاق، وإن جعلتها مفعلاً فشاذان. وقال الأشموني: والمدين ومريم، فقد تقدم في حروف الزقادة أن وزهما فعل لا مفعول، وإلا وجب الإعلال، ولا فاعيل، لفقده في الكلام. ١. هـ.

(137/1)

اليائي، فيقولون: مبيع ومديون ومخيوط، وعليه قول العباس بن مرادس السلمي: قد كان قومك يحسبونك سيداً ... وإخال أنك لسيد مغيون¹ وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلان مديون لفلان². وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، فقد سُير، ثوب مصوون، وفرس مقود، وقول مقوول، ومسك مدووف، أي مبلول.

1 تراجع ولعلها "مديون" لموافقته للاستدلال!!

2 وكذلك العراقيون.

(138/1)

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان: قياسي، وهو ما كان لعله تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستئصال والتقاء ساكنين؛ وغير قياسي، وهو مما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطاً. فالقياسي يدخل في ثلاث مسائل:

الأول: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

والثانية: تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثي، الذي عينه ولامه من جنس واحد، عند إسناده

لضمير الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان كان الماضي على وزن أَفْعَلْ فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه

ووصفِيه، ما لم تُبدل، كرهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحُمِلَ غيره عليه،

نحو أَكْرَمَ وَيُكْرِمُ وَنُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَمُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ؛ وشَدَّ قوله:

فإنَّه أَهْلٌ لَأَن يُؤَكَّرَمَا

فلو أبدلت همزة أَفْعَلْ هاءً، كَهَرَّاقَ في أراق، أو عَيْنًا كَعْنَهَلِ الإبَل: لغة في أَهْمَلَهَا، أى

سقاها مَهْلًا، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في جميع تصاريفهما.

(138/1)

وأما المسألة الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال، فارجع إليها إن شئت 1.

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضي ثلاثيًا مكسور العين، وكانت هي ولامه من

جنس واحد، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرك ثلاثة أوجه الإتمام، وحذف

العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة كظَلَلْتُ بالإتمام، وظَلْتُ بحذف اللام الأولى،

ونقل حركتها لما قبلها، وظَلْتُ، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين

الإتمام، نحو أَقَرَرْتُ، وشَدَّ أَحَسْتُ في أَحْسَسْتُ، كما كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثيًا

مفتوح العين، نحو حَلَلْتُ، وشَدَّ هَمْتُ في هَمَمْتُ.

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه

الوجهان الأولان فقط، نحو يَقْرُرْنَ وَيَقْرُرْنَ، وأَقْرُرْنَ وَقَرْنَ؛ لأنه لما اجتمع مثان وأوْههما

مكسور، حُسِّنَ الحذف كالماضي، قال تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} [الأحزاب: 33] ،

فإن كان أول المثلين مفتوحًا كما في لغة قررت أَقَرُّ بالكسر في الماضي، والفتح في

المضارع، قلَّ النقل، كقراءة نافع وعاصم {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} [الأحزاب: 33] 2.

وأما القسم الثاني من القياسي، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتي له باب مستقل

إن شاء الله.

وأما غير القياسي فحذف الياء من نحو يدٍ ودمٍ، أصلهما يَدَيَّ ودمَيَّ، والواو من نحو

اسم وابن وشَفَّة، أصلها: سَمَوٌ وَبَنَوٌ وَشَفَوٌ، والهاء من نحو الست، أصله سَتَّة، والتاء من

نحو اسْطَاعَ3، أصله اسْتَطَاعَ في أحد وجهين.

1 راجع صفحة "26" من هذا الكتاب. ن.

2 وينبغي أن يعلم بأن عاصمًا عنده قراءتان الأولى "وَقَرَنَ" والثانية برواية شعبة عنه: "وَقَرَنَ". ن.

3 نحو قوله تعالى: {فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا} [الكهف: 97]. ن.

(139/1)

الإدغام1

بسكون الدال وشدها، والأولى عبارة الكوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عبر

1 يقال: "الإدغام والإدغام". ن.

(139/1)

سيبويه. وهو لغة الإدخال1. واصطلاحًا: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مخرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف، ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين.

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

1 فمن الممتنع ما إذا تحرك أول المثليين وسكن الثاني، نحو ظَلَلْتُ، أو عَكِسَ وكان الأول هاء سكت، نحو {مَالِيَهُ، هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةُ} [الحاقة: 27-28]؛ لأن الوقف منوي، وقد أدغمها ورش على ضعف2، أو كان مدّة في الآخر، كيدعو واقد، ويُعطى ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يقرأ أحد. والحق أن الإدغام هنا رديء، أو تحركًا وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كقَرَدَد وجَلَبَب، أو خفيف اللبس بزنة أخرى، نحو دُرَر كما سيأتي:

2 ويجب إذا سَكَن أول المثليين وتحرك الثاني، ولم يكن الأول مدًّا ولا همزة مفصولة من

الفاء كما تقدم، نحو جَدَّ وحَظَّ وَسَالَ ورَآسَ، بزنة فَعَّالٍ، وكذا إذا تحركا معًا بأحد عشر شرطًا.

أحدها: أن يكونا كلمة كَمَدَّ ومَلَّ وحبَّ، أصلها مَدَد بالفتح، ومَلَّل بالكسر، وحبَّب بالضم، وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون الإدغام جائزًا، نحو جعلَ لكم. ثانيها: ألا يتصدَّر أحدهما كَدَدَن وهو اللهو. ثالثها: ألا يتَّصل بمدغم كَجُسَّس جمع جاس. رابعها: ألا يكونا في وزن مُلحق بغيره كَقَرَدَد: جبل، فإنه ملحق بجعفر، وجَلَبَب فإنه ملحق بدحرج، واقعنسس فإنه ملحق باحرنجم.

1 يعني: إدخال الشيء بالشيء. ن.

2 إدغام الهائين هنا قراءة متواترة ورواها ورش عن نافع رحمهما الله تعالى، فلا يقال هنا على ضعف!! ن.

(140/1)

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألا يكونا في اسم على وزن فَعَلٍ بفتحين كطَلَل: وهو ما بقي من آثار الديار، أو فُعَل بضمين كذُلُّ جمع ذُلُول: ضد الصُعب، أو فِعَل بكسر ففتح كَلِمَم جمع لِمَّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو فُعَل بضم ففتح كدُرَر جمع دُرَّة: وهي اللؤلؤة. فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقًا، أو كان في اسم على زنة فَعَل، أو فُعَل، أو فِعَل، أو فُعَل، امتنع الإدغام. الشرط التاسع: ألا تكون إحداها عارضة، كاخْصَصَ أبي واكْفَفَ الشر. العاشر: ألا يكونا ياءين لازماً تحريك ثانيهما، كحيي وعيي 1. الحادي عشر: ألا يكونا تاءين في افتعل كاستتر، واقتتل. 3 وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام واللفك. كما يجوز أيضًا في ثلاثٍ آخر:

إحداها: أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو تَتَجَلَّى وتتعلم. وإذا أدغمت جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق، خلافًا لابن هشام في توضيحه، حيث ردَّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع، ولكنها حُجَّة في اللغة العربية، تقول في إدغام نحو استتر واقتتل وستر وقتل يستر ستارًا، بنقل حركة التاء

الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسي، بخلاف نحو سَتَر بالتضعيف كفَعَل، فَمَصَدَره التفعيل، وتقول في نحو تَتَجَلَّى، وَتَتَعَلَّم: أَتَجَلَّى، وَأَتَعَلَّم. وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حَذَفْتَ إحدى التاءين وهي الثانية، قال تعالى: {نَارًا تَلَطَّى} [الليل: 14] 2 {وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ} [آل عمران: 143] 3.

- 1 كما في قراءة بن كثير وشعبة بن عياش عن عاصم "ويحي من حيي عن بينة". ن.
- 2 وقرأها بالإدغام البزي هكذا: "نَارًا تَلَطَّى - كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ - ولا تَفَرَّقُوا". ن.
- 3 وقرأ البزي بالإدغام "كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ". ن.

(141/1)

وقد تُحَذَفُ النون الثانية من المضارع أيضاً، وعليه قراءة عاصم، {وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ} [الأنبياء: 88] 1 أصله نُنْجِي بفتح الثاني. ثانيها وثالثها: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبني عليه، نحو {وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ} 2 يُقْرَأُ بالفك 3، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو قوله تعالى: {وَاعْصُصْ مِنْ صَوْتِكَ} [لقمان: 19] ، قول جرير يهجو الراعي النُميري الشاعر:

فَعُصَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ مُنِيرٍ ... فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا

وقد تقدم ذلك في حكم المضعف. والتزموا فك أَفْعَل في التعجب، نحو أَحَبُّ بزيد، وَأَشَدُّ ببياض وجه المُتَّقِينَ، وإدغام هَلُمَّ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتح، ولم يميزوا فيها ما أجازوه في نحو رَدَّ ورشَدَّ، من من الضم للاتباع، والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين فهما مُسْتَثْنِيَان من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة؛ لأنه في الحقيقة ماض، وفي الثاني على لغة تميم؛ لأنه عندهم فعلٌ أمرٌ غيرٌ متصرفٍ تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمٌ فِعْلٌ أمرٌ لا يلحقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: {هَلُمَّ إِلَيْنَا} [الأحزاب: 18] {هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ} [الأنعام: 150] .

- 1 وهنا ملاحظة أصلها في قراءة حفص عن عاصم وابن كثير وغيرهم {نُنْجِي} ولكن شعبة عنده هذه القراءة بإرجاعها إلى الأصل هكذا: "وكذلك نُجِّي المؤمنين". ن.

- 3 الفك هنا يعني: "إرجاع الحرفين اللذين جمعتهما الشدة إلى أصليهما لفظاً وكتابةً". ن.
- 4 ومثاله قوله تعالى: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ} . ن.

(142/1)

تنبيه

إذا ولي المدغم حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو رُدُّوا 1 ورُدِّي 2 ورُدَّا؛ وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكان الألف وليته، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب، خلافاً للثعلب. وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثالث آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومَي الفاء، نحو رُدُّ القوم. ولم يغضَّ الطرف. فإذا كانا مفتوحَي الفاء أو مكسورَيها نحو عَضَّ وفرَّ، ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكوفيين.

وإذا اتصل المدغم بضمير رفع متحرّك وجب فك الإدغام، نحو {نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ} [الإنسان: 28]. وقد يُفكُّ شذوذاً في غير ذلك، نحو أَلِ السِّقَاء: أى تغيّرت رائحته، وفي الضرورة، نحو قول أبي النجم العجلي:

الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ

- 1 كما في قوله تعالى: {كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ} [النساء: 91]. ن.
- قوله تعالى: {وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُمْ عَنْهُ} [الأنعام: 28]. ن.
- 2 كما في قوله صلي الله عليه وسلم: "ردي عليه حديثه" رواه مسلم والحديث هنا هو: المهر. ن

(143/1)

فصل في إدغام المتقاربين

- 1 حيث إنّ التقارب ينقسم إلى تقارب في المخرج، وتقارب في الصفة، لزم أن يُبين أولاً مخارج الحروف وصفاتها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول:
- مخارج الحروف الأربعة عشر تقريباً:
- 1 أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.

- 2 ووسطه: للحاء، والعين المهملتين.
- 3 وأدناه: للحاء والعين المعجمتين.
- 4 وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقف والكاف.
- 5 ووسطه مع ما فوقه من الحنك: للجيم والشين.
- 6 وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.
- 7 وما دون طرفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحنك: للام، فمخرج اللام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجًا.
- 8 وللراء من اللسان، وما فوقه وما يليهما، فهي أخرج من اللام.
- 9 وللنون ما يليه الحيشوم، وهو أقصى الأنف.
- 10 وللطاء والذال المهملتين والتاء المثناة طرفه، مع أطول الثنايا العليا، وهي الأسنان المتقدمة، ثنتان من أعلى، وثنتان من أسفل.
- 11 وطرفه مع الثنايا للضاد، والزاي، والسين.
- 12 وطرفه مع طرف الثنايا: للطاء، والذال، والتاء المثلثة.
- 13 وباطن الشفة السفلى مع الثنايا العليا: للفاء.
- 14 وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.

(144/1)

-
- وصفاها: جَهْر، هَمْس، ورخاوة، وشدة، وتوسط بينهما، وإطباق، وانفتاح، واستعلاء، واستقبال، وذلاقة، وإصمات، وصفير، ولين.
- 1 فالجمهور: ما ينحصر جزي النفس مع تحركه لقوته، وقوة الاعتماد عليه في مخرجه، فلا يخرج إلا بصوت قوي، يمنع النفس من الجري معه.
 - 2 والمهموس: بخلافه، وحروفه مجموعة في قوله: فحثة شخص سكت. وما عداها فهو الجمهور.
 - 3 والشديد: ما ينحصر جزي الصوت عند إسكانه. وأحرفه: أجذك قطبت. ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القلقة، إذا كانت ساكنة، وهي قطب جد.
 - 4 والرخو: ضده. والذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري، وأحرفه: لم يزوعنا.
 - 5 والمطبق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحنك. وأحرفه: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

6 والمنفتح: بخلافه.

7 والمستعلي: ما يرتفع به اللسان إلى الحنك. وأحرفه أحرف الإطباق، والحاء والغين المعجمتان، والقاف.

8 والمستفيل: ما عداها.

9 والدلالة: الفصاحة والخفة في الكلام. وحروفها: مُرْ بِنَقْل وخفة أحرفها لا يخلو رباعي أو خماسي لثقلهما من أحدها إلا نادراً، كالعسد، وهو الذهب، والزهرقة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهى شدة الضحك.

10 والمصمتة: ما عداها.

(145/1)

11 وأحرف اللين: الألف1، والواو، والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قلب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو ادكّر2 وأذكّر.

12 ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوجوب، والامتناع، والجواز.

فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية3، وهى: التاء، والياء، والذال،

إلى الطاء، واللام، والنون، وفي اللام الساكنة غيرها مع الراء، نحو {بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ}

[النساء: 158]. وفي النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بَعْتَة: وهى أحرف: ينمو،

واثنان بلا غنة، وهما اللام والراء. وتقلب ميماً مع الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف

الحلق، وتختفى مع الباقي، فلها خمس حالات4:

والامتناع في إدغام أحرف: ضَوِيّ مَشْفَر، فيما يقاربها، لأن استطالة الصاد، ولين الياء

والواو، وغنة الميم، وتَفْشِيّ الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو

سَيِّد وَمَهْدِيّ لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف: يرملون، ونحو

التاء والتاء والذال والذال والطاء بعضها في بعض، أو في الزاى والسين والصاد، كأن

تقول سَكَتْ ثَابِتْ أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو

تقول لبثْ تاجر أو دارم.. إلخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم.

1 لا يعدّ الألف حرف لين عند القراء. ن

- 2 نحو قوله تعالى: {وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ..الآية} [يوسف: 45] . ن
- 3 ملاحظة: لام التعريف: تدغم فيه جميع الأحرف 6 الشمسية وهي: "ط، ث، ص، ر، ت، ض، ذ، ن، د، س، ظ، ز، ش، ل". ن
- 1 4 الإظهار. 2 الإدغام. 3 الإقلاب. 4 الإخفاء. ن

(146/1)

التقاء الساكنين

- 1 إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين، وجب التخلص منهما: إما بحذف أولهما،

(146/1)

أو تحريكه، ما لم يكن على حده، كما سيأتي:

فيجب إن كانا في كلمة حذف الأول لفظاً وخطاً إذا كان مدة، سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة أو كالجاء منها، نحو: قُلْ وَبِعْ وَخَفْ، ونحو أنتم تغزون، وتقضون، ولترمنن ولتغزنن يا رجال. وأنت ترمين وتغزين، ولترمنن ولتغزنن يا هند، ويحذف لفظاً لا خطاً إن كانا في كلمتين؛ وكان الأول مدة أيضاً، نحو يغزو الجيش، ويرمي الرجل، "وركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها"، {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء: 59]

أحدهما: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تُحذف إذا وليها ساكن كما تقدم.

ثانيهما: تنوين العلم الموصوف بـابن مضاف إلى علم، نحو محمد بن عبد الله والتحريك إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأكثر، وإما بالضم وجوباً عند بعضهم في موضعين:

الأول: أمر المضعف المتصل بهاء الغائب، ومضارع المجزوم، زُدَّه ولم يَرُدَّه؛ والكوفيون يميزون فيه الفتح والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

الثاني: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ} [البقرة: 183] و {هَئِذَا بُشِّرَ} [يونس: 64] ويترجح الضم على الكسر في واو الجماعة المفتوح ما قبلها، نحو اخشوا الله، {وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} [البقرة: 237] ، لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور، نحو بهم

1 حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره.

(147/1)

اليوم، وفيما ضمُّ التالى لثانيهما أصليّ، وإن كسر للمناسبة، نحو قالتِ اخْرُجْ 1، وقالتِ اغْزِي، و {أَنْ اَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ} [النساء: 66] 2. وأما الفتحُ وجوباً وذلك في تاء التانيث إذا وليها ألف الاثنين، نحو قالتا 3، وفي نون من الجارّة إذا دخلَ على ما فيه أل، نحو مِنَ الله، وَمِنَ الكتاب، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو مِنَ ابْنِكَ، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائب، نحو رُدّها ولم يُرُدّها. وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

ويترجح الفتح على الكسر فيه نحو: {الم، الله} [آل عمران: 1] 4، ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر. 3 ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغماً في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو: {وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاتحة: 7] 5 ومادّة، ودابة، وخويصة، وثمودّ الحبل. الثاني: ما قصّد سرده من الكلمات، نحو جِئِم مِيم، قاف، واو، وهكذا. الثالث: ما وقّف عليه من الكلمات، نحو قال، وزيد، وثوب، وبكر، وعمرو، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهرياً فقط، وفي الحقيقة أن

- 1 "وقالتِ اخْرُجْ" بضم التاء قرأها ابن كثير الملكي. وبالكسر أكثرهم. ن
- 2 وينبغي أن يعلم بأن ابن كثير قرأ بالضمّ بناءً على أن الحرف الثالث من الكلمة مضموم.. وهي قراءة صحيحة متواترة. ن
- 3 نحو قوله تعالى: {قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ} [القصص: 23]. ن
- 4 وفي فتح الميم وجهان لابن كثير بالمدّ والقصر في الميم. ن
- 5 وهكذا في كل مدّ لازم مثقل حرفي سبب الشدة وكذا في كل المدود الطبيعية بما فيها العارض والواجب والجائز. ن

الصحيح محرك بكسرة مختلصة جدًا. وأما ما قبل آخره حرف لين، فالتقاء الساكنين فيه حقيقي، لإمكانه وإن ثَقُلَ. وأخف اللين في الوقف: الألف، ثم الواو والياء مَدَّين، ثم اللَّينان 1 بلا مدّ كَتُوب وبيت 2.

- 1 كذا في الأصل ولعلها: "اللَّينان" أي حرفا اللَّين. والله أعلم. ن
- 2 وحرفا اللين عند القراء يُمدَّان: حركتين أو أربعًا أو ستًّا. كلُّ حَسْبِ قراءته. ن

الإمالة: وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع:

هي لغةٌ مصدر أَمَلْتُ الشيء إمالةً: عَدَلْتُ به إلى غير الجهة التي هو فيها واصطلاحًا: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة اليسار إن لم يكن ذلك كنعمَةٍ ورحمة 1.

وأصحابها: بنو تميم، أسد، وقَيْس، وعامة نجد؛ ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً.

ولها أسباب وموانع، فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقية، كالفتى، واشترى 2، أو تقديرًا، كفتاة، لتقدير انفصال تاء التأنيث، لا نحو باب، لعدم التطرف.

ثانيها: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف، كألف مَلْهَى: وَأَرْطَى، وَحُبْلَى وَغَزَا وتلا وسجى 3، لقولهم في تثنيتهما: مَلْهَيَان، وَأَرْطَيَان، وَحُبْلَيَان، وفي بناء الباقي للمجهول:

غُزِي، وَتُلِّي، وَسُجِي.

ثالثها: كون الألف مبدلة من عين فِعْل يؤول عند إسناده للتاء إلى لفظ فِلْت بالكسر، كَبَاعَ وَكَالَ وَهَابَ وَكَادَ وَمَاتَ، إذ تقول: بَعْتُ، وَكَلْتُ، وَهَبْتُ، وَكِدْتُ، وَمِئْتُ، على لغة من كسر الميم، بخلاف نحو طَال.

- 1 في الأصل "وبسحر" وهو تصحيف وما أثبتناه هو الصحيح لاستدلال المؤلف به في نهاية موضوع الإمالة.

- 2 كقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} [التوبة: 111] ، وهي قراءة متواترة.
- 3 كقوله تعالى: {إِذَا سَجَى} [الضحى: 2] .

(149/1)

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كبايَعْتَهُ وسَايَرْتَهُ.

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو: عِيَان وشَيَّيَان، ودخلت بيْتَهَا.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالم، أو بعدها منفصلةً منها بحرف ككتاب، أو بحرفين كلاهما متحرّك، وثانيهما هاء، أولهما غير مضموم، كيريد أن يضربَهَا، دون هو يضربُهَا، أو أولهما ساكن كشَمَلال، أو بهذين وبالهاء كدَرَهَمَاك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدّم، كإمالة {وَالضُّحَى} [الضحى: 1] ، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة سَجَى وَقَلَى، لأن ألف الضُّحَى لا تُثَمَل، إذ هي منقلبة عن واو.

ويمنعها شَيَّيَان:

أحدهما الرء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف كراشد، أو بعدها نحو هذا الجِدَار، وبنيت الجِدَار، وبعضهم جَعَلَ المؤخِّرة المفصولة بحرف ككافر كالمتصلة. وألا يُجَاوِرَ الألفَ راءً أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: {إِنَّ الْأَبْرَارَ} [الانفطار: 13] ، و [المطففين: 22] .

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم منها ألا يكون مكسورًا. فخرج نحو طَلَاب وغَلَاب وخِيَام. وأن يكون متصلًا بالألف، أو منفصلًا عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكغنائم. وألا يكون ساكنًا بعد كسرة، فخرج نحو مصباح وإصلاح ومطواع. وألا يكون هناك راء مكسورة مجاورة، فخرج نحو {وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ} [البقرة: 7] و {إِذْ هُمَا

1 وأماها ورش أيضًا. ن

2 أماها ورش. ن

(150/1)

في الغار { 1 [التوبة: 40] ويشترط في المتأخر الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كسائر وخاطب، وكنافخ وناعق، وكمواثيق ومناشيط.

تنبيهات

الأول: شرط الإمالة التي يكفها المانع ألا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ألفاً منقلبةً عن ياء كطاب، فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة، والثاني الياء التي انقلبت ألفاً، لأن السبب المقدّر هنا أقوى من السبب الظاهر، لأن الظاهر إما متقدّم على الألف، كالكسرة في كتاب، والياء في بيان، أو متأخر عنها نحو غانم وباع، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين، ولذلك أُميل نحو طاب وخاف، مع تقدّم حرف الاستعلاء، وحق وزاغ مع تأخره.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع المالم في كلمة، لأن عدم الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء؛ فلا يُمال نحو لزيد مال، لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقاً، لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قوى، فلا تُمال ألف كتاب، من نحو كتاب قاسم، لوجود حرف الاستعلاء، وإن كان منفصلاً.

الثالث: تُمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف وقد تقدّمت 2. وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه، إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه بريء منه، فلا تُمال فتحة إلا، ولا على، ولا إلى، مع السبب المقتضى في كلّ، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث. واستثنوا من ذلك ضميري ها ونا فقد أمالوهما عند

1 أمالها ورش. ن

2 نحو قوله تعالى: {وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ} [الجمعة: 6]. ن

(151/1)

سبق الكسرة أو الياء لكثرة استعمالها.

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلين، نحو من الكبير، أو منفصلتين بساكن غير باء، نحو من عمرو، بخلاف نحو أعوذ بالله من الغير،

ومن قبح السَّيَر، ومن غيرك.

ثالثها: هاء التأنيث في الوقوف خاصة، كرحمة ونعمة، شبهوا هاء التأنيث بألفها، لاتفاقهما في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء، وأمال الكسائي قبل هاء السكت نحو كتابيَّة، ومنعها بعضهم، وهو الأصحَّ 1.

1 لا ينبغي أن تقول في القراءات الصحيحة: إن قراءة أصحُّ من قراءة ما دامت كلّها متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ا. هـ.

(152/1)

مسائل التمرين

مدخل

...

مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مَرَنَ على كذا، مأخوذ من قولهم مَرَنَ على الشيء مُروناً وَمَرَانَةً: إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها.

وكثيراً ما يقولون: المطلوب أن تَبَيَّنَ من كذا لفظاً بزنة كذا، فيجب أن نبحث أولاً عن معنى هذه العبارة، حتى يعملَ سامعها بمقتضاها، فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحها هو أن المعنى: صُغ من لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما يقتضيه القياس، من القلب أو الحذف أو الإدغام مثلاً، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً، فلا خلاف في أن يُزاد مثله في الفرع إلا إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل، كما في نحو اسم، فإن همزة الوصل فيه عوض عن أصل، هو لام الكلمة أو فاءها، ففيه خلاف، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصوله في الفرع، فإذا أردنا أن نبني من الضرب مثلاً بزنة أيسَ قلنا: رَضِبَ. وإن وُجِدَ في الفرع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً، عُمِلَ به، كما إذا لزم عليه لبس أو ثقل، لرفض العرب ذلك في كلامهم، وإن وجد في الأصل بسبب إعلال لحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في أنه لا يقلَّب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل:

أَقَاتِلْ.

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة شَرَنْبَتْ، فيقال صَرَنْبَب مع أنهم لم ينطقوا به.

ولا محذور فيما قاله سيبويه، إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم، وأما نحو جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما، لعدم ثبوتهما في كلامهم.

(153/1)

تطبيق

1 إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلت فيه: بَنَيْعَ وَقَنُولَ بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألا يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت قَوْلَ وَبَيْعَ، فيلتبس بمضعفي. قال وباع 1.

2 وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن قِمْفَخَرٍ بكسر فسكون ففتح فسكون: للرجل العظيم الجثة قلت: قَنُولَ وَبَنَيْعَ بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذرًا من أن يلتبس بنحو عِلْكَدَ، ومعناه البعير الغليظ، فلا يُدْرَى: أهو مثله، أو مثل قِنْفَخَرٍ وأدغم: ولا يجوز أن تصوغ من نحو كَسَرَ وَجَعَلَ على وزن جَحْنَفَلٍ، فلا تقول كَسَنَرَرَ وَلَا جَعْنَلَل 2، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل، وإن أدغمت التبس بنحو سَفَرَجَلٍ، فيظن أنه خماسي الأصول.

3 وإذا قيل كيف بُنِيَ من نحو ضَرَبَ مُضَعَّفَ العين على زنة مُحَوِيٍّ، بضم ففتح فكسر فياء مشددة، قلت مُضَرِّيٍّ لَا مُضَرِّيٍّ. وذلك أن لفظ مُحَوِيٍّ اسم فاعل منسوب إليه، من قولهم حَبِي بثلاث ياءات، أدغمت الأولى في الثانية، فأصل مُحَوِيٍّ قبل النسب مُحَيِّي بثلاث ياءات، على وزن مُطَرِّزٍ، فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو المشتري، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واوًا، وفتح ما قبلها، فيصير بعد النسب مُحَوِيٍّ، وحيث أن هذه الأسباب الموجبة للتغير في الأصل لم توجد في الفرع، الذي هو مُضَرِّيٍّ نُطِقَ به على حاله، أى على زنة مُحَوِيٍّ لو

-
- 1 نصّ علماء الإقراء على عدم جواز إدغام النون الساكنة مع الحرف الذي بعدها إذا كانا في كلمة واحدة نحو صنوان وقنوان ا. هـ. ن
- 2 ونصُّوا أيضًا على وجوب إظهار اللام الساكنة في الفعل ا. هـ. ن

(154/1)

لم يحصل فيه تغيير.

- 4 وإذا قيل: صُغ من آءة اسم شجرة أو ثمرة، على زنة مُسْطَار: اسم للخمر، قلت: مُسْتَاة لا مُسَاة؛ لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إلى أصله، إذ أصله مُسْتَطَار، من ط ي ر، ولو قدّر أنه من س ط ر لقليل مُوَوَاء.
- 5 وإذا قيل كيف نَبِي من وأَيّت بزنة كوكب، حال كون المصوغ مخفّفًا مجموعًا جمع سلامة، مضافًا إلى ياء المتكلم؟ قلت فيه أويّ بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة. وذلك أنك أوّلًا تبني من وأي بزنة كوكب فنقول: ووأي ثم يُعَلّ إعلال فتى، فيقال ووأي. فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها، قلت فيه: ووَي بزنة فتى، ثم تقلب الواو الأولى همزة، فيصير أوي، وجوّز بعضهم عدم القلب. فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أووَن كَتَتَوَن. فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أووي، ثم تقلب الواو الثانية ياء، وتدغم في الياء، وتكسر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أوي.
- 6 وإذا قيل كيف تبني من وأيت بزنة أبلُم، وهو خوص المُقْل، قلطَ فيه أوِ بضم أوله، وذلك لأن أصله أوُوي، ثم أعلّ إعلال قاض، فصار أوِ.
- 7 وإذا قيل صُغ من أويّت بزنة أبلُم؟ قلت فيه أوِ. أصله: أوُوي قلبت الهمزة الثانية واوًا، وأدغم المثلان. ثم أعلّ قاض، فصار أوِ.
- 8 وإذا قيل كيف تبني من وأيْتُ بزنة إوزة؟ قلت إيّاة بهمزة فياء فهمزة. وذلك لأن أصل إوزة: إوزَزَة، فحينئذ يكون أصل إيّاة: إوأية، بهمزة مكسورة، فواو ساكنة، فهمزة مفتوحة. قلبت واوه ياء لوقوعها إثر كسرة، فصار إيّاية، ساكنة قلبت الياء ألفًا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فصار إيّاة كسيلة.
- 9 وإذا بنيت من أويّت مثل إوزة قلت إيّاة بهمزة مكسورة فياء مشددة. وذلك لأن أصله إنُويّة. أما الهمزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما الواو فهي عينها، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء، ثم يقال: اجتمعت الواو والياء،

وسُبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمتا، وحينئذ اجتمعت ثلاث ياءات،
قلب الأخرى ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيّاة.

(155/1)

- 10 وإذا قيل كيف تَبْنِي من قال وباع بزنة عَنكَبوت؟ قلت بَيَعُوْتُ وَقَوْلُوت، لا
بَيَعُوت وَقَنُولُوت؛ لأن الصحيح أن النون لا تزداد ثانية ساكنة إلا بضعف.
- 11 وإذا قيل كيف تبنى من بَعْتُ على زنة اطمأن؟ قلت: ابْيَعَّ بِادغام العين الثانية في
الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى.
- 12 وإذا قيل كيف تبنى من قال وباع على زنة اغْدُودَن مبنيا للمجهول؟ قلت اقْوُوول
وابْيُويِع بلا إدغام وجوباً؛ لأن الواو الثانية في اقْوُوول، الواو في ابْيُويِع حرفا مدّ زائدان،
فلا إدغام فيهما.
- 13 وإذا قيل كيف تبنى من قَوِيَّ بزنة بيقور، وهو اسم جمع البقرة؟ قلت فيه قَيُّو بياء
مشددة مضمومة، فواو مشددة. والأصل قَيُّوُوْو قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع
الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمتا، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا
يائين مع وقوعهما طرفاً؛ لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها، وليس هذا منها. ولم تنقل
حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مَبْيُوع؛ لأن العين لا تعلُّ إذا
كانت هي واللام حَرْفي علة، سواء أعلَّت اللام كما في قَوِيَّ أو لم تعلَّ كما في هَوِيَّ.
وعلى هذا القياس يكون التمرين.

(156/1)

الوقف

- 1 هو قطع النطق عند آخر الكلمة. ويقابله الابتداء الذي هو عمل. فالوقوف استراحة
عن ذلك العمل. ويتفرغ عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام
الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر.
- وهو إما اختياري بالياء المشناة من تحت: أى قُصِدَ لذاته، أو اضطراري عند قطع
النفس. أو اختياري بالموحدة، أى قُصِدَ لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو
يَمَ1 و {أَلَّا يَسْجُدُوا} [النمل:25] ، {أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ

(156/1)

الأُنثَيْنِ { [الأنعام: 143-144] ، أو لا؟ والأول إما استثنائي وهو ما وقع في الاستثبات، والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو مَنْ، وأَيُّون؟ لمن قال: جاءني رجل أو قوم. وإما إنكارى لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر المخبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذُكر فيه، وحينئذ فإن كانت الكلمة منونة كسر التنوين، وتعينت الياء مدة، نحو أَزِيدُنِيه بضم الدال، وَأَزِيدُنِيه بفتحها، وَأَزِيدُنِيه بكسرها، وكسر النون في الجميع، لمن قال: جاء زيدٌ، أو رأيتُ زيدًا، أو مررت بزيد. وإن لم تكن منونة أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة، نحو أَعْمُرُوهُ وأَعْمُرَاهُ، وأَحْدَامِيه، لمن قال جاء عَمْرٌ، ورأيتُ عَمْرَ، ومررت بِحَدَامَ.

وإما تذكُّريّ، وهو المقصود به تذكّر باقى اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمدّة مجانسة لحركة آخرها، كقالا، ويقولوا، وفي الدَّاري.

وإما ترغُّي كالوقف في قول جرير:

أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذَلٌ وَالْعَتَابَنُ 2 ... وإما غير ذلك وهو المقصود هنا.

2 والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع، نظمها بعضهم فقال:

نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكَانٌ وَيَتَّبَعُهَا التَّضْعِيفُ وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالْبَدَلُ.

فيُبدل تنوينُ الاسم بعد فتحه ألفًا، كَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَفَقَى، ونحو وَبِهَا وَإِيَّهَا بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا، يَرَدُّ مَا حُذِفَ لِأَجْلِهَا فِي الْوَقْتِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَشَبَّهُوا إِذْنَ بِالْمَنُونِ، فأبدلوا نونها ألفًا في الوقف مطلقًا، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقًا، لشبهها بَأَنْ وَلَنْ، وبعضهم يقف عليها بالألف إن أُلغيت، وبالنون إن أَعْمِلت.

1 وهذه قراءة بعضهم. ن.

2 وعجزه: "وقولي إن أصبت لقد أصابن" أو أصابا بالإطلاق. ن.

(157/1)

ويُوقَف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زيد، ومررت بزيد، ومطلقاً عند ربعية، وأما الأزدة¹ فتقلبه واواً بعد الضم، وياء بعد الكسر، فيقولون: جاء زيدو، ومررت بزيدي، وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلتته، أي مدته، بعد غير الفتح، نحو به وله، إلا في الضرورة كقول رؤبة: وَمَهْمَهُ مُعْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُهُ بخلاف نحو بها ومنها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله: "وبالكرامة ذات² أكرمكم الله به".

أراد بها، فحذف الألف، وسكّن الهاء، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها. وإذا وقف على المنقوض ثبتت ياءه، إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع نحو وفي: تقول هذا يفي، أو كان محذوف العين، كما إذا سميت باسم الفاعل من رأى، فإنك تقول هذا يفي؛ إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافاً، وكان إذا كان منصوباً منوناً نحو: {رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا} [آل عمران: 193] ، أو غير منون مقروناً بأل، نحو {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي} [القيامة: 26] ، فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف، ولكن يترجح في المنون الحذف، نحو هذا قاض، ومررت بقاض، وقرأ ابن كثير: {وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ} [الرعد: 11] 3 وفي غير المنون يترجح الإثبات، كهذا القاضي، ومررت بالمنادي، وقرأ الجمهور: {الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِي} [الرعد: 9] 4. ويوقف على هاء التانيث بالسكون، نحو فاطمة، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون

1 قبيلة أزد. ن.

2 ذات: بمعنى: التي. ن.

3 قرأها ابن كثير في الوقف فقط. من والي. ن.

4 وقرأها ابن كثير "المتعالي" في حالة الوقف فقط. ن.

فقط، أو مع الروم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفي، ومنعه القراء فيها، أو الإشمام، وهو ضمُّ الشَّفتين والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت. ويختص بالمضموم، ولا يُدركه إلا البصير؛ أو التضعيف، نحو هذا خالد، وهو يضرب، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغة سَعْدِيَّة. وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون

الموقوف عليه همزة كَرِشاء، ولا ياء كالراعى، ولا واوًا كيغزو، ولا ألفًا كيخشى، ولا واقعًا إثر سكون كزید وبكر، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى قبله، كقراءة بعضهم: {وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ} [العصر: 3] بكسر الباء، وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا غير متعذر، ولا مستثقل تحريكه، وألاً تكون الحركة فتحة، وألاً يؤدي النقل إلى عدم النظير. فخرج نحو جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو إنسان ويشد؛ لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقول ويبيع، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو هذا علم؛ لأنه لا يوجد فعل بكسر فضم في العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو يُنرَجُ الحَبَّءُ¹ وإن كانت الحركة فتحة، وفي نحو هذه رُدُّ، وإن أدى إلى عدم النظير؛ لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها. ويوقف على تاء التانيث بدون إن كانت في حرف، ككُتِمَتْ وَرُبْتُ، أو في فعل كقامت، أو اسم وقبلها ساكن صحيح، كأخْتُ وبنْتُ، وجاز إبقاؤها على حالها وقبلها هاء، إن كان قبلها حركة ككُتِمَتْ وَشَجَرَةٌ، أو ساكن معتل، كصلاةً ومسلمات، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه، تحقيقًا أو تقديرًا، وفي اسمه وكمسلمات وأذرعَات وهِيَهَات، فإنها في التقدير جمع هِيَهِيَّة كَقُلُقَلَّة، سمي بها الفعل، ونحو أولات. ومن الوقف بالإبدال قولهم كيف الإخوة والأخوة. وقولهم: دَفُنُ البناء، من المكْرُمَاء، وقُرِءَ {هِيَهَات} 2. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله

1 "كذا" ولعله: يخرج. ن.

2 وذلك في قوله تعالى في سورة المؤمنون: {هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} قُرَأَتْ "هيهاه هيهاه" وذلك في قراءة البري عن ابن كثير في حالة الوقف فقط أمّا في الوصل فلا. ن.

(159/1)

تعالى: {إِنَّ شَجَرَةَ} [الدخان: 43] 1. وقوله:

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ ... وَكَادَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ وَيُوقَفُ بِهَاءِ السَّكْتِ جَوَازًا عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ لَمَّا بَحَذَفَ آخِرَهُ، نَحْوُ لَمْ يَغْزُهُ وَلَمْ تَرْمِهِ، وَلَمْ يَخْشَهُ. وَتَجِبُ الْهَاءُ إِنْ بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ قَهْ، وَعَهْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَكَذَا إِذَا بَقِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا زَائِدٌ نَحْوُ لَمْ يَقِهْ وَلَمْ يِعِهْ. وَزِدَّ بَلَمْ أَكْ، وَمَنْ تَقَّ، بَدُونَ هَاءٍ عِنْدَ إِرَادَةِ الْوَقْفِ. وَيَتَرَجَّحُ الْوَقْفُ بِهَا عَلَى مَا الِاسْتِفْهَامِيَةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ، نَحْوُ لَمْ، وَعَمَّةً [النبا:

[1] 2. ويجب إن جُرَّتْ باسم، نحو مَجِيءَ مَهْ. وعلى كلِّ فيجب حذف ألفها في الجر مطلقاً. وأما قولُ حسان رضى الله عنه.

على ما 3 قامَ يَشْتُمْنِي لَيْتِمَ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي تُرَابٍ
بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبي: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز مجيء ما جئت؟ ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كلِّ كلمة مبنية على حركة بناء لازماً، وليست فعلاً ماضياً، نحو هُوَ وهِيَ وباء المتكلم عند من فتحها في الوصل، وكيفَ وثُمَّ، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن. فلا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم، ولا ما قُطِعَ لفظه عن الإضافة، كقبل، وبعد؛ ولا العدد المركَّب كخمسة عشر، لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لعروضها عند المقتضى، وزوالها عند عدمه، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَهْ، قال حسان:

إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِينَا الْغَلَامُ ... فَمَا إِنْ يُقَالَ لَهُ مَنْ هُوَهْ

1 ووقف الجمهور بالهاء. ن.

2 ووقف عليهما بالهاء قبل والبيز وكذلك بهم إلخ. ن.

3 أصلها: علام يشتمني فأثبتت الألف ضرورة!! ن.

(160/1)

وفي هِي: هِيَهْ، ومنه قوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ} [القارعة: 8] ، وفي كيفَ وثُمَّ: كَيْفَهْ، وثُمَّهْ. وفي غلامِي وكتابي: وغلَامِيَهْ، وكتَابِيَهْ. قال تعالى: {فَأَمَّا مَنْ أُوِّيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهْ} [الحاقة: 19] والله أعلم.

وصلّى الله على سيدنا محمد النبيّ الأميّ وعلى آله وصحبه وسلم.
قال المؤلفُ حفظه الله: وكان الفراغُ من تَبْيِيضِهِ يَوْمَ الاثْنَيْنِ، لِعَشْرِ خَلَتْ من شَوَالٍ عامٍ أَحَدَ عَشَرَ بعد ثَلَاثِمِائَةٍ وَأَلْفٍ هَجْرِيَّةٍ، على صاحبها أَلْفُ الصَّلَاةِ وَأَرْكَى التَّحِيَّةِ.

بحمد الله تعالى قد تمّ طبع كتاب شذا العرف في فن الصرف

شذا العرف في فن الصرف

للشيخ أحمد الحملاوي

تقاريط الكتاب

قرّظ هذا الكتاب بعد الاطلاع بعض العلماء الأفاضل، فأحببنا إثبات تقاريطهم،
اعترافاً بفضلهم، وشكراً لعملهم.

1

قال حضرة الأستاذ الجليل، والشاعر الناصر النبيل، رئيس التصحيح بالمطبعة الأميرية
سابقاً، المرحوم الشيخ طه قَطَرِيَّة، مقرّظاً ومؤرخاً عام، طبعه الأول:
الْعِلْمُ أَحْسَنُ مَا بِهِ ظَهَرَتْ يَدُ ... عَظُمَتْ عَلَيَّ بِهِ لِأُسْتَاذِي يَدُ
رُوحِي فِدَاً لِمُعَلِّمٍ تَحْيَا بِهِ ... رُوحِي وَيَحْسُنُ مَصْدَرِي وَالْمُورِدُ
الْعِلْمُ بَيِّنٌ وَالْمُعَلِّمُ سَلَمٌ ... مِنْ أَيْنَ تَرْقَى الْبَيْتُ لَوْلَا الْمَصْعَدُ
فَاعْرِفْ لَهُ حَقًّا فَأَنْتَ بِهِ عَرَفْتَ ... الْحَقُّ إِذْ غُصْنُ الشَّيْبَةِ أَمْلَدُ
وَالْعِلْمُ إِنْ أَنْصَفْتَ لَا تَعْدِلُ بِهِ ... عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا يَزُولُ وَيَنْقُذُ
وَاعْذِرْ بَنِي الدُّنْيَا فَإِنَّ زُيُوفَهَا ... جَادَتْ بِأَعْيُنِهِمْ وَزَافَ الْجَيِّدُ
لَا تَطْلُبِ الشَّهَوَاتِ تَقْلِيدًا هُمْ ... فَمِنْ الْبَهَائِمِ مَا تَرَاهُ يُقَلِّدُ
يَا جَامِعًا لِلْمَالِ يُدْعَى سَيِّدًا ... مِنْ غَيْرِ بَذَلِ أَيْنَ مِنْكَ السُّودُذُ
الْمَجْدُ مَوْقُوفٌ عَلَى كَفِّ نَدٍ ... مَنْ كَانَ يَجْمُدُ كَفَّهُ لَا يَمُجِدُ
فَاتَخَضَّ إِلَى كَسْبِ الْعُلُومِ مُنَرَّهَا ... لِلنَّفْسِ عَنْ خُلُقٍ يَشِينُ وَيُفْسِدُ تَسْعَى
فَإِذَا فَعَلْتَ فَأَنْتَ شَهْمٌ سَيِّدٌ ... لخدمته المُلُوكُ وَتُحْفِدُ
نَمَتْ بِهِ أَوْصَافُهُ الْغَرَّا كَمَا ... نَمَّ الشَّدَا فِينَا بِفَضْلِكَ أَحْمَدُ
هذا الكتاب غنيمة الصَّرْفِيِّ مِنْ ... زَمَنٍ بِهِ دَارَ الْعُلُومُ تُشِيدُ
لَمْ أَلْقَ أَطِيبَ مِنْ شَدَا الْعَرَفِ الَّذِي ... أَهْدَى إِلَيْنَا ذَا الْهَمَامِ الْأَمْجِدُ
يَا قَوْمُ دُونَكُمْ الشَّدَا فَتَمَسَّكُوا ... بِمَدَادِهِ وَبِهِ إِلَى الصَّرْفِ اهْتَدُوا
وبه افرقوا في الصحيح وما بدا ... فِيهِ اعْتِلَالٌ وَهُوَ مِنْهُ مَجْرَدُ
وبه ثقوا، وله اسمعوا قولاً، وعُوا
... وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَلَا تَتَرَدَّدُوا

فمباحث التصريف قد أضحت به ... كالشمس صاحبة عليها فاشهدوا

لا تعجبوا للصرف مجتمعا به

... شتلا فاصل الجمع هذا المفرد

فارغب إليه وقف على أبوابه ... تصدُر أخى عنها وأنت مَرَوْدُ

وكأنني بفتى تعرض سائلا ... من ذا الذى تُفني عليه وتحمّد

بالله خبرني، فقلت مؤرخا: ... مَنْ فَاحَ طيبُ شذاه أحمدُ أحمدُ

53531006218990

سنة 1312هـ

2

وقال النقيّ النقيّ، الورع الذكيّ، تحنّد الكمال الأستاذ الفاضل الشيخ على غزال،

المدرس بالأزهر المعمور، رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وخده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه، وجمع
أحبابه.

وبعد: فقد اطلعتُ على الكتاب الموسوم بشذا العرف، في فن الصرف، الذى ألفه العالم
الفاضل، والهامم الكامل، الشيخ أحمد الحمالوى، فوجدته كتاباً بديعاً، لكثرة فوائده،
وتحرير مقاصده، مع سهولة عباراته، ولطف إشارته، وقد احتوى على مهمات هذا
الفن، مع تحرير حسن مُتَقَنٍّ، فجزى الله مؤلفه أحسن الجزاء، ونفع بالمؤلف والتأليف،
إنه سميع الدعاء آمين.

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأميّ، وعلى آله وصحبه وسلم.

3

وقال العلامة الفاضل، العالم العامل، مظهرُ المجد، الأستاذ الشيخ سليمان العبد، المدرس

بالأزهر المعمور، ومدرسة دار العلوم الخديوية سابقا، رحمه الله:

(164/1)

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا مصدر الأسماء والأفعال، سُبْحَانَكَ صَحَّحْتَ إيماننا، وخلصت من شوائب
الاعتلال، ونُثْنِي عليك، صرّفت قلوبنا إلى التحلّي بجليّة المعارف، وأسبغت علينا ظلّ

إنعامك الوارف، ونُصَلِّي ونُسلِّم على سيد العرب والعجم، أفصح من نطق بالضاد من
حروف المُعْجَم، سيدنا ومولانا محمد، المشهور في الصحف الأولى بأحمد، والداعي إلى
الصراط المستقيم والمنهج الأحمد، وعلى آله وصحبه ما تحلى جيد الزمان العاقل،
بوجود العلماء الأفاضل.

وبعد، فإنه لما زلت عن قلبي الغُصَص، ونالت بُغْيَتِي أَجَلَ الفُرَص، بمطالعة الكتاب
المسمى شذا العرف، في فن الصرف، فوجدته سِفْرًا كالعروس تشتاق إليه جميع النفوس،
ويُخْجَل قُصَّ الفصاحة بفصاحته، ويرينا نهج البلاغة ببلاغته، فصرت أستخرج من بحاره
الدُّرَر، وأشكر فضل جامعته، حيث انتقى فيه أحسن الغُرر، فما زال يُبْدِي من برج
سعود فِرْطاسه بِدُورًا وثُمُوسًا، ويدير علينا من خمر لذة معانيه كُؤُوسًا، فاز من كان
جليسًا له، فإنه لم يُرَ في فنه مجموعاً عادله، فلذلك أرَّخته، ولحسنه قَرَّطْتُهُ، فَقُلْتُ:

كِتَابٌ كَبْدَرِ التَّمِّ حُسْنًا فَإِنَّهُ ... يضيءُ بأنوارٍ عَجَابٍ غَرَائِبِ
فَفَقَّ سِوَاهُ فِي الْحَاسِنِ وَالْبَهَا ... وَسُرَّتْ بِهِ الطُّلَّابُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ
وَقَلَّدَ جَيْدَ الدَّهْرِ جَامِعُهُ بِهِ ... قَلَانِدَ فَخْرٍ مِنْ أَجْلِ الْمَنَاقِبِ
وَمِنْ طَيْبِ مَبْنَاهُ أَقُولُ مُؤَرِّخًا ... شَذَا الْعَرْفِ نِبْرَاسٌ بَدِيعُ الْمَطَالِبِ

113863131382

سنة 1894

فلله در مؤلفه الذي رُفِعَتْ له بين العلماء الأعلام، وسجدت له طوعاً الأقلام، العالم
العامل، واللودعي الكامل، الذي هو في الشعر والنثر، وأعمال القلم، أشهر من نار
على عَلم، من هو لكل فضل وكمالٍ روائي، حضرة الشيخ أحمد الحملاوي، حفظه الله.

(165/1)

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

مقدمة المحقق	5
تعريف بمؤلف الكتاب	7
وللشيخ مؤلفات هي:	7
خطبة الكتاب	9
مُقَدِّمَة	11

13	تقسيم الكلمة.....
14	الميزان الصرفي.....
17	الباب الأول: في الفعل وفيه عدّة تقاسيم.....
17	التقسيم الأول: إلى ماض ومضارع وأمر.....
19	التقسيم الثاني: للفعل.....
19	أقسام الصحيح.....
19	أقسام المعتل.....
21	التقسيم الثالث: للفعل بحسب التجرّد والزيادة، وتقسيم كل.....
21	الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُل.....
21	الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِل.....
21	الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَل.....
22	الباب الرابع: فَعَلَ يَفْعَل.....
23	الباب الخامس: فَعَلَ يَفْعُل.....
23	الباب السادس: فَعَلَ يَفْعِل.....
23	تنبيهات.....
26	أوزان الرباعي المجرد وملحقاته.....
27	أوزان الثلاثي المزيد فيه.....
28	أوزان الرباعي المزيد فيه وملحقاته.....
29	تنبيهان.....
29	فصل في معاني صيغ الزوائد.....
29	1- أَفْعَلَ.....
30	2- فَاعَلَ.....
31	3- فَعَّلَ.....
32	4- انْفَعَلَ.....
32	5- افْتَعَلَ.....

33.....	6- أَفْعَلٌ.....
33.....	7- تَفَعَّلَ.....
34.....	8- تَفَاعَلَ.....
34.....	9- اسْتَفْعَلَ.....
36.....	التقسيم الرابع للفعل بحسب الجمود والتصريف.....
36.....	فصل تصريف الأفعال بعضها من بعض.....
38.....	التقسيم الخامس للفعل من حيث التعدى واللزوم.....
41.....	التقسيم السادس للفعل من حيث بناؤه للفاعل، أو المفعول.....
44.....	التقسيم السابع للفعل من حيث كونه مُؤَكَّدًا أو غير مُؤَكَّد.....
47.....	حكم آخر: للفعل المؤكد بنون التوكيد.....
49.....	تتمة في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها.....
53.....	الباب الثاني: في الكلام على الاسم وفيه عدة تقاسيم.....
53.....	التقسيم الأول: الاسم، من حيث التجرُّد والزيادة.....
56.....	التقسيم الثاني للاسم من حيث الجمود والاشتقاق.....
57.....	المصدر.....
57.....	مصادر الثلاثي.....
58.....	مصادر غير الثلاثي.....
60.....	تنبيهات.....
61.....	اسم الفاعل.....
63.....	اسم المفعول.....
63.....	الصفة المشبهة باسم الفاعل.....
65.....	تنبيهان.....
66.....	اسم التفضيل.....
70.....	تنبيهان.....
71.....	اسما الزمان والمكان.....
72.....	اسم الآلة.....
73.....	التقسيم الثالث للاسم من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً.....
...	التقسيم الرابع للاسم من حيث مونه منقوصاً، أو مقصوراً، أو ممدوداً، أو صحيحاً ...

80.....	التقسيم الخامس للاسم من حيث كونه مفردا، أو مثنى، أو مجموعا.
82.....	كيفية التثنية.

(168/1)

	فهرس الموضوعات
	الموضوع الصفحة
83.....	كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالماً.
84.....	كيفية الاسم جمع مؤنث سالماً.
85.....	جمع التكسير.
86.....	جموع القلة.
87.....	جموع الكثرة.
96.....	خاتمة تشتمل على عدة أسئلة.
99.....	التصغير.
99.....	وشرط المصغر.
105.....	تنبيهان.
106.....	النسب.
113.....	خاتمة.
115.....	الباب الثالث في أحكام تعميم الاسم والفعل.
115.....	فصل في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها.
120.....	فصل في همزة الوصل.
121.....	الإعلال والإبدال.
123.....	"أ" الإعلال في الهمزة.
125.....	"ب" فصل في عكس ما تقدم.
128.....	الإعلال في حروف العلة "أ" قلب الألف والواو ياء.
131.....	"ب" قلب الواو والياء واوًا.
132.....	"ج" قلب الواو والياء ألفًا.
134.....	فصل في فاء الافتعال وتائه.
136.....	فصل إبدال الميم من الواو والنون.

136.....	الإعلال بالنقل
138.....	الإعلال بالحذف
139.....	الإدغام
143.....	تنبيه
144.....	فصل في إدغام المتقاربين
146.....	التقاء الساكنين
149.....	الإمالة وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع
151.....	تنبيهات

(169/1)

	الموضوع الصفحة
153.....	مسائل التمرين
153.....	تنبيه
154.....	تطبيق
156.....	الوقف
163.....	تقاريط الكتاب
163.....	1
164.....	2
164.....	3

(170/1)